في الدفـــاع عـن

الماركســـية

العدد 50

إصـلاح أم ثـورة

يتضمن العدد : دروس من اليونان • حرب الفلاحين الألمان

الأخلاق والصراع الطبقي • فيغارو والثورة الفرنسية

دفاعـــا عـن
In Defence of
المـاركسيـــة
MARXISM
الصحيفة النظرية الفصلية
للأمميـــــة الشيوعيـة الثوريـة
العدد 50
يوليو2025

In Defence of Marxism ©

marxist.com

Cover image: Reform or Revolution by Walter Steinhilber

Inside image: “There is no place” (1925), M. Borovkov

All uncredited images are in the public domain

Layout:
Jesse Murray-Dean

Contact:
editor@marxist.com

In Defence of Marxism Ltd
49 Station Road,
Polegate, East Sussex,
UK, BN26 6EA

Editors:
Alan Woods
(editor-in-chief)

Rob Sewell
Hamid Alizadeh
Francesco Merli
Daniel Morley
Ben Curry
Josh Holroyd
James Kilby

اشتراك

ص 3
النضال ضد الاصلاحية

ص 7
دورس من اليونان

ص 21
حرب الفلاحين في ألمانيا

ص 31
المبادئ الأخلاقية وصراع الطبقات

ص 40
الفيغارو والثورة الفرنسية

بيرني ساندرس وجو بايدن، أكتوبر 2024

الصراع ضد الإصـــلاحـــــية

الافتتاحية

الخيط المركزي في مقالتنا الافتتاحية لهذا العدد، الدروس المستفادة من اليونان، هو مشكلة الإصلاحية: أي الاعتقاد بأن علل المجتمع، كالحرب والفقر، يمكن القضاء عليها تدريجيًا، دون الإطاحة الثورية بالنظام الرأسمالي.

يتجلى ذلك غالبا في الحجة القائلة بأن على الحركة العمالية أن تقتصر على النضال من أجل ما هو قابل للتحقيق فورًا. ومع كل انتصار صغير، يُقال إن الطبقة العاملة تصبح أفضل حالاً وأكثر قوة، متقدمة ببطء ولكن بثبات على طريق تحررها. وهكذا يصبح أي نقاش حول "الهدف النهائي" للحركة، مثل الاشتراكية، نقاشًا أكاديميًا.

يبدو هذا للكثيرين بديلاً أكثر واقعية و"عملية" عن النضال من أجل الثورة الاشتراكية. فهو يعد بالتغيير من دون مخاطر العنف أو أي نوع من عدم الاستقرار.

أحيانًا قد تبدو هذه الحجج ذات مسحة من الحقيقة. ففي فترات الانتعاش الرأسمالي الكبير، كان بمقدور الرأسماليين أن يقدموا عددًا من الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية المهمة، على الأقل في البلدان الرأسمالية المتقدمة. كانت فترة صعود الديمقراطية الاشتراكية قبل الحرب العالمية الأولى إحدى هذه الفترات. وكذلك ما سُمّي "الثلاثين المجيدة" التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية.

لكن التاريخ يبين أن التقدم السلمي والتدريجي مستحيل في ظل الرأسمالية. فالأزمات الدورية تلقي بالنظام كله في مأزق. وفي مرحلة انحطاط الرأسمالية، صارت هذه الأزمات أعمق وأطول أمدا.

الأزمة

كشف القرن العشرون مدى سرعة تحول الإصلاحية إلى نقيضها. ففي أوروبا، مهّد الديمقراطية الاشتراكية، استُبدلت فترة الازدهار في النهاية بالبطالة الجماعية، والحرب الأهلية، وفي أماكن كثيرة بالفاشية قبيل الحرب العالمية الثانية.

وبما أن الإصلاحيين ربطوا أهداف الحركة العمالية ووسائلها وحتى نظرتها بالعلاقات الرأسمالية، فقد عجزوا عن الدفاع عن المكاسب السابقة، فضلاً عن انتزاع مكاسب جديدة. والأسوأ من ذلك أن كثيرين شاركوا في الحروب الإمبريالية والهجمات على العمال من أجل الحفاظ على استقرار دولهم الرأسمالية.

كتب تروتسكي عام 1935:

> «من دون إصلاحات لا توجد إصلاحية، ومن دون رأسمالية مزدهرة لا توجد إصلاحات. الجناح اليميني الإصلاحي يصبح مضادًا للإصلاح بالمعنى الذي يساعد فيه البرجوازية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على تحطيم الفتوحات القديمة للطبقة العاملة .»

اليوم، تعبر أزمة الرأسمالية نفسها عن أزمة الإصلاحية.

فمنذ نهاية الطفرة الاقتصادية بعد الحرب في السبعينيات، جرى تفكيك مكاسب الطبقة العاملة ببطء وألم في جميع أنحاء العالم. تحولت الإصلاحات إلى إصلاحات مضادة. الحزب العمالي نفسه، الذي أدخل نظام الرعاية "من المهد إلى اللحد" في الأربعينيات، يحاول الآن خفض 5 مليارات جنيه إسترليني من دعم الأشخاص في وضعية إعاقة.

في أعقاب أزمة 2008، اتجه ملايين العمال والشباب نحو اليسار، مما أطلق صعود حركات جديدة عبر العالم. سيريزا في اليونان، بوديموس في إسبانيا، كوربين في بريطانيا، ميلونشون في فرنسا، وساندرز في الولايات المتحدة، اجتذبوا دعما جماهيريا بدعوتهم إلى التغيير الجذري - وغالبا باستحضار "الاشتراكية".

لكنهم جميعًا اشتركوا في الوهم بأن الرأسمالية يمكن إصلاحها عبر سياسات ذكية وتدخل الدولة. فرغم خطابهم الاشتراكي، كان هدفهم تنظيم الرأسمالية لا إلغاؤها. كان يُنظر إلى التقشف - وما يزال - على أنه خيار إيديولوجي "نيوليبرالي" شرير، لا كنتيجة ضرورية لأزمة رأسمالية.

ولم يحقق أيّ منهم إصلاحا ذا معنى. في بريطانيا، خضع كوربين لضغوط اليمين بشأن معاداة السامية و"بريكست"، مما أدى إلى تحطيم حركته.

أما ساندرز فقد أيّد كل مرشح طرحه جناح المؤسسة الديمقراطية منذ 2016، باسم "منع ترامب".

وفي اليونان، حصلت سيريزا على تفويض تاريخي لمعارضة التقشف، لكنها استسلمت لمطالب الرأسمال المالي العالمي، مع عواقب مروعة على الجماهير اليونانية.

في كل حالة، عندما واجه القادة الإصلاحيون مقاومة جدية من الطبقة السائدة، تراجعوا.

ونتيجة لذلك، فقد "اليسار" مصداقيته بالكامل. لكن الغضب في قاعدة المجتمع لم يختف. بل إن قطاعا مهما من الطبقة العاملة اتجه بدلا من ذلكَ نحو شخصيات مثل ترامب، و"ريفورم يو كي"، و"البديل من أجل ألمانيا"، على أمل أن يقدموا مخرجا من الأزمة.

الخيانة

لماذا حدث هذا؟ يمكن تلخيص السبب بكلمات تروتسكي:

«من يقدّس الأمر الواقع، يعجز عن صنع المستقبل».

إن نظرة جميع الإصلاحيين تتميز بأبسط أشكال التجريبية. بل إن الإصلاحيين أنفسهم يفخرون بـ"براغماتيتهم". فهم ينطلقون من "الحقائق" المتاحة فورًا، ثم يبنون استراتيجيتهم كلها على هذا الأساس.

إن ملكية الرأسماليين وسيطرتهم على الاقتصاد حقيقة لا يمكن إنكارها؛ وكذلك وجود الدولة البرجوازية وقوتها. وفيما يسمى "الديمقراطيات الليبرالية"، يعد إصدار القوانين عبر البرلمان، والاقتراع العام، والنقابات العمالية... كلها جزءًا من حقائق الحياة.

وجود الطبقة العاملة أمر يعترف به معظم الإصلاحيين كحقيقة واقعة. لكن فكرة أن هذه الطبقة يمكنها أن تحل محل الدولة البرجوازية وتدير المجتمع بذاتها تُرفض باعتبارها "طوباوية". لماذا؟ لأن العمال لا يفعلون ذلك بعد.

وعليه، تصبح الدولة البرجوازية هي "الدولة" بشكل عام؛ وتصبح الديمقراطية البرجوازية "الديمقراطية" عمومًا؛ وتصبح العلاقات الرأسمالية "الاقتصاد" ذاته؛ وتصبح المبادئ الإيديولوجية للطبقة السائدة، مثل أخلاقياتها، "قيمًا" و"أخلاقًا" عامة.

وباختصار، بالنسبة للإصلاحي، فإن النظام الرأسمالي هو النظام ذاته - النظام الوحيد الموجود، والوحيد الممكن. ولذلك، فإن أي شيء يهدد بانهيار هذا النظام يصبح غير وارد التفكير فيه.

ولهذا السبب يخشى القادة الإصلاحيون غالبا الحركات التي يطلقونها بأنفسهم. فبالنسبة لهم، الطبقة العاملة ليست قوة ثورية يجري حشدها للإطاحة بالنظام القائم؛ بل هي كتلة يجب "تمثيلها". وبذلك لا تتجاوز التعبئات الجماهيرية والإضرابات، في نظرهم، وسيلة ضغط في مفاوضات لا تنتهي مع أرباب العمل.

وبمجرد أن تهدد أسس النظام، يتراجع الإصلاحيون في ذعر. ومع قادة كهؤلاء، لا يمكن للطبقة العاملة أن تتوقع سوى الهزائم في الفترة الحالية.

العصبوية

من خلال الدراسة العلمية للصراع الطبقي عبر التاريخ، أثبتت الماركسية أن شرور الرأسمالية لا يمكن القضاء عليها إلا عبر الإطاحة الواعية بها من طرف الطبقة العاملة.

وعليه، فإن الواجب الأول للشيوعيين الحقيقيين هو النضال من أجل الاستقلال الطبقي للحركة العمالية. ويشمل ذلك ضرورة فضح ومقاومة كل محاولات ربط الحركة بالنظام الرأسمالي ومؤسساته، مثل الدولة البرجوازية. هذا هو "الحرف الأول من أبجدية الشيوعية"، على حد تعبير تروتسكي.

لكن، كما يمكن لطفل في السادسة أن يخبرك، هناك حروف أخرى في الأبجدية. ومن الضروري التمييز بوضوح بين إصلاحية قادة الطبقة العاملة، وبين سعي العمال أنفسهم إلى الإصلاح.

غالبًا ما يتطابق الاثنان. إذ يعرض الإصلاحيون إصلاحات، ويتبعهم العمال على أمل تحقيق تحسينات ملموسة. قد يُعرى بعض الماركسيين برفض "الأوهام الإصلاحية" للجماهير. وحلّهم هو أن يخبروا العمال أنهم يرتكبون خطأ، وأن قادتهم سيخونون، وأنه لا ينبغي لهم إضاعة وقتهم في انتخاب سياسيين إصلاحيين.

كل هذا قد يكون صحيحًا في التجريد. فمثل هذا الموقف يستند إلى حقيقة عميقة: أن الإصلاحية، في فترة أزمة رأسمالية، لا يمكن أن تحقق الإصلاحات التي تطالب بها الجماهير. لكنه مع ذلك سيظل عديم الجدوى وخاطئًا، بالضبط لأنه مجرد تجريد.

إن الاكتفاء بمحاضرة الطبقة العاملة حول ضرورة الإطاحة بالرأسمالية، دون ربط هذه الحقيقة العامة بالمطالب الملموسة للحركة الحية، هو السمة المميزة للعصبوية. كما أوضح تروتسكي:

«ينظر العصبوي إلى المجتمع وكأنه مدرسة كبيرة، هو من يحتل فيها منصب المدرس. وفي رأيه يتوجب على

بيتروغراد، إبريل 1917 - شعار البلاشفة "كل السلطة للسوفييت"، يمكن ملاحظتها وهي محمولة بواسطة العمال.
في الجهة المقابلة: تجمعٌ دعمًا لـ غوستافو بيترو في بوغوتا، مارس 2025 (AP / Alamy).

الطبقة العاملة أن تترك جانبا باقي الأمور الأقل أهمية وتجلس بنظام حول منصته. وهكذا تكون المهمة قد أنجزت».

بعد أربع سنوات، شارك أكثر من 3 ملايين عامل بريطاني في إضراب عام، تحت شعار: "لا بنس واحد يُخصم من الأجر، ولا دقيقة تُزاد على اليوم". ما بدأ كدفاع ضد هجوم أرباب العمل تحوّل إلى مواجهة مباشرة بين الطبقة العاملة وكل قوة الدولة البريطانية، حيث كان بإمكان العمال أن يستولوا على السلطة.

الوعي

ليس كافيا أن نؤكد أن على العمال أن يصبحوا ثوريين. من الضروري فهم كيف يتطور الوعي الثوري بالفعل. وهو يتطور ديالكتيكيا، عبر قفزات دراماتيكية، تدفعها الرغبة في تغيير المجتمع عمليا، لا نظريا.

ويزداد ذلك وضوحا في لحظات الأزمة، عندما تعجز الرأسمالية عن توفير حتى الإصلاحات الأساسية.

في عام 1922، لاحظت الأممية الشيوعية:

«بالنظر إلى الوضع العام للحركة العمالية اليوم، فإن أي تحرك جماهيري جدي، حتى وإن انطلق من شعارات جزئية، سيُفضي حتمًا إلى طرح الأسئلة الأعم والأكثر جوهرية المتصلة بالثورة».

إن إمكانية حدوث قفزات مماثلة متوفرة بكثرة في العالم اليوم. ففي كولومبيا، انتخب ملايين الناس غوستافو بيترو كأول رئيس يساري للبلاد على أساس وعود بإصلاحات في ظروف العمل والرعاية الصحية والمعاشات وغيرها.

أوضح بيترو أنه يريد إقامة شكل من "الرأسمالية الإنسانية" في كولومبيا، وليس الاشتراكية. ومع ذلك، يدعم ملايين العمال حكومته وبرنامجه الإصلاحي، لأنهم يرونه محاولة لتلبية مطالبهم الملحة لحياة أفضل.

لكن المشكلة هي أن الرأسمالية الكولومبية عاجزة عن تلبية هذه المطالب. لذلك شنّت الطبقة السائدة معركة شرسة، في الإعلام والبرلمان والمحاكم، لعرقلة الإصلاحات.

عندما دعا بيترو إلى تعبئة جماهيرية لدعم استفتاء حول بعض إصلاحاته، لم يكن ينوي مطلقا تجاوز حدود الديمقراطية البرجوازية. بل كان يأمل في استخدام ضغط الجماهير لانتزاع تنازل من الطبقة السائدة. لكن نوايا بيترو ليست بالضرورة هي نفس نوايا العمال والشباب.

مدفوعةً بدعوته، تشكّلت مجالس شعبية تُدعى كابيلدوس لتنظيم الحركة. وبدأت الطبقة الأكثر نضالية داخلها تدعو إلى إضراب وطني مفتوح (Paro Nacional)، مكرّرةً صدى الحركة الانتفاضية التي أسقطت حكومة إيفان دوكي اليمينية عام 2021.

خوفا من إمكانية تطور حركة ثورية جماهيرية، قامت الطبقة السائدة الكولومبية بتراجع مؤقت، فسمحت بتمرير مشروع قانون إصلاح العمل في الكونغرس في يونيو. لكن مع تعمّق أزمة الرأسمالية، ستستمر مناورات الطبقة السائدة، وقد يتعمق تجذر الجماهير بسهولة - مما يضعهم في مسار تصادمي مع حدود إصلاحية بيترو.

هناك لحظات في الصراع الطبقي يقول فيها العمال: "لن نتراجع! " وقد حدد لينين هذه النقطة كواحدة من الشروط الأساسية للثورة. حدث ذلك في اليونان عام 2015.

عندما دعت حكومة سيريزا إلى استفتاء حول حزمة التقشف التي فرضها الدائنون، تركزت كل مطالب الجماهير اليونانية في كلمة واحدة: "أوكسي!" (لا!)

لينين وتروتسكي - مايو 1920

ما كان في الأصل تصويتًا لتعزيز موقع القادة في المفاوضات فجّر الجماهير في حركة كان يمكنها أن تقطع مع الرأسمالية بالكامل وتطلق موجة ثورية في أوروبا. لكن هنا تحديدًا تصبح مسألة القيادة حاسمة.

كما في اليونان، لا يمكن للقيادة الإصلاحية أن تقدم مخرجا. التناقض بين كلمات الإصلاحيين وأفعالهم يُرفع إلى مستوى لا يُطاق، وتُلقى الحركة في أزمة.

دور الشيوعيين

قد يُسأل: إذا كان العمال قد بلغوا هذه الدرجة من التجذر، فلماذا لا يطردون قادتهم ويستولون على السلطة بأنفسهم؟

لو كان العمال قادرين على ارتجال قيادة ثورية لكان الحزب الثوري غير ضروري، ولعشنا بالفعل تحت الاشتراكية.

دور الحزب الثوري ليس في معارضة الثورة للإصلاح؛ بل في توفير الجسر بينهما. كما شرحت روزا لوكسمبورغ في كراستها إصلاح أم لثورة:

«يرى [الماركسيون] أن بين الإصلاحات الاجتماعية والثورة رابطة لا تنفصم.»

لكن من أجل الانتقال من الأقوال إلى الأفعال يجب أن يكون الحزب قادرا على كسب ثقة أغلبية الطبقة العاملة. وهنا تتحول مسائل الإستراتيجية إلى قضايا تكتيكية.

على الشيوعيين أن يروا العالم بعيون الطبقة العاملة. يجب أن ينطلقوا من وعي الجماهير كما هو الآن، بما فيه من أوهام - في القادة الإصلاحيين، أو المطالب الديمقراطية، أو المسألة القومية، إلخ - وأن يربطوا ذلك بالحاجة إلى أن تسيطر الطبقة العاملة على المجتمع.

إذا اعتبر الشيوعيون أن الجماهير مخطئة في مطالبها أو في اختيارها لقادتها، فعلينا أن نخبرها بالحقيقة. لكن ليس عبر التوبيخ من الهامش. أولا، يجب أن نبرهن أننا مستعدون للنضال جنبا إلى جنب معهم، على أي أرضية يختارونها.

هذا هو النهج الذي طرحه ماركس وإنجلز؛ وهذا ما دافع عنه تروتسكي طوال حياته، خصوصًا في البرنامج الانتقالي؛ وبهذا النهج استطاع الحزب البلشفي إنجاز أعظم ثورة في التاريخ، في أكتوبر 1917.

في ربيع 1917، كان أغلب العمال يضعون ثقتهم إلى أحزاب إصلاحية مثل المناشفة. وبدل أن يكتفي البلاشفة بدعوتهم إلى التخلي عن تلك الأحزاب، أعلن لينين بوضوح أن على تلك الأحزاب أن تستلم السلطة بنفسها، لكن دون أي تعاون مع الطبقة السائدة ووكلائها. وقد كان هذا الموقف بالغ الفعالية، لأنه عبّر بدقة عمّا كان يريده معظم العمال في ذلك الحين، وكشف في الوقت نفسه عجز الإصلاحيين عن تلبية مطالبهم في الواقع.

وبالمثل، فإن مطالب البلاشفة بجمعية تأسيسية وتوزيع الأراضي على الفلاحين لم تكن مطالب اشتراكية في حد ذاتها؛ بل استُمدت مباشرة من مطالب الجماهير. لكن البلاشفة أعطوها طابعا ثوريا انتقاليا عندما أوضحوا أن الطريقة الوحيدة لتحقيق هذه المطالب هي أن يتسلم العمال والفلاحون السلطة عبر السوفييتات (المجالس) التي أنشأوها في الصراع، وينفذوها بأنفسهم.

كانت نصيحة لينين للبلاشفة: "اشرحوا بصبر!" وبهذا، توصّل العمال إلى استنتاجاتهم بأنفسهم، والتفّوا حول البلاشفة باعتبارهم الحزب الوحيد القادر على تحقيق الإصلاحات التي كانوا يقاتلون من أجلها. وبدون ذلك، ما كانت ثورة أكتوبر لتحدث أبدا.

مهمتنا

ستحمل الفترة القادمة الكثير من الفرص للشيوعيين الثوريين، لكنها ستحمل أيضا اختبارات صارمة.

إذا لم نتمكن من جذب أكثر العمال والشباب تقدما إلى رايتنا، فإن أي ادعاءات بكوننا بديلا ثوريا عن القيادة الحالية ستتكشف كهواء ساخن. إن النضال ضد الإصلاحية اليوم ليس شيئا آخر سوى النضال لتجاوز عزلتنا نحن.

في البلدان التي لم يبدأ فيها الشيوعيون الثوريون إلا مؤخرا في التنظيم، تبقى مهمة كسب طليعة الطبقة العاملة احتمالا مستقبليا فقط. لكن حتى هنا يجب أن نُعِد كوادر ماركسية متكاملة، شيوعيين حقيقيين، قادرين ليس فقط على تحديد أخطاء قادة العمال، بل على استيعاب مشاعر العمال أنفسهم. وفقط بهذه الطريقة يمكننا أن نقوّي فعلا قوى الشيوعية على نطاق عالمي.

إن فهم العلاقة بين النضال من أجل الإصلاحات، والإصلاحية، والثورة، هو حجر المحك لأي تيار ثوري. فأي تيار يفشل في فهم هذا لا يمكنه أن يلعب إلا دور جمعية دعائية شيوعية، وليس حزبا للثورة البروليتارية أبدا.

هذه هي مهمتنا. وإذا أردنا أن ننجح، يجب أن نستوعب دروس الماضي.

المراجع متاحة على الإنترنت عبر:
marxist.com/idom-50-references

أو يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة (QR code).

أليكس تسيبراس في المسيرة المنظمة قبل الانتخابات في اثينا
يناير 2015 (AP / Alamy)

دروس من اليـــونـــان

في عام 2015، خضعت سياسات الإصلاحيين لاختبار حقيقي في اليونان، في مواجهة حاسمة مع مؤسسات رأس المال المالي الأوروبي. في هذه المقالة، يستعرض أرتورو رودريغيز تلك الفترة لشرح أسباب الأزمة، وكيف حشدت الجماهير جهودها لهزيمة سياسات التقشف المفروضة على البلاد، وكيف خانت قيادة حزب سيريزا تلك الحركة الملهمة.

غالبا ما يتم اتهام الماركسيين الثوريين بأنهم حالمون طوباويون من قِبَل السياسيين الإصلاحيين "العقلانيين"، الذين يدّعون القدرة على تحسين ظروف معيشة الطبقة العاملة بشكل دائم في إطار الرأسمالية. لكن ما أن يدخل النظام الرأسمالي في أزمة، حتى تتبدد جميع أوهام الإصلاحيين كفقاعات الصابون، مُخلفة عواقب وخيمة على الجماهير.

واليوم تُعد أزمة الرأسمالية أزمة الإصلاحية أيضا. هذه ليست مجرد فرضية نظرية، بل أثبتتها التجربة الحديثة. فقبل عشر سنوات، خضعت الإصلاحية لاختبار حقيقي في اليونان. وتعتبر أحداث حكومة سيريزا الأولى عام 2015 مليئة بالدروس للطبقة العاملة.

أزمة الرأسمالية

الرأسمالية نظام مليء بالتناقضات، ولعل أبرزها ميله نحو الإفراط في الإنتاج. فالمنافسة تجبر الرأسماليين على الإنتاج بأقل تكلفة وأعلى كفاءة ممكنة، لكن استغلال الطبقة العاملة وتقييد استهلاكها يعني أن الكم الهائل من السلع المطروحة في السوق لا يمكن تصريفه بشكل مربح. هذا التناقض يؤدي حتما إلى أزمات يتعرض خلالها قسم كبير من القوى المنتجة للشلل والتدمير.

لا يمكن القضاء على هذه الأزمات في ظل الرأسمالية، لكن ماركس أشار إلى أن النظام لديه وسائل مختلفة لتأجيلها مؤقتا. ومع ذلك فإن تلك الحلول المؤقتة لا تؤدي، ديالكتيكيا، إلا إلى تمهيد الطريق لاندلاع أزمات أعمق في المستقبل.

أهم أداة لدى النظام لتجنب الأزمات مؤقتا هي القروض، التي يمكنها توسيع السوق بشكل مصطنع. وهذا ما حدث تحديدا عقب ركود سنتي 2000 و2001 في الولايات المتحدة وأوروبا.

تم وضع القروض الرخيصة في أيدي المستهلكين بوتيرة محمومة. فعلى سبيل المثال، تضاعفت تقريبا ديون الأسر المستحقة في الولايات المتحدة بين 2000 و2007 لتصل إلى 13.8 تريليون دولار، أي ما يعادل حجم الاقتصاد الأمريكي بأكمله تقريبا.

لكن الوجه الآخر للقروض هو الديون، والديون يجب سدادها مع فوائدها. وهكذا تنقلب الأمور رأسا على عقب؛ إذ تؤدي طفرات القروض إلى أزمات ديون. وهذا ما ميز الركود لسنة 2008.

انتهى الازدهار الاقتصادي في العقد الأول من الألفية الثانية بأزمة حادة. بدأ الركود في الولايات المتحدة، ثم انتقل إلى أوروبا، وامتد لاحقا إلى ما يسمى بالبلدان "النامية" والصين. ومع ذلك، فقد اتسم بخصائص وطنية، بلغت ذروتها في أوروبا.

الإمبريالية

من التناقضات الأساسية الأخرى للرأسمالية هو أن الطابع العالمي للاقتصاد يصطدم بتقسيم العالم إلى دول

قومية برجوازية. فقد أصبحت قوى الإنتاج منذ زمن بعيد أضخم من أن تستوعبها هذه الحدود الضيقة.

إن عبء الحدود الوطنية على نمو القوى المنتجة يتجلى بوضوح في أوروبا، القارة المجزأة إلى مجموعة من الدول الصغيرة. فالرأسمالية التي نشأت أولا في هذه القارة، سرعان ما اصطدمت بحدود الدول الأوروبية الصغيرة.

وبوصولها إلى ذلك الحد، قامت الدول الأكثر تقدما بتأسيس إمبراطوريات عالمية ضخمة. لذا فإن ألمانيا، الطموحة التي وصلت متأخرة، عندما وجدت صناعتها مقيدة بحدودها الوطنية المحدودة، اضطرت إلى محاولة بناء إمبراطورية لنفسها على حساب القوى المهيمنة القديمة في القارة، أي بريطانيا وفرنسا. وكانت النتيجة حربين عالميتين في القرن العشرين.

فشلت البرجوازية الألمانية في الهيمنة الاقتصادية على أوروبا عن طريق الحرب، لكنها حققت الغاية نفسها بالطريقة السلمية في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال الاتحاد الأوروبي. إلا أن ذلك تطلب الكثير من المساومات مع الطبقات السائدة الأخرى في القارة، وعلى رأسها الرأسمالية الفرنسية، التي خرجت منهكة بشدة من الحرب العالمية الثانية.

في فترة التوسع الاقتصادي، كان من الممكن لذلك أن يصمد. وفرت السوق الأوروبية المشتركة (التي صارت لاحقا السوق الموحدة) سوقا لعمالقة الصناعة الأوروبية، والذين كان أقواهم، وما يزال، هم الألمان. وفي الوقت نفسه، تمكنت الطبقة السائدة الفرنسية من الاستفادة من قوة الاقتصاد الألماني لدعم اقتصادها، مع توجيه استثماراتها ونفوذها جنوبا، ولا سيما إلى مستعمراتها الأفريقية السابقة.

بالنسبة للرأسماليين الأوروبيين بدا الأمر برمته وكأنهم وجدوا الطريق الأمثل إلى "السلام والازدهار والوحدة الأوروبية". حتى أنهم حققوا عملة موحدة مع إصدار اليورو عام 1999. في الواقع، كانت الوسائل التي سعى بها الرأسماليون الأوروبيون للتغلب على قيودهم الوطنية تمهد الطريق لأزمة أوروبية شاملة.

كانت الصناعة الألمانية، وما تزال، أكثر إنتاجية بكثير من الصناعات اليونانية والإسبانية والبرتغالية. لكن داخل منطقة اليورو، لم يكن في مقدور الطبقات الرأسمالية اليونانية والإسبانية والبرتغالية تخفيض قيمة عملاتها لتخفيض سعر صادراتها وتعزيز قدرتها التنافسية، كما كانت تفعل في السابق. ولذلك بدأت السلع الألمانية تزاحم الصناعة اليونانية بشكل متزايد.

في ظل استحالة تخفيض قيمة العملة، شرعت الطبقة السائدة اليونانية في تطبيق سياسة "التخفيض الداخلي"، من خلال برنامج خصخصة واسع النطاق (شمل معظم البنوك) وشن هجمات على المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. لم تُسفر قواعد "الانضباط المالي" التي فرضتها معاهدة ماستريخت، التي أنشأت الاتحاد الأوروبي عام 1993، إلا عن مزيد من الضغط لتقليص الإنفاق على قطاعات حيوية كالرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

وفي المقابل حصلت اليونان على قروض ميسرة طالما استمر الازدهار الاقتصادي. وقد سهل انضمامها إلى منطقة اليورو على البنوك اليونانية الاقتراض بأسعار فائدة أقل بكثير من السابق، مما أدى إلى موجة إقراض واسعة.

قبل أزمة 2008، كان النظام الرأسمالي الأوروبي، كغيره في العالم، يُقدم قروضا سخية لخلق مجالات استثمارية جديدة بهدف إطالة أمد الازدهار وتوسيع السوق. وفي اليونان، ارتفعت قروض الأسر بنسبة 393% بين سنتي 2001 و2008، بينما تضاعفت قروض الشركات خلال الفترة نفسها.

لم يُسهم ذلك التوسع السريع في القروض في دعم الطلب والحفاظ على استمرارية الشركات فحسب، بل مكن البنوك من تحقيق أرباح طائلة أيضا. فقد أفاد البنك المركزي اليوناني عام 2005 أن أرباح البنوك بعد الضريبة ارتفعت بنسبة 198% في عام واحد. في ذلك الوقت، كانت اليونان تتمتع بأعلى مستوى من ربحية القطاع المصرفي في منطقة اليورو بأكملها.

لكن لم يكن أرباب الأبناك اليونانيين وحدهم من جنوا أرباحا طائلة خلال سنوات الازدهار. إذ أن الأرباح السهلة جذبت العديد من البنوك الفرنسية والألمانية والهولندية، فوسعت بشكل كبير من قروضها للبنوك اليونانية. كما استحوذت بنوك أجنبية على حصص كبيرة في البنوك اليونانية للاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في البلاد.

الانهيار

أدى انهيار بنك ليمان برادرز الاستثماري الأمريكي سنة 2008 إلى انهيار سوق الائتمان الدولي. توقفت البنوك عن الإقراض وسعت جاهدة لاسترداد ما استطاعت من سيولة نقدية، بعد أن اكتشفت فجأة أن مليارات الدولارات من "الأصول" المدرجة في ميزانياتها العمومية أصبحت بلا قيمة. بين عشية وضحاها، وجدت البنوك اليونانية نفسها محرومة من السيولة اللازمة للبقاء.

وأمام انهيار القطاع المصرفي اليوناني برمته، أعلنت الحكومة عن خطة إنقاذ بقيمة 28 مليار يورو. وبذلك، ألقي بعبء كبير من ديون البنوك على عاتق الدولة.

بعد عام، أعلنت حكومة باسوك (PASOK) الاشتراكية الديمقراطية، برئاسة جورج باباندريو، عن عجز في الميزانية بنحو 12.5%. وعلى الفور خفضت وكالات التصنيف الائتماني الدولية التصنيف الائتماني لليونان، مما رفع بدوره تكلفة الاقتراض الحكومية. واضطرت الدولة اليونانية في نهاية المطاف إلى الاقتراض بفائدة 10%، لمجرد سداد فوائد ديونها البالغة 300 مليار يورو.

بحلول أوائل 2010، أصبح من المستحيل على الدولة اليونانية تمويل نفسها من سوق الائتمان الدولي. كانت اليونان مفلسة فعليا، واضطرت حكومتها لطلب "المساعدة".

انهار النظام الرأسمالي الأوروبي عند أضعف حلقاته. وانضمت إلى اليونان سلسلة طويلة من الحلقات الضعيفة في جنوب أوروبا، والتي أُطلق عليها بازدراء اسم PIGS (البرتغال، إيطاليا، اليونان، وإسبانيا، بينما لم تكن فرنسا بعيدة عنها).

لولا التدخل الفوري، لكانت سلسلة من حالات التخلف عن السداد قد هددت وجود اليورو، بل والاتحاد الأوروبي نفسه. ولذلك، تدخلت الطبقات السائدة الأوروبية لإنقاذ النظام، لكنها حرصت على أن تحمل الطبقة العاملة الفاتورة.

«قبر المواطن المجهول: تخليدًا لذكرى الآلاف الذين فقدوا حياتهم في حرب اقتصادية غير مُعلَنة (2010–2013)»، نُشرت قرب المكان الذي انتحر فيه ديميتريس خريستولاس في ساحة سينتاغما.

على اليمين: اليوم الثاني من إضراب عام استمر 48 ساعة في أثينا، 29 يونيو/حزيران 2011 — استُخدم الغاز المسيل للدموع ضد الحشود (/ dpa picture alliance Alamy).

الترويكا

تم إنقاذ اليونان لأول مرة من قبل "ترويكا" تضم المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي. وفي المقابل طالبوا بإجراءات تقشفية قاسية وعمليات خصخصة، منصوص عليها في "مذكرة تفاهم". أرسلت الترويكا موظفيها إلى الوزارات في أثينا للإشراف على تلك الاقتطاعات على أرض الواقع.

ومع ذلك لم تنجح خطة الإنقاذ تلك في السيطرة على الدين اليوناني، بل زادت من ركود الاقتصاد اليوناني، إذ أدى التقشف إلى انخفاض الطلب. كان باباندريو يخطط لإجراء استفتاء على خطة إنقاذ ثانية (بهدف نقل مسؤولية التقشف إلى عامة الشعب)، لكن الحكومتين الألمانية والفرنسية ضغطتا عليه لعدم القيام بذلك.

في نهاية المطاف، استقال باباندريو في أواخر عام 2011. وتم فرض حكومة "تكنوقراطية" برئاسة لوكاس باباديموس دون انتخابات، وقعت طواعية على مذكرة لخطة إنقاذ ثانية، وطالبت بمزيد من التقشف.

هناك مؤشرات لا حصر لها على الدمار الهائل الذي ألحقته الترويكا بالمجتمع اليوناني، وهي مؤشرات تُشبه تلك التي تُصيب بلدا مزقته الحرب. انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 27% وتراجعت الأجور بنسبة 40% تقريبا، والمعاشات التقاعدية بنسبة 50%. ارتفعت نسبة البطالة إلى 27% وانهارت الخدمات الاجتماعية الأساسية فعليا. وتم دفع العمال وجزء من البرجوازية الصغيرة إلى براثن البؤس واليأس.

زعمت الطبقات السائدة في أوروبا أن الشعب اليوناني "المبذر"، على عكس شعوب شمال أوروبا "المجتهدة"، قد "عاش فوق طاقته". وانضمت الطبقة السائدة اليونانية نفسها إلى ترديد هذه التهمة، مُلقية بالمسؤولية في الأزمة على "إهمال الجماهير".

في الواقع، خلال العقد الذي سبق سنة 2005، عمل العمال اليونانيون أكبر عدد من الساعات سنويا مقارنة مع أي بلد أوروبي آخر، بمتوسط 1900 ساعة لكل عامل، تليها إسبانيا. لقد أضفت أسطورة "العمال اليونانيين الكسالى" طابعا شوفينيا على الوضع، لكنها كانت باطلة تماما.

تكمن الأسباب الحقيقية للأزمة في تناقضات الرأسمالية الأوروبية نفسها، وفي المضاربة العمياء للبنوك، التي كانت الترويكا تسعى آنذاك لإنقاذها، متخذة من العمال اليونانيين كبش فداء في هذه السيرورة.

تتمثل الأسباب الحقيقية للأزمة في تناقضات الرأسمالية الأوروبية نفسها، وفي المضاربة العمياء للبنوك، التي كانت الترويكا تسعى آنذاك لإنقاذها، مُتخذةً من العمال اليونانيين كبش فداء في هذه العملية.

لم تُنقذ الترويكا اليونان من أجل ضمان استدامة ماليتها العامة. لم يذهب إلى خزائن الدولة سوى جزء ضئيل من أموال عمليات الإنقاذ، بينما استولت الجهات المقرضة على معظمها. في الواقع، كانت تلك العمليات

اليونان بين 2008 و 2015

1,258,000 عاطل عن العمل في عام 2015 (25٪ من السكان)

50٪ من الشباب دون 25 عامًا عاطلون عن العمل في 2015

15٪ في فقر مدقع في 2015 (ارتفاعًا من 2.2٪)

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 180٪ (ارتفاع من 109٪)

انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27٪

إغلاق 28٪ من الشركات

انخفاض الحد الأدنى للأجور بنسبة 14٪

تخفيضات في المعاشات التقاعدية بين 15٪ و44٪

تراجع متوسط الدخل المتاح بنسبة 40٪

ارتفاع معدل الانتحار بنسبة 47٪

See references 24-33 for sources

تجمع جماهيري في ساحة سينتاغما، يونيو/حزيران 2011 (Ggia / Wiki)

إنقاذا غير مباشر للبنوك الأوروبية، معظمها فرنسية وألمانية (بالإضافة إلى اليونانية)، والتي اشترت ديونا عامة يونانية بقيمة تصل إلى 200 مليار يورو. كان هاجس التروكيا الرئيسي في ذلك هو استدامة النظام المالي الدولي.

كان الدين اليوناني ضئيلا نسبيا، لكنه كان ذا أهمية سياسية بالغة. فلو أُعفيت اليونان من ديونها، لتم تشجيع بلدان أخرى على إعادة التفاوض بشأن التزاماتها، بما في ذلك بلدان كبرى مثل إسبانيا وإيطاليا، وحتى فرنسا. وهذا بدوره شكل خطرا جسيما على النظام المصرفي العالمي، وهدد بدفع الاقتصاد العالمي إلى مزيد من الأزمات.

كان الرأسماليون على دراية تامة بذلك الخطر، ولذلك رفضوا تقديم أي تنازلات.

كانت هناك أيضا دينامية داخلية في اليونان لم يستوعبها الإصلاحيون، وخاصة اليساريون المتطرفون. فمن خلال خطط الإنقاذ التي قدمتها التروكيا، أعادت الدولة اليونانية رسملة النظام المصرفي المنهار. وبالتالي كان ذلك بمثابة إنقاذ للنظام المالي اليوناني، ومن خلاله، للطبقة السائدة اليونانية. ولهذا السبب لم تتزعزع البرجوازية اليونانية لحظة واحدة في دفاعها عن مذكرات التفاهم، حتى وإن أدت سياسات التقشف إلى تدمير الاقتصاد اليوناني.

إن الطبقة السائدة اليونانية، الضعيفة والتابعة، تحتاج إلى مظلة الاتحاد الأوروبي والإمبريالية الغربية، وستخضع بكل إخلاص لجميع أوامرهم. لذلك لم تكن مقاومة التقشف ضمن "المصلحة الوطنية". بل كانت صراعا طبقيا سيصطدم مع سادة اليونان الأجانب، وكذلك مع برجوازيتها الخاصة، كما كشفت الأحداث اللاحقة.

نضالات 2010-2014

تدخلت التروكيا في اليونان من أجل إنقاذ النظام المالي العالمي، وفرضت عليها إجراءات تقشفية قاسية. إلا أن مساعي الطبقة البرجوازية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خربت التوازن السياسي.

وبالفعل فإن الطبقة العاملة اليونانية لم تستسلم لتلك الهجمات، بل خاضت نضالات تاريخية ضدها. وفي جميع اللحظات الحاسمة، كان زمام المبادرة في أيديها. ومرة أخرى أثبت العمال في الممارسة قوتهم الهائلة.

شهدت أعوام 2010–2014 مظاهرات حاشدة ونحو أربعين إضرابا عاما استمر كل منها ما بين 24 و48 ساعة، بالإضافة إلى مواجهات، ونضالات محلية، وتنظيمات شعبية، وغيرها، والتي بلغت في بعض الأحيان طابعا ثوريا.

في صيف عام 2011، وبإلهام مباشر من الأحداث الثورية في مصر التي أطاحت بالدكتاتور حسني مبارك المدعوم من الولايات المتحدة، احتشد مئات الآلاف في ميدان سينتاغما في أثينا وميادين أخرى في أنحاء البلاد. وفي شتاء عام 2012، حاصر نصف مليون شخص مبنى البرلمان.

استنشق المتظاهرون كميات هائلة من الغاز المسيل للدموع، وأمطروا الشرطة بقنابل المولوتوف في معارك ضارية. وشهدت المواجهات في الشوارع أحداثا مأساوية، مثل انتحار المتقاعد ديميتريس كريستولاس علنا في احتجاج سياسي ضد النظام وضد الفقر. وفي رسالته المؤثرة قبل انتحاره، كتب:

> "لا أرى حلا آخر سوى هذه النهاية المشرفة لحياتي، حتى لا أجد نفسي أبحث عن قوتي في صناديق القمامة. أؤمن أن الشباب الذين لا مستقبل لهم، سيحملون السلاح يوما ما ويشنقون خونة هذا البلد في ساحة سينتاغما، كما فعل الإيطاليون مع موسوليني عام 1945" .

في غضون ذلك، جرت عملية انتقاء داخلي بين صفوف شرطة مكافحة الشغب، إذ لم يبق فيها إلا من يستمتعون بضرب العمال والشباب. وبدأ حزب الفجر الذهبي الفاشي بتجنيد عناصر من الشرطة. أقر متحدث باسم الشرطة قائلا: "خلال السنوات الثلاث الماضية، وقعت حوادث عديدة تغاضى فيها ضباط الشرطة عن العنف الممارس من طرف أعضاء حزب الفجر الذهبي" .

هاجم بلطجية الفجر الذهبي نشطاء يساريين ومهاجرين. وأثارت أنشطتهم ردود فعل عنيفة، لا سيما بعد اغتيال مغني الراب اليساري بافلوس فيساس في شتنبر 2013. خرج عشرات الآلاف من مناهضي الفاشية إلى الشوارع في حالة من الغضب والتحدي للاحتجاج ضد الفجر الذهبي. فاضطرت الطبقة السائدة إلى كبح جماح هؤلاء البلطجية خشية أن يتسببوا في حدوث انفجار لا يمكن السيطرة عليه.

في ظل تصاعد الأزمة، حاول العمال أن يمسكوا بمصير البلاد بأيديهم. وفي خضم ذلك، استخلصوا استنتاجات جذرية حول قوتهم وحول طبيعة الأزمة.

إلا أن الجماهير واجهت عقبة رئيسية وهي: غياب القيادة الثورية.

وقد لعب معظم قادة النقابات العمالية دورا مؤسفا. حولت بيروقراطية النقابات العمالية اليونانية الإضراب العام، الذي يُعد عادة سلاحا فعالا في أيدي العمال، إلى مسرحية روتينية لينفس فيها أعضاؤها عن غضبهم.

وسرعان ما تلاشت الحركات العفوية، مثل احتلال الساحات في ربيع عام 2011، لافتقارها إلى برنامج وخطة عمل. وبعد مرحلة من التعبئة الجماهيرية المحمومة في الشوارع بين عامي 2010 و2014، بدأت الجماهير تبحث عن مخرج على الصعيد الانتخابي.

صعود سيريزا

يصوت معظم العمال اليونانيين لحزب باسوك الاشتراكي الديمقراطي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي.

ظهر باسوك في خضم النضال الثوري للعمال اليونانيين عقب سقوط المجلس العسكري عام 1974. وانعكاسا لدرجة التجذر آنذاك صار قادته، مثل أندرياس باباندريو، يتحدثون بلغة ذات طابع ثوري.

ممارسات باسوك كانت بعيدة كل البعد عن الثورة. لكن ارتباطه بالعمال ترسخ بفضل الإصلاحات التي طبقها خلال سنوات "الازدهار" في ثمانينيات القرن الماضي.

إلا أن أزمة سنة 2010 حطمت قاعدة دعم الحزب بشكل تام. فعوض أن يقدم الإصلاحات، شن هجمات وحشية. وتراجعت شعبيته في استطلاعات الرأي، وبحلول عام 2014، كان على وشك الانهيار. لم يكن حال خصمه التقليدي: حزب الديمقراطية الجديدة، المنتمي ليمين الوسط، أفضل حالا.

بدت الظروف مواتية لانطلاق الحزب الشيوعي اليوناني (KKE). كان هذا الحزب منظمة جماهيرية للطبقة العاملة، ذو تاريخ حافل بالنضال ضد الفاشية في أربعينيات القرن الماضي. إلا أن عصبويته ومنظوره الخاطئ أعاقا نموه.

خلال النضالات البطولية التي جرت بين عامي 2010 و2014، نجحت سياسة الحزب الشيوعي اليوناني الخاطئة في عزل العديد من أفضل المناضلين الطبقيين عن التيار العام للتجذر الجماهيري.

وعلى سبيل المثال، فقد كانت النقابة العمالية التابع للحزب، PAME، تنظم في كثير من الأحيان تجمعات حاشدة في أيام الإضرابات العامة. لكنها كانت تفعل ذلك بمعزل عن التجمعات الأكبر حجما التي كان ينظمها الاتحاد العام للعمال اليونانيين (GSEE)، بحجة أن قادة هذا الاتحاد كانوا، حتى وقت قريب، مرتبطين بحزب باسوك.

وبالمثل فقد استخف الحزب بالعديد من الاحتجاجات الضخمة في ميدان سينتاغما بحجة أن الجماهير كانت تلوح بالعلم اليوناني لا بالعلم الأحمر. لقد عجزوا عن فهم روح التحدي الوطني، في ظل سحق الأمة اليونانية على يد الإمبريالية الألمانية. بل وصل به الأمر إلى حد انتقاد اعتصامات الجماهير في الساحات صيف عام 2011، واصفا إياها بأنها "تعبئة التفت بها بأكملها قوى سياسية برجوازية وانتهازية بعاطفة جياشة" .

وبعد سقوط باباندريو عام 2011، تعاقبت على السلطة سلسلة من الحكومات الهشة. وفي سياق بحثها عن مخرج، اتجهت الجماهير نحو حزب سياسي مغمور: ائتلاف اليسار الراديكالي، "سيريزا".

تعود جذور هذا الحزب إلى فصيل منشق عن الحزب الشيوعي في ستينيات القرن الماضي. كان مجموعة صغيرة على هامش الحياة السياسية، وحصل على 4.6% من الأصوات في انتخابات عام 2009.

إلا أن الجماهير اتجهت نحوه بشدة، وذلك تحديدا لكونه دخيلا سياسيا ولم يسبق لها تجربته، فضلا عن استخدامه خطابا راديكاليا للغاية. فقد وعد بإنهاء التقشف، وإلغاء الخصخصة، وإلغاء مذكرة التفاهم، وإعادة البنوك إلى الملكية العامة، بل وتحدث عن "الأزمة الهيكلية للرأسمالية" . فبدا وكأنه يقدم قطيعة تامة مع الماضي.

في ماي 2012، وتحت قيادة أليكسيس تسيبراس الجديدة، قفزت نسبة تأييد سيريزا في استطلاعات الرأي إلى 16.8%. وفي جولة الإعادة في يونيو، ارتفعت

إلقاء زجاجات حارقة على شرطة مكافحة الشغب خلال إضراب عام وطني لمدة 24 ساعة، أثينا، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2012 (ZUMA Press, Inc. / Alamy)

على اليمين: الشرطة تهاجم تظاهرة مناهضة للتقشف في أثينا، أبريل/نيسان 2014 (Nikolas Georgiou / Alamy)

إلى أكثر من 26%، ليصبح الحزب المعارض الرئيسي لحكومة الديمقراطية الجديدة اليمينية المكروهة برئاسة أنطونيس ساماراس.

دعا الحزب إلى تشكيل حكومة يسارية تضم الشيوعيين وأحزابا يسارية صغيرة أخرى، وهي رسالة لاقت صدى لدى الملايين الذين رغبوا في تنحية ما اعتبروه خلافات غير جوهرية جانبا من أجل إزاحة أحزاب المؤسسة الرسمية.

مهد ذلك الطريق لوصول حزب سيريزا إلى السلطة في يناير 2015، حين حصد 36.3% من الأصوات، ولم ينقصه سوى مقعدين لتحقيق الأغلبية المطلقة.

وعد سيريزا بمراجعة الدين العام وإلغاء سياسات التقشف والخصخصة. وتضمن ما يسمى بـ"برنامج سالونيك" الذي طرحه تسيبراس العديد من المطالب الإيجابية الداعمة للعمال بشأن زيادات الأجور والمزايا والإعانات والمعاشات التقاعدية والاستثمار العام. لكن قادة سيريزا اعتقدوا أنه من الممكن تحقيق ذلك في إطار النظام الرأسمالي (واليورو والاتحاد الأوروبي).

وكانت وصفتهم لإنهاء التقشف هي فرض ضرائب على الأوليغارشيين اليونانيين الذين يحتفظون بأصولهم في ملاذات ضريبية. وتأميم البنوك واستخدامها لتمويل الاستثمارات العامة (رغم إفلاسها!)؛ والمطالبة بمعاملة أفضل من التروريكا. هذا المطلب الأخير كان أشبه بمطالبة نمر بأن يصبح نباتيا. في الحقيقة، لم يكن تسيبراس يؤمن ببرنامجه، الذي وصفه أحد أبرز حلفائه بأنه مجرد "دعوة لحشد قواتنا" .

تكمن المشكلة في أن التقشف لم يكن نتيجة "للعقائد النيوليبرالية" أو "للشر الألماني"، كما ادعت قيادة سيريزا، بل كان نتاجا لأزمة الرأسمالية.

كان السبيل الوحيد للخروج من التقشف هو الخروج من الرأسمالية. وهذا يعني التخلف عن سداد الديون وتأميم الشركات الكبرى لتخطيط الاقتصاد بما يلبي الاحتياجات الاجتماعية بدلا من خدمة مصالح الربح الخاص.

لم يكن في مقدور الدولة اليونانية الرجعية والفاسدة تحقيق ذلك الخروج، الذي لا يتأتى إلا بتسخير طاقة وإبداع الطبقة العاملة. كان ذلك سيتطلب مؤسسات جديدة؛ ويتطلب الرقابة العمالية والسلطة العمالية.

لكن ذلك التحول لا يمكن ترسيخه داخل حدود بلد صغير فقير كاليونان. كان لا بد له أن ينتشر إلى بقية أوروبا وما وراءها. ولكي تحافظ الثورة الاشتراكية اليونانية على بقائها تحتاج إلى سياسة أممية.

بالنسبة لقادة سيريزا المتشائمين، كان هذا البرنامج غير واقعي. ففي نظرهم الاشتراكية والثورة، هما في أحسن الأحوال، مجرد طموح غامض لمستقبل بعيد، وليستا أبدا منظورا عمليا.

لكن سرعان ما أثبتت الأحداث أن الإصلاحيين كانوا هم اليوتوبيين الحقيقيين. فمع اقتراب سيريزا من السلطة بين عامي 2012 و2015، بدأ في تخفيف برنامجه، الذي كان معتدلا أصلا. وهذا ليس من قبيل الصدفة. فقد بدأ الحزب يتعرض لضغوط الطبقة السائدة، التي بدأت في "تصحيح" وعوده "غير المسؤولة".

لكن وعلى الرغم من ذلك يجب على الشيوعيين أن يعملوا دائما على التمييز بين قادة الأحزاب الإصلاحية الخونة وبين أنصارهم الزهاء.

في سعيها للخروج من الأزمة، عادة ما تتجه الجماهير أولا نحو الإصلاحية، التي تعد بحل سهل وغير مؤلم لمشاكلها. لا يكتسب الشعب وعيه السياسي من الكتب، بل من الحياة. وفقط من خلال التجربة، وعبر وضع الإصلاحيين على محك التجربة، يصير في إمكان الجماهير أن تدرك أن مطالبها الأساسية تتعارض مع النظام الرأسمالي برمته، الذي يجب إسقاطه.

لذا فقد كان صعود حزب سيريزا بالغ الأهمية، إذ فتح مرحلة جديدة هامة في الصراع الطبقي. ومع ذلك، كما سنوضح، لا يمكن افتراض أن الجماهير ستستخلص بشكل تلقائي العبر الصحيحة من التجربة. المطلوب هو وجود حزب ثوري كبير ذي سياسة مناسبة، قادر على كسب تأييد الجماهير، ومساعدتها على تجاوز أوهامها الإصلاحية، والارتقاء بالنضال إلى مستوى أعلى، نحو ثورة منتصرة.

لكن ما لفت الانتباه في اليونان هو مستوى الوعي المتقدم لدى الجماهير. الحياة تُعلم، وكانت الفترة من 2010 إلى 2014 سنوات حاسمة في تكوين وعيهم. منح الناخبون حزب سيريزا تفويضا حماسيا، لكن ليس شيكا

على بياض. فقد حافظوا على نظرة نقدية. ولذلك، ورغم نموه الانتخابي الملحوظ، فقد بقيت دائما أعداد أعضاء سيريزا منخفضة نسبيا، لا سيما في جناحه الشبابي.

يتذكر أحد أبرز مرشحي حزب سيريزا قائلا: "في يوم الاقتراع، كان الناس يقتربون مني، ويربتون على كتفي، ويجبرونني على التعهد بعدم التراجع عن كلمتي. كانت رسالتهم بالإجماع هي: نحن ندعمك، ولكن إياك أن تتراجع، لأنك إن فعلت، فسنثور عليك" .

الابتزاز

بمجرد وصول حزب سيريزا إلى السلطة في 26 يناير 2015، تعرض لضغوط هائلة من النظام الرأسمالي.

وإذ شعر تسيبراس بضغط الطبقة السائدة عليه، عهد بوزارات رئيسية إلى إصلاحيين معتدلين صريحين، مثل جيورجوس ستاثاكيس لوزارة الاقتصاد، ويانيس دراغاساكيس نائبا لرئيس الوزراء. وفي المقابل عيّن بعض الشخصيات من الجناح اليساري للحزب في وزارات ثانوية لتقاسم المسؤولية ومغازلة جناحه اليساري.

ولأن حزب سيريزا لم يحصل على الأغلبية المطلقة في البرلمان، فقد اضطر تسيبراس إلى تشكيل ائتلاف. عقد تسيبراس تحالفا مع السياسي القومي اليميني بانوس كامينوس من حزب اليونانيين المستقلين.

لم يتقدم تسيبراس بطلب صريح للحزب الشيوعي اليوناني بدعم حكومته، ودعم ذلك المطلب بحملة جماهيرية. بل كان في الواقع سعيدا بالتحالف مع كامينوس، ليجد بذلك ذريعة مناسبة للخيانة التي كان يتوقعها. وقد تلقى في هذه العملية مساعدة غير مقصودة من جانب القيادة العصبوية للحزب الشيوعي اليوناني، التي كانت ترفض التعامل مع حزب سيريزا، مما مهد الطريق أمام تسيبراس للتحالف مع كامينوس.

فور توليهم السلطة، اضطر تسيبراس ووزراؤه للقيام برحلات عديدة إلى بروكسل وفرانكفورت للتفاوض مع المقرضين. بعد عمليتي إنقاذ مالي، بقيت الدولة اليونانية على حافة الإفلاس. كان نظامها المصرفي تحت ضغط هائل ويحتاج إلى دعم سيولة لتسيير عملياته اليومية. استغلت الترويكا هذا الضعف لابتزاز حزب سيريزا.

الكلمات البذيئة التي وجهها رئيس آلية الاستقرار الأوروبي، الألماني كلاوس ريغلينغ، إلى مبعوثي حزب سيريزا، تعكس طبيعة "المفاوضات"، حيث قال لهم: "يجب ألا تتخلفوا أبدا عن سداد ديونكم لصندوق النقد الدولي. وبدلا من ذلك أوقفوا جميع مدفوعات المعاشات التقاعدية. هذا ما يجب عليكم فعله" .

إن المعاملة التي لاقتها الحكومة اليونانية المنتخبة ديمقراطيا، من الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ستُسجل في تاريخ العلاقات الدولية لما انطوت عليه من كلبية وقسوة. في الظروف العادية، تحاط الدبلوماسية في ظل الرأسمالية بستار من الشكليات واللغة المثالية التي تخفي هيمنة حفنة من القوى الإمبريالية المتنمرة على العلاقات العالمية. لكن حدة أزمة منطقة اليورو كشفت الحقيقة، وهي أن الأمم الصغيرة كاليونان مطالبة بالخضوع التام للقوى العظمى.

كشفت أحداث 2015 عن حقيقة "الديمقراطية" الرأسمالية، حيث البرلمانات والانتخابات أشياء جيدة طالما لم تمس المصالح الأساسية لأصحاب الأبناك والرأسماليين. لكن إذا تجرأ العمال على انتخاب حكومة تتحدى تلك المصالح، فسيجدون أنفسهم عرضة للترهيب حتى ترغم على الخضوع أو يتم إسقاطها.

عندما تتحدث البرجوازية في الغرب عن "الديمقراطية" و"السيادة"، كما تفعل الآن بكثرة بشأن أوكرانيا، تذكروا كيف سحقوا اليونان. هذه الكلمات ليست سوى ستار يخفي مصالحهم الجشعة. ومع ذلك لا بد من القول إن تنازلات سيريزا المتواصلة لم تؤد إلا إلى زيادة شهية الرأسماليين.

ضغط الرأسماليين اقتصادي قبل كل شيء. إذ تستخدم البرجوازية سيطرتها على الاقتصاد لفرض إرادتها على الحكومات المتمردة، حيث تهدد بشل النظام. وقد هدد البنك المركزي الأوروبي، على وجه الخصوص، بوقف إعادة رسملة البنوك اليونانية، مستخدما استقرار تلك البنوك سلاحا مسلطا على الحكومة في أثينا.

تحركت جميع "المؤسسات الدولية" المرموقة –الاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي– لخنق حزب سيريزا. كما شنت الطبقة السائدة حملة سياسية متواصلة ضد الحكومة الجديدة.

لافتة لحملة «لا»، حيث يُحطِّم التصويت جدار إجراءات التقشف، بما في ذلك «تسريح العمال»، و«خفض المعاشات»، و«الخصخصة»

في الجانب الآخر: تسيبراس في تجمع لحملة «لا» (ZUMA Press, Inc. / Alamy)، ويانيس فاروفاكيس في برلين، فبراير/شباط 2015 (Reynaldo C Paganelli / Alamy)

وتعرضت الحكومة لوابل من الدعاية المنسقة بعناية من وسائل الإعلام الرأسمالية الأوروبية واليونانية، التي عملت بتنسيق وثيق مع مسؤولي المفوضية الأوروبية.

لم تقتصر الهجمات على الخارج فحسب بل، كما يروي أحد وزراء سيريزا، جاءت أيضا من الدولة اليونانية نفسها.

لقد تعاون البنك المركزي اليوناني علنا مع الترويكا في محاولتها للضغط على تسيبراس. وقامت أجهزة المخابرات اليونانية بالتنصت على هواتف الوزراء وتسريب معلومات لتقويض الحكومة. زاد الرئيس بافلوبولوس، اليميني المنتمي لحزب الديمقراطية الجديدة، والذي رشحه تسيبراس بنفسه لاسترضاء البرجوازية، من حدة الضغط في الصيف، مهددا بإسقاط الحكومة.

ليست أفكار الإصلاحيين الاقتصادية حول "ترويض" النظام الرأسمالي وحدها الطوباوية، بل أفكارهم السياسية أيضا، إذ يعتقدون أن الدولة البرجوازية قادرة على تغيير المجتمع.

لكن الدولة ليست أداة سلبية تُسلم للفائز بعد الانتخابات، بل لها طابع طبقي واضح: فهي تحمي مصالح الأغنياء وأصحاب النفوذ.

ويتضح هذا جليا في أوقات الصراع الطبقي المحتدم، حين تكشف الدولة عن وجهها الحقيقي. أو بالأحرى تميل الدولة إلى الانقسام على أسس طبقية، حيث تنحاز قطاعاتها العليا علنا إلى البرجوازية، بينما تتجه قطاعاتها الدنيا نحو العمال. وفي نهاية المطاف يتعين على الطبقة العاملة إنشاء هيئات سلطة جديدة لتغيير المجتمع.

في فبراير 2015، طالبت الترويكا بمفاوضات جديدة للإفراج عن دفعة إنقاذ معلقة. وبدأت بفرض مطالب قاسية على تسيبراس، الذي وصل إلى السلطة واعدا بإنهاء التقشف، لكنه وجد نفسه، بدلا من ذلك، أمام مذكرة جديدة أكثر قسوة.

كما تم وضع التهديد بطرد اليونان من منطقة اليورو أمام تسيبراس. في ظل النظام الرأسمالي، كان ذلك سيعني العودة إلى الدراخما، والانخفاض المفاجئ في قيمة العملة اليونانية، وتدهورا حادا في أوضاع البلاد.

تم التوصل إلى اتفاق مؤقت في أواخر فبراير، والذي كان وعدا بالإفراج عن قسط من خطة الإنقاذ المنتظرة. دفع ذلك الاتفاق الحكومة اليونانية إلى سلسلة من التنازلات. وأجبر الاتفاق حزب سيريزا على مواصلة "الإصلاحات" السابقة والامتناع عن اتخاذ إجراءات "أحادية". ثم نكثت الترويكا بوعودها، وقامت بحجب الأموال المستحقة لليونان.

وكان الجانب الأكثر إثارة للقلق في ذلك الاستسلام هو أن الحكومة احتفت به باعتباره نصرا، مدعية أنها "ربحت المعركة". وبإصرارهم على إمكانية التوصل إلى "حل وسط مشرف" عبر التفاوض، زرع قادة سيريزا البلبلة بين صفوف الطبقة العاملة.

يانيس فاروفاكيس

كان وزير المالية يانيس فاروفاكيس الشخصية المحورية في المفاوضات مع الترويكا. توقع تسيبراس منه، بصفته أكاديميا مرموقا، أن يحقق له صفقة مواتية في بروكسل.

كان فاروفاكيس طيلة سنوات على يمين قيادة حزب سيريزا. ويتذكر في كتابه "Adults in the Room" قائلا:

> "كنت أفضل أن يقدم حزب سيريزا للناخبين برنامجا أساسيا، تقدميا، أوروبيا، متماسكا منطقيا، وغير شعبوي، كأساس لبناء صورة حكومة مستقبلية ذات مصداقية، قادرة على التفاوض بشأن خطة إنقاذ من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. [...] عندما قرأت الجزء المتعلق بالسياسة الاقتصادية في البيان الانتخابي لحزب سيريزا لعام 2012، بلغ استيائي حدا جعلني أتوقف بعد بضع صفحات" .

وبينما وصف نفسه بأنه "ماركسي متقلب"، فقد اعترف بأنه تخلى عن آرائه اليسارية لأجل إنقاذ النظام. وقال: "من واجب اليسار التاريخي، في هذه المرحلة بالذات، تثبيت الرأسمالية؛ وإنقاذ الرأسمالية الأوروبية من نفسها" .

بدت خطته معتدلة للغاية: إعادة هيكلة الدين العام اليوناني، وتأجيل السداد حتى تحقيق أهداف نمو محددة، وتحديد أهداف أقل لفائض الميزانية، وفصل ديون البنوك اليونانية عن الدولة، مع استحواذ الاتحاد الأوروبي على البنوك المتعثرة. وفي نهاية المطاف توقع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بتمويل الدولة اليونانية عن طريق طباعة النقود.

ولتحقيق ذلك، كان ينوي استغلال التوترات بين خطط رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراجي، التوسعية لشراء السندات، وبين أجندة البنك المركزي الألماني المحافظة؛ وزرع الصراع بين الأمريكيين (الأقل تأثرا بالديون اليونانية) وبين الألمان المتشددين، مع دمج كل ذلك بحملات إعلامية ذكية.

دخل السيد فاروفاكيس تلك المفاوضات وهو غارق في نماذج مجردة لألعاب نظرية. بدا الأمر برمته ذكيا للغاية، لكنه تجاهل تماما الواقع خارج قاعة المفاوضات، وقبل كل شيء، موازين القوى الطبقية في جميع أنحاء أوروبا. لم يبذل سيريزا جهدا يذكر للاستفادة من الدعم الجماهيري الهائل الذي حظي به، سواء في اليونان أو خارجها. وشهدت تلك الأشهر مظاهرات عديدة ضد الترويكا، في اليونان وأماكن أخرى في أوروبا، بما في ذلك حصار مقر البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت. إلا أن تلك التحركات كانت مبادرات محلية وليست جزءا من خطة مُنسقة من قِبل قيادة سيريزا. لم يفكروا قط في إمكانية الدعوة إلى مظاهرات حاشدة في أي مكان. بل راهنوا بكل شيء على "دهاء" فاروفاكيس.

يرى فاروفاكيس أن التقشف زاد من تدهور الاقتصاد اليوناني وساهم في تقويض قدرته على تمويل نفسه، مما خلق حلقة مفرغة لا نهاية لها تهدد استقرار الرأسمالية بشكل عام. وادعى أن سياسات الترويكا كانت "حماقة منظمة" .

تكمن مشكلة فاروفاكيس، كما هو الحال مع غيره من الاقتصاديين البرجوازيين الصغار، في اعتقاده بإمكانية إرساء دعائم الرأسمالية من خلال الإصلاح. لكن الرأسمالية لا تصغي إلى العقل.

لا تتأثر البرجوازية بالدعوات إلى العقلانية أو الديمقراطية أو الأخلاق. فكل رأسمالي، وكل جماعة رأسمالية وطنية، تحركها غاية الربح، وليس استقرار النظام ككل. ويتصرف كل منهم بعقلانية تامة انطلاقا من مصالحه الخاصة.

تعامل فاروفاكيس مع جانب واحد للأزمة، متجاهلا الصورة العامة، واستخلص استنتاجات خاطئة تماما. صحيح أن التقشف أغرق اليونان في مزيد من الكساد، مما صعب عليها سداد ديونها، إلا أن حماية مصالح وسلطة النظام المالي العالمي كانت أهم بكثير بالنسبة للبرجوازية، ولذلك عملت على تحويل اليونان إلى كبش فداء.

الانقسامات المحتملة بين واشنطن وبرلين التي توقعها فاروفاكيس لم تتحقق على أرض الواقع. وواجه حزب سيريزا جبهة رأسمالية موحدة. فعندما تكون مصالحهم على المحك، تتناسى الجماعات الرأسمالية الوطنية المختلفة خلافاتها.

شكّل صعود حزب سيريزا تهديدا سياسيا للطبقة البرجوازية. وكانت الاستجابة لمطالب أول حكومة يسارية راديكالية في أوروبا منذ عقود، من شأنها أن تشجع مطالب مماثلة في أماكن أخرى، لا سيما من حزب بوديموس في إسبانيا. تداخلت الاعتبارات السياسية والاقتصادية، وكان لا بد من تلقين سيريزا والشعب اليوناني درسا.

كانت مقترحات فاروفاكيس "الذكية" مناسبة تماما لحلقات النقاش الجامعية وأمثالها من الأوساط سريعة التأثر، لكنها كانت غير ملائمة تماما عندما يتعلق الأمر بالنضال حقيقي ضد عدو طبقي. وكما اعترف لاحقا بصراحة:

> "لقد عملت أنا وفريقي بجد لتقديم مقترحات مبنية على دراسات اقتصادية قياسية جادة وتحليلات اقتصادية سليمة. وبعد اختبار تلك المقترحات من طرف بعض من أعلى المختصين في مجالاتهم، من وول ستريت إلى كبار الأكاديميين، عرضتها على دائني اليونان، ثم جلست أراقب نظراتهم الجامدة. كان الأمر كما لو أنني لم أتكلم، كما لو لم تكن هناك وثيقة أمامهم. [...] لقد اشتقت إلى أيامي الأكاديمية، حيث كانت الخلافات تُحل بقوة الحجة لا بالقوة الغاشمة" .

الاستفتاء

بحلول أوائل الصيف، وجد تسيبراس وفاروفاكيس نفسيهما في مأزق حرج. لم يتم تسليم الأموال الموعودة في فبراير، لكن اليونان استمرت في سداد ديونها.

تجمع جماهيري لحملة «لا» في ساحة سينتاغما، يوليو/تموز 2015 (AP / Alamy)

فقدم فاروفاكيس المزيد والمزيد من التنازلات، متجاوزا جميع "خطوطه الحمراء". لكن الترويكا لم تتراجع. في 25 يونيو، اقترحت الترويكا مذكرة جديدة مثيرة للجدل (نسخة منقحة من حزمة التنازلات الأخيرة التي قدمها فاروفاكيس) تتضمن إجراءات تقشفية أكثر قسوة وإصلاحات مضادة. إذا وقع حزب سيريزا على المذكرة، سيُعتبر ذلك بمثابة نقض لجميع وعوده.

كان الوقت والمال ينفدان. وبعد أن ضاق الخناق عليه، أعلن تسيبراس عن تنظيم استفتاء على اتفاق الترويكا في 05 يوليوز.

وكما يوضح فاروفاكيس في مذكراته، فقد دعا تسيبراس إلى الاستفتاء كخدعة يائسة، على أمل أن يمكن سيريزا من فرض تنازلات كافية لتمرير الاتفاق. لكن بدلا من أن يزعزع الاستفتاء استقرار الترويكا، فقد أثار غضب الرأسماليين الدوليين، الذين ضاعفوا ضغوطهم: المالية والسياسية والإعلامية.

قيل لليونانيين إنهم إذا رفضوا المذكرة، فسيتم طردهم من منطقة اليورو، وسيتحولون إلى دولة فاشلة.

ومن جانبه، شدد البنك المركزي الأوروبي الخناق على البنوك اليونانية بفرض قيود على مساعدات السيولة، أي شريان الحياة الذي يفترض أن يساعد البنوك على البقاء قادرة على سداد ديونها. وردا على ذلك، اضطرت الحكومة إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال لمنع حدوث انهيار مصرفي فوضوي. وشمل ذلك فرض قيود على سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي.

في اليونان، قامت أحزاب المعارضة اليمينية بمناورات لتنفيذ انقلاب برلماني، بالتواطؤ مع الرئيس (الذي كان حزب سيريزا هو من عينه!) الذي دعا إلى تشكيل "جبهة واسعة من القوى الديمقراطية" . وقد دعمت المؤسسة اليونانية بأكملها، بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية ومالكي أندية كرة القدم الكبرى، حملة "نعم" لقبول مذكرة الترويكا.

إذا صدقنا فاروفاكيس (ولا يوجد لدينا سببٌ للتشكيك في ذلك)، فإن تسيبراس كان يأمل في خسارة التصويت بـ"لا"، أو على الأقل فوزه بفارق ضئيل، مما يُسهّل عليه توقيع اتفاق مُذل.

إذا صدّقنا فاروفاكيس (ولا يوجد لدينا سبب للتشكيك فيه)، فإن تسيبراس كان يأمل في نجاح التصويت بـ"نعم"، أو على الأقل فوز "لا" بفارق ضئيل، مما يسهل عليه توقيع اتفاق مهين.

وبينما كان الخوف واليأس يسيطران على مقر حزب سيريزا، فإن الأجواء في الشوارع كانت مختلفة تماما. فقد نهضت الطبقة العاملة لمواجهة التحدي ببسالة. خلال الأشهر الأولى من عام 2015، التزم العمال الصمت في الغالب، وبقوا يتابعون المفاوضات باهتمام. أما الآن، فقد دخلوا الساحة بقوة.

بين 27 يونيو، تاريخ الدعوة للاستفتاء، و05 يوليوز، تاريخ إجرائه، سادت حالة من الحماس الثوري في اليونان من خلال التدخل المباشر للجماهير في الأحداث. يتذكر فاروفاكيس الأجواء عشية التصويت قائلا:

" الطلاب الذين أجبرتهم الأزمة على الهجرة، والذين عادوا للإدلاء بأصواتهم، توسلوا إلي لكي لا أستسلم. ووعدني متقاعد بأنه وزوجته المريضة لا يمانعان فقدان معاشاتهما التقاعدية طالما استعادا كرامتهما. وهتف الجميع، دون استثناء، في وجهي: لا استسلام مهما كلف الأمر!" .

أعطت اجتماعات الأحياء واللجان المحلية وحملات الدعاية الشعبية والمسيرات التي لا تُحصى، زخما قويً للتصويت بـ"لا" . وفي العاصمة، توج ذلك ببعض من أكبر المظاهرات في تاريخ اليونان، بما في ذلك مسيرة شارك فيها ما يقرب من نصف مليون شخص في 03 يوليوز. وكانت تلك الحركة عفوية إلى حد كبير.

في العاصمة، تُوِّج ذلك ببعض من أكبر المظاهرات في تاريخ اليونان، بما في ذلك مسيرة حاشدة شارك فيها ما يقارب نصف مليون شخص في 3 يوليو/تموز. كانت هذه الحركة عفوية إلى حد كبير.

تسيبراس، الذي شعر بتزايد التأييد الشعبي، حاول جاهدا كبح جماح حملة "لا"، فألغى المسيرات وخفض سقف التوقعات. في الوقت نفسه، فشلت حملة "نعم" في اكتساب زخم يذكر في الشوارع.

صوّت الشعب اليوناني بأغلبية ساحقة بـ"لا" في مواجهة ضغوط آلة الدعاية الرأسمالية، والإرهاب الاقتصادي، بل وضد تقلبات الحكومة.

كان ذلك التصويت، قبل كل شيء، تصويتا للطبقة العاملة، وبلغت نسبته ذروتها في الأحياء البروليتارية في أثينا وسالونيك وغيرها من المراكز الحضرية، بينما حصدت حملة "نعم" أغلبية الأصوات في الأحياء الأكثر ثراء.

ومع ذلك فقد استقطبت حملة "لا" شريحة كبيرة من البرجوازية الصغيرة والطلاب والمهنيين والمزارعين، والمثقفين، وغيرهم. إجمالا، رفض 61.3% من الناخبين اتفاق الترويكا، مما منح تسيبراس تفويضا قويا لإحداث قطيعة جذرية. وبالنظر إلى كل هذه العوامل، كان هذا تصويتًا للثورة، مدعوما بتعبئة جماهيرية واسعة.

وعلى حد تعبير أحد المعلقين البرجوازيين اليونانيين فقد:

> "كشفت نتائج الاستفتاء عن سلوك خطير للغاية من جانب الناخبين، والذي تجلى على أسس طبقية [...] مُحوّلا صراعا كان ينبغي أن يبقى محصورا في البرلمان، وربما في البرامج التلفزيونية، إلى الشوارع" .

في ليلة الخامس من يوليوز، حين أُعلنت النتائج، احتشد الآلاف في ساحة سينتاغما بأثينا للاحتفال بنصرهم. لكن لم يكن ذلك مجرد احتفال. فقد كان العمال اليونانيون يستعدون لمعركة اعتبروا أنها بدأت للتو. لقد استعرضوا قوتهم وأدركوا مدى قوتهم. وكان شعار الجماهير: Oute vima piso! ("لن نتراجع خطوة إلى الوراء!").

في مقابلة تلفزيونية بعد التصويت، روى الوزير لافازانيس كيف أوقفته امرأة في الشارع قائلة له: "لا يهمني إن انتهى بي المطاف آكل من القمامة، لكن عليكم ألا تتراجعوا!" . وقد لخص هذا الموقف المزاج السائد في البلاد.

أدركت الجماهير الطابع الأممي للمهمة المطروحة. وتوجهوا بالدعوة، قبل كل شيء، إلى عمال إسبانيا، الذين علقوا آمالهم بشكل متزايد على حزب بوديموس اليساري الذي نشأ بدوره من العدم، بالتوازي مع حزب سيريزا، على خلفية احتجاجات عارمة من حركة indignados التي بدأت عام 2011. كانوا يأملون أن ينضم إليهم العمال الإسبان في ثورتهم ضد أصحاب الأبناك والرأسماليين وممثلي الترويكا.

هتف المتظاهرون في الساحات: "Syriza, Podemos, venceremos" (سيريزا، بوديموس، فينسيريموس سننتصر) . لو كان سيريزا حزبا ثوريا، لكان بإمكانه القضاء على الرأسمالية في اليونان، الأمر الذي كان سيتردد صداه في جميع أنحاء أوروبا وخارجها.

يمتلك الماركسيون ثقة راسخة في الطبقة العاملة. هذه ليست ثقة عمياء، بل هي مبنية على فهم دور العمال في المجتمع الرأسمالي. فهم من يمسكون بزمام الاقتصاد. وبفضل تركيزهم وانسجامهم وثقلهم الاقتصادي وطابع عملهم التعاوني وتناقضهم مع البرجوازية، يمتلكون القدرة على تطوير وعي اشتراكي متماسك، وإسقاط الرأسمالية، وإعادة بناء المجتمع على أسس أسمى.

عندما يمتلك العمال هدفا واضحا، يصير في إمكانهم إدراك قوتهم الكامنة الهائلة وإظهار أقصى درجات التضحية في سبيل النضال. وقد كشفت أحداث يوليوز 2015 عن ذلك مجددا.

لا يمكن لمزاعم اليساريين المتشائمين، الذين يسعون إلى تبرئة القيادة الإصلاحية اليسارية من كونها هي من تسببت في الهزيمة، وإلقاء اللوم بدلا من ذلك على العمال أنفسهم، أن يُخفوا حقيقة أن الطبقة العاملة اليونانية نهضت كجسد واحد وتحدّت المؤسسات الإمبريالية للرأسمالية العالمية.

الخيانة

احتفلت الجماهير واستعدت للنضال، لكن تسيبراس كان يائسا. في ليلة الاستفتاء كان مقر إقامته "باردا كالمشرحة، وحزينا كالمقبرة"، كما قال فاروفاكيس . وجد تسيبراس نفسه بين مطرقة الترويكا، التي طالبت برطل اللحم ، وسندان الجماهير التي عبّرت عن رأيها بوضوح في الاستفتاء وخرجت إلى الشوارع.

سارع تسيبراس إلى بروكسل للحصول على اتفاق جديد. بعد الاستفتاء انقسمت الطبقة الرأسمالية. إذ أراد جناح بقيادة وزير المالية الألماني فولفغانغ شويبله وأتباعه من أوروبا الشرقية طرد اليونان من منطقة اليورو. إلا أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كانت متخوفة من التداعيات الاقتصادية والسياسية المحتملة لذلك. كما عارض الرأسماليون الأمريكيون والفرنسيون خروج اليونان من منطقة اليورو. وجزئيا نتيجة لتلك الانقسامات أعطيت لتسيبراس مذكرة أشد قسوة مما كانت عليه في يونيو.

في 12 يوليوز، وقّع تسيبراس على الاتفاقية، متجاهلا جميع وعوده، وتفويضه الانتخابي، ونتائج الاستفتاء. ونظرا لتمرد العديد من نواب حزب سيريزا (حيث صوت 32 نائباً ضد القرار وامتنع 11 عن التصويت)، اضطر تسيبراس إلى الاعتماد على أحزاب المعارضة اليمينية لتمرير المذكرة في البرلمان.

الخيانة طبيعة متأصلة في الإصلاحية، وخاصة في الإصلاحية اليسارية. وذلك لأنها تعد بأكثر بكثير مما تستطيع تحقيقه ضمن حدود الرأسمالية الضيقة، التي لا تتصور لها بديلا.

في محاولتهم للتصالح مع الرأسماليين، سيتخلى الإصلاحيون دائما عن برنامجهم في نهاية المطاف. وعند اختبارهم عمليا، يظهر التناقض بين الأقوال والأفعال أن الخداع جزء لا يتجزأ من الإصلاحية، إذ تسعى لتبرير وإخفاء استسلامها.

يرى نقاد، مثل فاروفاكيس، أن تسيبراس خان بسبب عدم أمانته وشخصيته غير النزيهة. لكن إفلاسه الأخلاقي كان نتيجة لإفلاسه السياسي.

ولتمهيد الطريق لتلك الخيانة، أجرى تسيبراس تعديلا وزاريا وضغط على فاروفاكيس للاستقالة. يُحسب لفاروفاكيس أنه ندد بالمذكرة الثالثة، وأكد أن الخروج من منطقة اليورو أفضل من توقيع تلك الاتفاقية.

لكن فاروفاكيس لم يكن سوى اقتصادي "متقلب" يفتقر إلى القدرة أو الإرادة لتنظيم حركة معارضة لتسيبراس. كان هناك من هم أكثر قدرة على القيام بذلك، لكنهم فشلوا فشلا ذريعا في تلك المهمة.

المنصة اليسارية

تألف حزب سيريزا، ائتلاف اليسار الراديكالي، من فصائل واتجاهات متنوعة. وكانت المنصة اليسارية أكبر كتلة برلمانية، وهي فصيل فضفاض ضم شخصيات ومجموعات مختلفة.

بسيطرتها على أكثر من ثلث اللجنة المركزية للحزب، شكلت المنصة اليسارية قوة لا يستهان بها. وكان لديها نحو 30 نائبا في البرلمان، ووزارة واحدة في حكومة تسيبراس، تولاها زعيمها الرئيسي، بانايوتيس لافازانيس. لكن العديد من كوادرها كانوا قد انخرطوا في إدارة الدولة، مما عزز لديهم طموحاتهم المهنية وأضعف عزيمتهم على مواجهة تسيبراس.

خلال الأشهر الخمسة الأولى، فشل لافازانيس والمنصة اليسارية في تقديم تحليل متماسك للأحداث. فقبلوا، علنا أو ضمنا، تنازلات الحكومة، بما في ذلك اتفاق فبراير مع الترويكا وتعيين اليميني بافلوبولوس في منصب الرئيس، كل ذلك مع رفضهم العمل على تنظيم الجناح اليساري لحزب سيريزا.

أثناء الأشهر الخمسة الأولى، فشل لافازانيس والمنصة اليسارية في تقديم تحليل متماسك للأحداث. فقبلوا، صراحةً أو ضمنًا، تنازلات الحكومة المختلفة، بما في ذلك اتفاق فبراير مع الترويكا وتعيين اليميني بافلوبولوس رئيسًا، كل ذلك مع رفضهم تنظيم يسار حزب سيريزا.

ورغم أن بعض ممثلي المنصة اليسارية قد عبّروا عن بعض الانتقادات، فإنهم لم يصلوا بمعارضتهم إلى خلاصتها المنطقية، أي: التحريض العلني داخل الحزب وبين الجماهير العاملة للمطالبة بإلغاء الدين.

بعد الاستفتاء، حين تراجع تسيبراس عن وعوده، رفض نواب المنصة اليسارية وحلفاؤهم التصويت على المذكرة. وبعد أن فقد أغلبيته البرلمانية، دعا إلى انتخابات جديدة.

بعد ذلك أعلن لافازانيس انشقاق المنصة اليسارية عن الحزب. ورغم استيائهم الشديد، فقد كان ذلك موقفا انهزاميا سهل الأمور على تسيبراس. فقد رفض يسار الحزب خوض معركة جادة لانتزاع السيطرة من جناح تسيبراس.

كان إسقاط تسيبراس في يوليوز أمرا واردا تماما، إذ أصبح معزولا بشكل كامل داخل سيريزا. فقد تسيبراس اللجنة المركزية (حيث وقّع 109 أعضاء من أصل 201 على بيان ضد الاتفاق)، وخسر فروع الحزب، وشبيبة سيريزا. حتى أن أعلى هيئة في الحزب، الأمانة العامة، عبرت عن احتجاجها على الاتفاق.

كان ينبغي على المنصة اليسارية وحلفائها الدعوة إلى مؤتمر استثنائي، إذ كانت لديهم فرصة جيدة للفوز به. مع أن المنصة اليسارية اقترحت في يوليوز عقد مؤتمر حزبي، إلا أنها فعلت ذلك بتردد ودون تعبئة للقواعد. وعلاوة على ذلك فقد دعت إلى "مؤتمر حزبي دائم"، أي اجتماع لمندوبي المؤتمر السابق، وهو اجتماع لا يملك

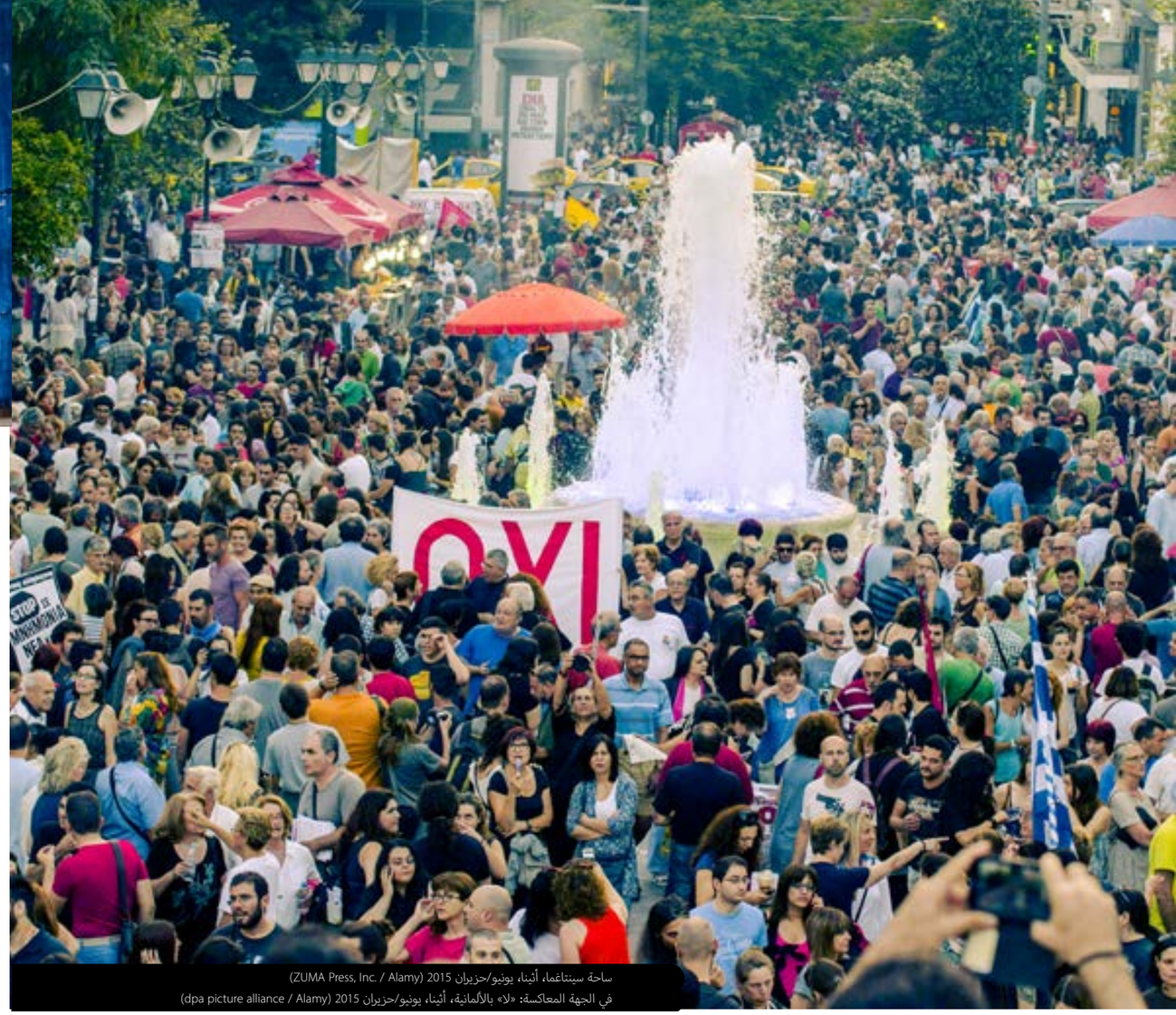

ساحة سينتاغما، أثينا، يونيو/حزيران 2015 (ZUMA Press, Inc. / Alamy)
في الجهة المعاكسة: «لا» بالألمانية، أثينا، يونيو/حزيران 2015 (dpa picture alliance / Alamy)

إن جبن المنصة اليسارية وتردده في خوض مواجهة جدية ضد تسيبراس نابع من افتقارها لبرنامج ثوري.

لو تمسكت اليونان بموقفها في المفاوضات مع الترويكا، لكانت بالتأكيد قد أُجبرت على الخروج من منطقة اليورو. لكنه كان من الممكن احتواء الفوضى الاقتصادية اللاحقة من خلال إجراءات اشتراكية سريعة وجريئة: تأميم ليس فقط البنوك، بل أيضا القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتخطيط الإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، وفرض احتكار الدولة على الواردات والصادرات. كانت تلك الإجراءات ستطرح السؤال حول ما هي الطبقة التي تملك السلطة في المجتمع اليوناني.

الدولة البرجوازية اليونانية عاجزة عن تنفيذ الإجراءات الاشتراكية. وكانت الفئات العليا في الجيش والشرطة والبيروقراطية المدنية لتكون خلية للمؤامرات الانقلابية والتخريب. كان مثل ذلك البرنامج سيستدعي تعبئة جماهيرية، واحتلال المصانع، وسلطة العمال، وإنشاء لجان عمالية، بالاعتماد على طاقات الطبقة العاملة وإبداعها ويقظتها.

كانت تلك الإجراءات ستمهد الطريق للتحول الاشتراكي للمجتمع اليوناني، بأثر هائل في جميع أنحاء أوروبا.

الاتحاد الأوروبي مؤسسة رأسمالية رجعية، ويجب إسقاطه واستبداله باتحاد اشتراكي أوروبي. لذا، كانت القطيعة مع بروكسل ضرورية.

لكن البدء بالمطالبة بالخروج من منطقة اليورو كان بمثابة تضليل للمسألة الحقيقية والتي هي: الاشتراكية أم الرأسمالية؟ كان البرنامج الإصلاحي المتخبط الذي طرحه قادة المنصة اليسارية غير كاف على الإطلاق. لم يؤمنوا بالاشتراكية، ولم يثقوا بالطبقة العاملة، ولا حتى بأنفسهم.

لهذا السبب انسحبوا من الساحة دون خوض معركة حقيقية: لأنهم كانوا يخشون تولي زمام الأمور. واكتفوا بترك الملف الشائك في يد تسيبراس، وشكلوا حزبا يساريا إصلاحيا صغيرا يضمن لهم مستقبلهم البرلماني. أدركت الجماهير ذلك الأمر بوضوح، ولم تُعر أي اهتمام للافازانيس ورفاقه.

"موازين القوى"

عندما تواجهوا مع افتقارهم إلى منظور اشتراكي، جادل ستاتيس كوفيلكيس، الذي هو أحد أبرز منظري

صلاحية انتخاب قيادة جديدة. وحده التيار الشيوعي (الذي يُعرف اليوم باسم المنظمة الشيوعية الثورية، الفرع اليوناني للأممية الشيوعية الثورية) من دعا إلى خوض نضال جاد لإسقاط القيادة من خلال مؤتمر استثنائي.

وبمجرد أن دعا تسيبراس إلى انتخابات شتنبر، بدأت المنصة اليسارية في تنظيم حزب جديد. وقد مثّل ذلك انفصالا وديا عن تسيبراس. لماذا فعلوا ذلك؟ ترتبط الإجابة على هذا السؤال بالحدود السياسية للمنصة اليسارية.

ضمت المنصة اليسارية أطيافا مختلفة من الآراء، لكن يمكن تلخيص الركيزة الأساسية لبرنامجها في الخروج من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي في إطار النظام الرأسمالي. جادل لافازانيس ورفاقه بأنه على اليونان التخلف عن سداد ديونها، وإصدار عملة جديدة لتمويل بنوكها وتأميمها، واستخدام سيادتها النقدية لتنفيذ سياسات داعمة للعمال وتحفيز التنمية الرأسمالية.

من الواضح أن مصادرة ممتلكات الطبقة الرأسمالية لم تكن أبدا جزءا من الخطة. هذه الخطة، في جوهرها، نسخة إصلاحية أكثر "يسارية"، تصورت رأسمالية يونانية "تقدمية" خارج الاتحاد الأوروبي، لا تتسم بـ"النيو ليبرالية". إنها يوتوبيا خطيرة.

المنصة اليسارية، بأن كل حديث عن "نوع من قوة العمال الأسطورية" [لاحظوا نبرته المستهزئة] يقلل تماما من شأن (أ) موازين القوى داخل المجتمع اليوناني، وموقف اليسار الراديكالي بالمعنى الدقيق للكلمة، و(ب) يخلط بين هدف استراتيجي وبين أهداف ومطالب انتقالية" .

من خلال حديثه عن "الهدف الاستراتيجي" يبدو أن كوفيلكيس يُلمح إلى أن الاشتراكية هدف بعيد الأمد للمستقبل البعيد، لكنها غير واقعية في الوقت الحاضر.

وبالمثل فقد ألقى تسيبراس ومؤيدوه باللوم على "اختلال موازين القوى في أوروبا" لإجبارهم على قبول خطة إنقاذ جديدة.

فلندرس "موازين القوى" هذا الذي أرعب الإصلاحيين.

أول ما يلفت الانتباه في النزعة القدرية للإصلاحيين، بمن فيهم أكثرهم يسارية، هو أنهم لم يعتبروا قيادة الطبقة العاملة عاملا فاعلا في "ميزان القوى".

بل على العكس، يبدو أنهم ينظرون إلى القيادة كمرآة تعكس بشكل سلبي الوضع "الموضوعي" في المجتمع. فإذا كان العمال يمتلكون قيادة سيئة، فذلك، بحسب منطقهم، لأنهم ببساطة يمتلكون القيادة التي يستحقونها. تذكرنا هذه النظرة التشاؤمية بإحدى آخر مقالات تروتسكي الجدالية حول هزيمة الثورة الإسبانية، "الطبقة والحزب والقيادة"، حيث يقول:

> "بحسبه [كاتب في الدورية شبه الماركسية المسماة Que Faire]، لا يمكن تفسير السياسة الخاطئة للجماهير إلا بأنها "تظهر حالة معينة للقوى الاجتماعية"، ألا وهي عدم نضج الطبقة العاملة وانعدام استقلال الفلاحين. لن يجد الباحث عن التكرار، عموما، تكرارا أكثر سطحية من هذا. يتم تفسير "السياسة الخاطئة للجماهير" بـ"عدم نضج" الجماهير. لكن ما هو "عدم نضج" الجماهير؟ من الواضح أنه ميلهم إلى السياسات الخاطئة. أما ماهية هذه السياسة الخاطئة، ومن كان المبادر إليها: الجماهير أم القادة؟ فهذا ما يتجاهله كاتبنا. وباستخدام التكرار، يلقي بالمسؤولية على عاتق الجماهير. هذه الحيلة الكلاسيكية التي يستخدمها جميع الخونة والمرتدين والمدافعين عنهم، هي حيلة مثيرة للاشمئزاز بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالبروليتاريا الإسبانية" .

وكما يشير تروتسكي، فإن القيادة، في الواقع، عامل حاسم يؤثر بقوة على موازين القوى. فلو كانت هناك قيادة ثورية جريئة، لكانت النتيجة مختلفة تماما في عام 2015. إن قدرية الإصلاحيين هي وسيلة للتهرب من مسؤولية خيانتهم، أو بالأحرى، لإلقاء اللوم على الجماهير التي خانوها للتو، والتي يتهمونها بـ"عدم النضج".

إن قدريي سيريزا يجهلون الطبيعة الهدامة لحجتهم. فهم يقولون إن المشكلة برمتها تكمن في أن ميزان القوى اليوناني والأوروبي لم يكن مواتيا لإحداث قطيعة اشتراكية عن الترويكا. لقد اعتقدوا أنه من الأفضل التمسك بالسلطة حتى لو كان ذلك على حساب التضحية ببرنامجهم، على أمل أن "ميزان القوى" قد يتحسن يوما ما.

لكن ذلك النهج الذي دافعوا عنه لم يؤد، في الواقع، إلا إلى تفاقم ميزان القوى، وذلك بإضعاف معنويات مؤيديهم في الداخل والخارج. في الواقع، كان تراجع حزب بوديموس بعد عام 2015 مرتبطا جزئيا بالأحداث في اليونان.

شهدت الأعوام من 2010 إلى 2014 تعبئة جماهيرية غير مسبوقة. وفي عام 2015، وصل حزب سيريزا إلى السلطة وحظي بتأييد أكثر من 80% من الناخبين. وصوت أكثر من 61% من الناخبين ضد الاتفاق، متجاهلين التهديدات والدعاية التي مارستها كل القوى. وخرجت الجماهير إلى الشوارع، ليس للاحتفال فحسب، بل للنضال.

وعندما أعلنت نتائج الاستفتاء، كانت الطبقة الرأسمالية منقسمة ومرتبكة. وقد تزامن ذلك مع موجة كبيرة من التجذر في إسبانيا، حيث كان حزب بوديموس اليساري في صعود. لو حدثت تطورات ثورية في اليونان، لكانت هزت أوروبا بأكملها. كان الوعي يتطور بسرعة كبيرة.

تُعد هذه التغيرات المفاجئة في الوعي سمة أساسية للثورة، حيث يتطور "ميزان القوى" بشكل ديناميكي، أسبوعا بعد أسبوع، ويوما بعد يوم، بل وساعة بعد ساعة. إن إنكار إمكانية الثورة في ظل تلك الظروف هو إنكار لإمكانية الثورة عموما.

جادل الإصلاحيون، سواء في حزب سيريزا أو في المنصة اليسارية، بأن اليونان بلد صغير، وأنها تخاطر بالعزلة، وأنها ستعاني من مصاعب جمة إذا سلكت طريق الثورة. لقد كانوا يشبهون زعيم كريت كامباناروس في رواية نيكوس كازانتزاكيس الشهيرة "الكابتن ميخاليس"، الذي طالب بضمانات مطلقة للنصر قبل أن يُقدم على أي ثورة ضد العثمانيين، فسخر منه رفاقه بحق لجبنه.

إذا كنت تبحث عن ضمانات مطلقة، فلا ينبغي لك الخوض في السياسة. فالنصر ثمرة نضال تتصارع فيه قوى حية ضد قوى حية. لا شك أن الثورة اليونانية كانت ستتعرض للعزلة لبعض الوقت، وستواجه صعوبات جمة. لكن الرأسمالية بطبيعتها تنهار عند أضعف حلقاتها.

مع ذلك فقد كانت الحلقة اليونانية جزءا من سلسلة أطول. كان من الممكن أن تنتشر الثورة بسهولة خارج حدودها، بدءا من إسبانيا، خاصة إذا تبنت سياسة أممية نشيطة. وخلال الأشهر الأولى العصيبة، كان التضامن الأوروبي سيحبط محاولات خنق الثورة اليونانية.

كل هذا الحديث عن "ميزان القوى" غير المواتي يعكس انعدام ثقة الإصلاحيين بالطبقة العاملة، التي كانت ركيزتهم الوحيدة الثابتة في صراعهم مع الترويكا. بدونها، شعر تسيبراس بأنه بلا سند، مما يفسر شعوره العميق بانعدام الأمان. إن هذا الازدراء للطبقة العاملة كان مشتركا مع قادة المنصة اليسارية.

الحقيقة المرة هي أن الطبقة العاملة كانت مستعدة للثورة في يوليوز 2015. أما قيادة حزب سيريزا فكانت غير مستعدة: على يسار الحزب ويمينه ووسطه. كان بإمكان الجماهير سحق العدو الطبقي بسهولة. لكنهم كانوا كالأسود التي يقودها الحمير. ما كان ينقصهم هو العامل الذاتي، أي وجود تنظيم ثوري قوي.

وعلى حد تعبير تروتسكي:

> "تطور الثورة يتلخص تحديدا في أن موازين القوى تتغير باستمرار وبسرعة تحت تأثير تغيرات وعي البروليتاريا، وانجذاب الفئات المتخلفة إلى الفئات المتقدمة، وتزايد ثقة الطبقة العاملة بقوتها. والمحرك الأساسي في هذه السيرورة هو الحزب، كما أن المحرك الأساسي في آلية عمل الحزب هو قيادته. إن دور القيادة ومسؤوليتها في الحقبة الثورية هائلان" .

الحزب الشيوعي اليوناني وعقم العصبوية

وسط هذه الأحداث الجسام، برزت في اليونان قوة سياسية تتبنى الثورة الاشتراكية. يضم الحزب الشيوعي اليوناني (KKE) بعضًا من أكثر العمال والشباب وعيا طبقيا في البلاد. وخلال سنوات الأزمة، طرح الحزب مطالب جريئة مناهضة للرأسمالية. إلا أن سياساته العصبوية أقامت جدارا بينه وبين الجماهير.

خسر الحزب الشيوعي اليوناني أصواتا كثيرة في انتخابات عام 2012، إذ اتجه معظم العمال نحو حزب سيريزا، الذي كان يدعو آنذاك إلى حكومة يسارية واسعة. لقد انتقد الحزب الشيوعي اليوناني حزب سيريزا منذ البداية، وكانت العديد من انتقاداته لبرنامجهم الإصلاحي صحيحة تماما. إلا أنها صيغت بأسلوب هستيري، بدلا من أسلوب صبور، مما حال دون وصولها إلى ناخبي سيريزا الذين كان بإمكان الحزب الشيوعي اليوناني كسب تأييدهم.

بعد انتخابات يناير 2015، كان على الحزب الشيوعي اليوناني أن يدين التحالف مع كامينوس، وأن يستنكر التأجيل المستمر لبرنامج سيريزا لصالح المفاوضات، وأن يعرض دعمه لأي إجراءات في صالح العمال من شأنها أن تساعد في إلغاء مذكرات التفاهم والخروج عن إملاءات الترويكا. كان ذلك سيساعد في كشف حقيقة تسيبراس، فضلا عن أنه كان سيلقى صدى لدى العديد من ناخبي سيريزا.

نهج الحزب الشيوعي اليوناني العصبوي الخاطئ بلغ ذروته في استفتاء يوليوز. فبدلا من الدعوة إلى تصويت حاسم بـ"لا"، دعا إلى إبطال الاقتراع؛ وساوى بين الحكومة وبين الترويكا، حيث قال:

> "يجب على الشعب، من خلال نشاطه واختياره في الاستفتاء، أن يرد على خداع السؤال الزائف الذي طرحته الحكومة، وأن يرفض مقترح الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، وكذلك مقترح حكومة سيريزا–أنيل" .

حرب الفلاحين في ألمانيا

ثورة لإقامة الفردوس فوق الارض

كانت حرب الفلاحين الألمان بين عامي 1524 و1526 واحدةً من أهمّ حلقات الإصلاح البروتستانتي. وبعد مرور خمسة قرون، يشرح لوكاس كوتشيرَا أصول هذا التمرد الضخم للمضطهدين، وأسباب هزيمته، والأثر الذي تركه في تاريخ ألمانيا وأوروبا ككل.

يمثّل هذا العام الذكرى الـ 500 لذروة حرب الفلاحين الألمانية (1524–1526). ففي سياق هذه الحرب، نهضت الجماهير المضطهدة في المدن والأرياف على حد سواء ضد النظام الإقطاعي الآخذ في التفسخ. وقد تركت هزيمة الثوار في مايو–يونيو 1525 بصمة لا تمحى في تاريخ ألمانيا وأوروبا بأسرها.

كانت حرب الفلاحين حدثاً محورياً في حركة الإصلاح البروتستانتي، الذي اعتبره فريدريك إنجلز أحد أهم المراحل في نضال البرجوازية الأوروبية ضد الإقطاع، إلى جانب الحرب الأهلية الإنجليزية (1642–1651) والثورة الفرنسية (1789–1794). بل إنه وصف حركة الإصلاح بأنه أول ثورة برجوازية في التاريخ.

ما بدأ كصراع بين مارتن لوثر — الراهب الألماني وأستاذ اللاهوت — والكنيسة الكاثوليكية، أشعل لهيبا ثورياً في أوروبا بواكير العصر الحديث. ففي هولندا، أوصلت حركة الإصلاح الديني البرجوازية إلى السلطة، حين انتصر الكالفينيون البروتستانت على حكامهم الإسبان الكاثوليك وأسسوا جمهورية المقاطعات السبع المتحدة عام 1581. لكن قبل ذلك بنحو ستة عقود اندلعت الانتفاضات الجماهيرية في جنوب ووسط ألمانيا، وكذلك في النمسا، والألزاس، وسويسرا.

لقد صعد الفلاحون بجزم إلى مسرح التاريخ. وكما كتب إنجلز: «وراء الفلاح تقف البدايات الثورية للبروليتاريا الحديثة، حاملة الراية الحمراء بيدها والشيوعية على لسانها».

احتجاج مناهض للتقشف في سينتاغما، يونيو/حزيران 2015 (DTRocks / Wiki)

لكن الشعب رأى الأمور بشكل مختلف. ففي الوقت الذي كان فيه المجتمع اليوناني منقسما إلى معسكرين متناقضين، أحدهما يؤيد التهديد النهائي الذي فرضته الترويكا والآخر يعارضه، كان موقف الحزب الشيوعي اليوناني هو النأي بنفسه عن ذلك الصراع، الذي اعتبره مهزلة. صحيح أن تسيبراس اعتبر ذلك الصراع وسيلة لتعزيز موقفه في المفاوضات، إلا أن الجماهير رأت فيه فرصة لتوجيه ضربة قوية للترويكا.

لكي يكسب الشيوعيون تأييد جماهير الطبقة العاملة، عليهم أن يكونوا قادرين على فهم ذلك المزاج العام ومساعدة الشعب على استخلاص جميع الاستنتاجات اللازمة. هذه هي السياسة الحقيقية للينينية.

كان على الحزب الشيوعي اليوناني ألا يتوقف عن انتقاد حكومة تسيبراس. لكن ما كان ينبغي على قيادة الحزب الشيوعي اليوناني قوله لمئات الآلاف الذين عبئوا صفوفهم ضد تهديد الترويكا هو: نحن معكم، وسنناضل إلى جانبكم ضد الترويكا، لكننا لا نثق في قيادة سيريزا. حتى لو فزنا في الاستفتاء، فمن أجل إنهاء التقشف، يجب علينا رفض الديون وإحداث القطيعة مع الرأسمالية.

وهكذا فقد وقف الحزب الشيوعي اليوناني على الحياد خلال معركة طبقية حاسمة. ونتيجة لذلك، نظر إليه أولئك الذين صوتوا بشجاعة بـ"لا" بعين الريبة. وبالتالي لم يتمكن الحزب الشيوعي اليوناني من استغلال العار الذي لحق بالحكومة عندما وقعت على المذكرة الثالثة.

في الواقع، لقد أثبتت سياسة الحزب الشيوعي اليوناني برمتها أنها تأتي بنتائج عكسية، وساعدت تسيبراس بشكل غير مباشر. فبسبب انعزاليته العصبوية، رفض الحزب الشيوعي اليوناني تحمل أي مسؤولية في الصراع الطبقي، مكتفيا بتوجيه سهامه من مسافة آمنة.

تفكك حزب سيريزا

بعد توقيع المذكرة الثالثة، أجرى تسيبراس انتخابات جديدة في شتنبر 2015، وقد فاز فيها بسهولة. لم يحقق الحزب الشيوعي اليوناني أي مكاسب، إذ تراوحت نسبته حول 5%، بينما لم يتمكن حزب الوحدة الشعبية، بقيادة لافازانيس، من دخول البرلمان. وفي المقابل، استمرت الأحزاب البرجوازية المكروهة في خسارة الأصوات.

كيف فاز تسيبراس رغم أنه نكث بجميع وعوده وتجاهل نتيجة الاستفتاء؟ هذا يشبه التساؤل عن سبب فشل حزب الوحدة الشعبية.

شغل لافازانيس منصب وزير في حكومة تسيبراس، لمدة خمسة أشهر، امتنع خلالها عن توجيه أي انتقادات علنية. وعقب توقيع المذكرة انسحب لافازانيس ويسار الحزب غاضبين من الحزب. لكن ذلك الانقسام لم يكن مهيأ من الناحية السياسية.

فقد انصاعت منصة اليسار للحكومة، موجهة انتقادات مبطنة هنا وهناك، لكنها عجزت عن تقديم تفسير متماسك للوضع. وعلاوة على ذلك فكما كان متوقعا، فشل برنامجها للخروج من منطقة اليورو على أساس رأسمالي، في إثارة حماس أي أحد، بمن فيهم أعضاء الحزب أنفسهم.

بينما قدم تسيبراس التفسير الأكثر تماسكا لأحداث الصيف، حيث قال: لقد تفاوضنا بكل ما أوتينا من قوة، لكن الترويكا سحقتنا، وبعد أن تعهدنا بعدم مغادرة منطقة اليورو، لم يكن أمامنا خيار سوى قبول المذكرة، التي نتعهد بتطبيقها بأقصى قدر من العدل والإنسانية.

ولم يتمكن لافازانيس وحزب الوحدة الشعبية، اللذان التزما الصمت في الأشهر السابقة، من الرد بشكل مقنع على هذه الحجج. فالجماهير لا تنفصل بسهولة عن منظماتها القديمة.

وكما قال تروتسكي فإنه: "فقط من خلال تجربتهم الخاصة عبر مراحل متعددة، يمكن لشرائح واسعة من الجماهير أن تقتنع بأن القيادة الجديدة أكثر حزما وموثوقية وإخلاصا من القيادة القديمة" . لكن لافازانيس لم يكن أكثر حزما ولا أكثر موثوقية.

في انتخابات شتنبر 2015، تجلت معارضة المذكرة الثالثة بشكل رئيسي في الامتناع عن التصويت، والذي ارتفع بنسبة 7.5 نقطة مئوية.

ومع مرور الوقت، تضاءلت سلطة تسيبراس. ونفذ حزب سيريزا المذكرة الجديدة بالكامل، مطبقا لجولات جديدة من الاقتطاعات. وكما كان متوقعا فقد خسر انتخابات 2019 أمام حزب الديمقراطية الجديدة بقيادة كيرياكوس ميتسوتاكيس، الذي استمر في السلطة منذ ذلك الحين.

يتحدث العديد من الأعضاء السابقين في سيريزا اليوم عن تحول "بنيوي" نحو اليمين في المجتمع اليوناني. منطقهم هو التالي: لم تكن الجماهير مستعدة للثورة في 2015، وبالتالي كانت الظروف الموضوعية للنضال غير مواتية لقيادة سيريزا. وبعد أحداث 2015، أصيبت الجماهير بالإحباط، واتجهت، كما يزعمون، نحو اليمين.

الهدف من هذه المغالطة هو تبرئة ذمة الإصلاحيين. لكن الحقيقة، في الواقع، هي عكس ذلك تماما: فخيانة الإصلاحيين هي التي مهدت الطريق لعودة اليمين. لقد قاتلت الجماهير ببسالة الأسود، مظهرة شجاعة وتصميما استثنائيين. لقد ثاروا دون قيادتهم، وأحيانا ضدها. كل التقدير للطبقة العاملة اليونانية. لم يكن من الممكن أن يطلب منها أكثر من ذلك.

ما كان ينقص هو القيادة الثورية الكفؤة، وهي العامل الحاسم في ذلك الوضع.

بعد مرور ما يقارب عقدا من الزمن على الاستفتاء، لم يتم حل أي من المشاكل الجوهرية. ورغم انخفاض الدين اليوناني من ذروته البالغة 210% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، إلا أنه ما يزال مرتفعا للغاية عند 142%. وهناك أزمة جديدة في الأفق.

لقد بدأت الطبقة العاملة بالتحرك من جديد. ويجب بناء قيادتها الثورية قبل وقوع الأحداث الحاسمة. هذه هي المهمة التي حددتها الأممية الشيوعية الثورية لنفسها، في اليونان وعلى الصعيد الأممي.

المراجع متاحة على الإنترنت عبر:
marxist.com/idom-50-references

أو يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة (QR code).

انتصار الموت (حوالي 1562)، Pieter Brueghel the Elder

في الصفحة التالية : خريطة الامبراطورية الرومانية المقدسة نحو عام 1400

الصفحة السابقة: مشهد من حرب الفلاحين بألمانيا (الكونت هلفنشتاين عند سفح قلعته المحترقة، يسخر منه الفلاحون) (حوالي 1867)، Hermann Eichler

ومع توسع الحركة، تجاوزت شرائح من المستغَلين مرحلة النضال ضد الكنيسة وانتقلت إلى مهاجمة النظام الإقطاعي ذاته، بل وبشّر بعضهم بمبادئ شيوعية مبكّرة. وبهذا، سبقت حرب الفلاحين الألمانية الصراعات الطبقية المقبلة — تلك التي ستندلع بين البرجوازية والبروليتاريا.

بدأ المضطهدون يأخذون مصيرهم بأيديهم. فقد نظموا أنفسهم، واختبروا برامج وأساليب، واستخلصوا استنتاجات راديكالية من تجاربهم. وقد فقد عشرات الآلاف من الأبطال، المجهولين في غالبيتهم، حياتهم في هذا النضال.

وحين دخلت الجماهير إلى الساحة بمطالبها الخاصة، انقسمت حركة الإصلاح في ألمانيا على أسس طبقية: بين المالكين والمحرومين من الملكية. فقد وقف لوثر والبرجوازية الحضرية إلى جانب النبلاء البروتستانت. وهؤلاء بدورهم وقفوا فعليا مع النبلاء الكاثوليك الذين كانوا يشتركون معهم في المصالح الطبقية نفسها، لسحق الفلاحين وحلفائهم بوحشية. وهكذا لم تنته أول ثورة برجوازية بالاستيلاء على السلطة من طرف البُرجوازية.

أبدى إنجلز اهتماماً خاصاً بحركة الإصلاح الديني. ففي عام 1850 نشر كتيّباً بعنوان "حرب الفلاحين في ألمانيا"، رسم فيه أوجه التشابه بين الثورة التاريخية في ألمانيا سنة 1525 وثورة 1848–1849. ففي ثورة 1848، عقدت البرجوازية الألمانية مرة أخرى صفقة مع النبلاء خوفاً من الجماهير، بدلاً من دفع النضال ضد الإقطاع إلى نهايته المنطقية. وقد صرّح إنجلز قائلاً:

«إن تلك الطبقات وشرائح الطبقات التي خانت ثورتي 1848 و1849 في كل مكان، نجدها قد اضطلعت بدور الخيانة منذ 1525، وإن كان ذلك على مستوى أدنى من التطور».

يمثل هذا العمل محطة بارزة في تطور الماركسية. فلأول مرة، طُبّق منهج المادية التاريخية على أحداث من الماضي البعيد. ولا يزال درس حرب الفلاحين، وكتيب إنجلز عنها، يقدم دروساً مهمة لكل من يسعى لفهم الماركسية والصراع الطبقي.

عالم في غليان

تندلع الثورات عندما تصبح علاقات الإنتاج — مثل العلاقة بين الملاك والفلاحين، أو العبيد وملاك العبيد — عائقاً أمام تطور القوى المنتجة للبشرية، أي العلم والصناعة والتقنية. كان هذا التناقض هو القوة الدافعة وراء حركة الإصلاح وحرب الفلاحين. ففي ذلك الوقت، كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية الجديدة والأكثر إنتاجية تنضج، لكن النظام الإقطاعي كان يقف عقبة أمام تطورها.

لقد وصلت المجتمعات إلى طريق مسدود، أصبح وعي قطاعات متزايدة من السكان به مؤلماً.

في القرن السادس عشر، كانت ألمانيا مجتمعاً إقطاعياً هرمي التنظيم، مُقسَّمًا إلى أكثر من 300 دويلة ضمن الإمبراطورية الرومانية المقدسة. من الناحية الشكلية، كان الإمبراطور يتربع على رأس هذا المجتمع. لكن على عكس الحال في إنجلترا أو فرنسا، لم يكَدْ يوجد أي سلطة مركزية في الإمبراطورية، وذلك لأن مستوى التطور الاقتصادي والمصالح الناجمة عنه في المقاطعات المختلفة كانت متباينةً إلى حدٍّ حال دون قيام أي مركزية.

وقد انتهز الأمراء الدنيويون والكنسيون في أكبر هذه الدويلات الألمانية تلك الحالة. فعمل هؤلاء الأمراء الكبار على توسيع نطاق سيطرتهم ليحولوها إلى كيانات شبه مستقلة تضاهي الدول المطلقة، بجيوشها الدائمة وأجهزتها البيروقراطية المستقلة. وأتاح لهم ذلك تعزيز نفوذهم في مواجهة الإمبراطور، فضلاً عن النبلاء المتوسطين والصغار والمدن.

وقد كان لهذا التطور عواقب ثورية. فالحفاظ على الجنود المرتزقة والموظفين كان يتطلب المال. وحتى أولئك الذين أرادوا معارضة مشاريع الأمراء، أو مجرد مجاراتهم في مظاهر البذخ، كان عليهم أن يجدوا المال. ومع اختراع البارود، بدأت الأسلحة النارية تصبح الوسيلة الأهم في الحرب. لكن لم يكن بوسع سوى الأغنياء تحمّل كلفتها.

كان النمط الإقطاعي للإنتاج قائماً على استغلال الفلاحين، في البداية عبر الدفع بالمحاصيل العينية، مثل العشر (ضريبة مقدارها 10% من الإنتاج السنوي تدفع لرجال الدين)، وأداء أعمال غير مدفوعة الأجر في أملاك السادة الإقطاعيين، ما يُعرف بـ خدمة السُّخرة. وقد استخدمت هذه الأشكال من الاستغلال لدعم النبلاء، والإكليروس، وحكام المدن. أما الفلاحون فكانوا يعيشون مما يزرعونه لأنفسهم إضافة إلى عملهم من أجل أسيادهم.

وكانت هناك درجات متفاوتة من الاستغلال:

- الفلاحون الأقنان في ألمانيا كانوا أقرب إلى العبيد لدى ملاك أراضيهم، بلا حقوق تقريباً.
- وهناك الفلاحون المرتبطون بالأرض ممن تمتعوا ببعض الحريات الشخصية، لكنهم ظلوا ملزمين بأداء أعمال لسيد الأرض.
- إضافة إلى المزارعين الأحرار المستأجرين، الذين لم يكن عليهم سوى دفع الإيجار.

غير أن الحاجة المتزايدة لدى الطبقة السائدة إلى المال خلقت ضغطاً هائلاً باتجاه حرمان الفلاحين من حقوقهم وتكثيف استغلالهم ككل.

وبحلول نهاية القرن الخامس عشر، أصبحت أوضاع الفلاحين لا تُطاق. فقد استنزفهم الملاك حتى أقصى الحدود. ابتكروا ضرائب وخدمات جديدة لا حصر لها، وحظروا الهجرة، وقيدوا استخدام الأراضي المشتركة في القرى، بل وزجوا بالفلاحين المرتبطين بالأرض والمزارعين الأحرار في السجون لإجبارهم على التحول إلى عبودية القنانة. وهناك كان بوسع الملاك أن يخضعوا الفلاحين لأبشع أنواع التعذيب بلا عقاب.

تراوحت أشكال "عدالة" السادة من قص الأذان، وبتر الأنوف، وفقء العيون، والتعذيب على المخلعة، وقطع الأصابع والأيدي؛ إلى الإعدام بقطع الرأس، أو "السحق على العجلة"، أو الوسم بالحديد المحمي، أو "التقطيع إربا إلى أربعة أجزاء". وعندما كان الموت يخلص الفلاح أخيراً من عذابه الدنيوي، كان على أقاربه الناجين أن يسلموا الجزء الأعظم من ميراثهم إلى مالك الأرض.

وفي الوقت نفسه، أعاد الحكام هيكلة النظام القضائي بما يخدم مصالحهم. ففي السابق، كان وجهاء القرى في أماكن كثيرة يجرون المحاكمات بأنفسهم وفقا للأعراف المحلية. أما الآن فقد استأجر السادة محامين محترفين ودونوا القوانين — بطبيعة الحال بما يتوافق مع مصالحهم الاستغلالية.

التطور البرجوازي

من أجل أن يجني السادة الأرباح من الفائض المنتزع من الفلاحين، كان عليهم بيعه في شكل سلع. وقد استفادت من ذلك المدن وبورجوازيتها بالدرجة الأولى. هناك برزت التجارة والرأسمالية الصناعية الناشئة. وبينما كانت الحرف الطائفية الوسيطة ما تزال مهيمنة، كانت البدايات الأولى للعمل المأجور قد أخذت تتطور. على سبيل المثال، في شكل ما يسمى "نظام التشغيل الخارجي"، الذي كان واسع الانتشار بشكل خاص في صناعة النسيج. أو في التعدين، الذي ازدهر في المناطق التي تُعرف اليوم بولاية تورينغن وساكسونيا.

كان للزيادة المطّردة في استخراج المعادن الثمينة عواقب بعيدة المدى — وليس فقط لأن الذهب والفضة لبّيا الطلب المتزايد على النقد. فكما أوضح كارل كاوتسكي في كتابه "الشيوعية في أوروبا الوسطى في عصر حركة الإصلاح الديني"، إن المناجم قد حفّزت الإنتاجَ السلعي في الأرياف، إلى جانب المدن التي تُجرى فيها معالجة تلك المعادن. فكانت الحاجة ماسّة إلى المواد الغذائية لتوفير القوت لِعُمّال المناجم. كما كانت هناك حاجة إلى الأخشاب لتدعيم الأنفاق وتمديد قضبان المناجم وصهر الخامات.

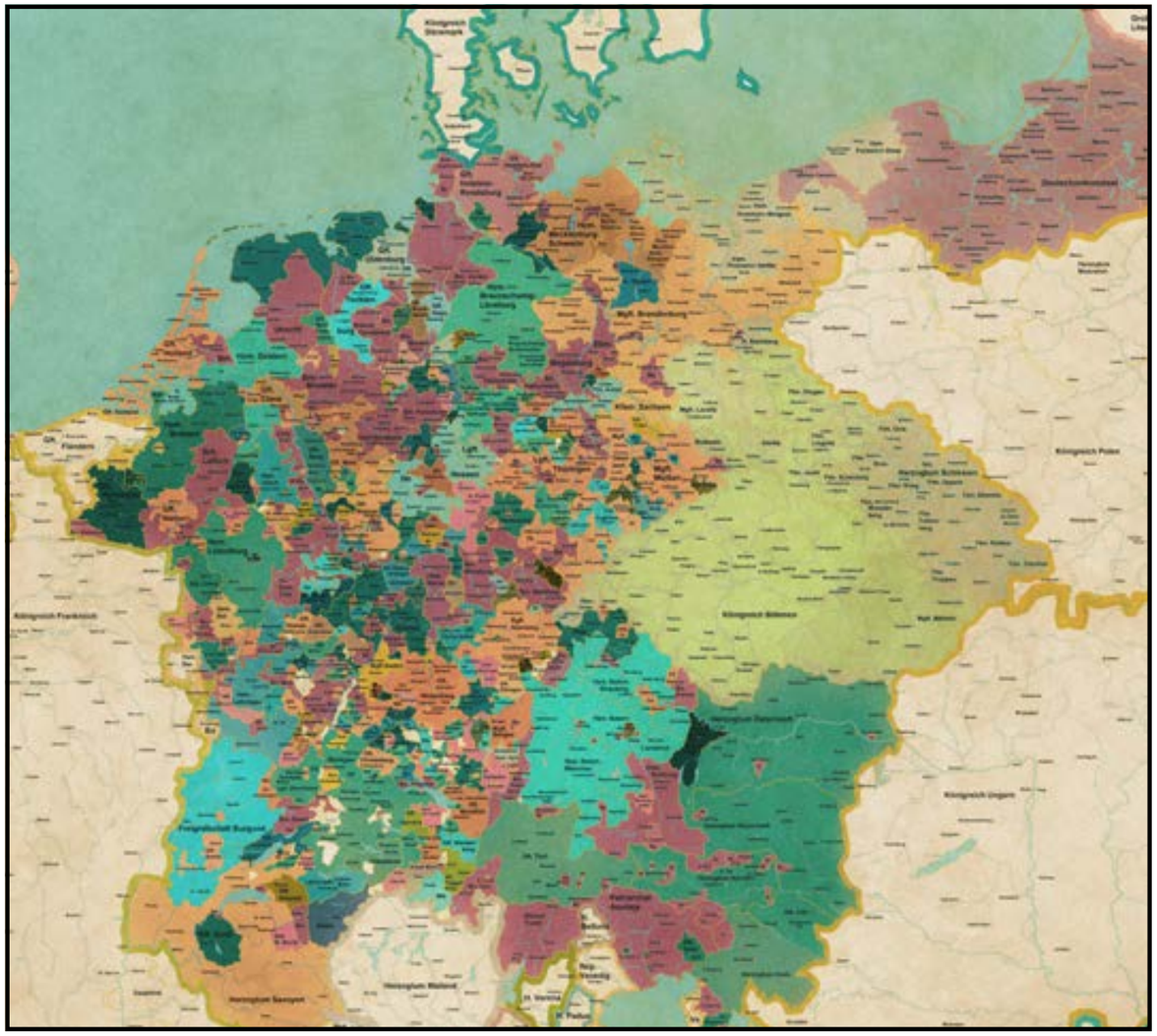

في كتابه "حرب الفلاحين في ألمانيا"، ذكر إنجلز أن الإنتاج القومي لألمانيا لم يكن قادرًا على مجاراة الانتعاش في البلدان الأخرى. غير أنه، وفي رسالة إلى كاوتسكي عام 1889، أثنى فيها على تحليلاته لأهمية صناعة المناجم، غيّر تقييمه جذريا فقال:

«لقد تأكد لي بوضوح [...] المدى الذي شكل فيه إنتاج الذهب والفضة في ألمانيا [...] الحافز الحاسم الذي، في الفترة بين 1470 و1530، رفع ألمانيا إلى الصدارة اقتصاديا في أوروبا، محوّلا إياها بذلك بؤرةَ أول ثورة برجوازية، في الرداء الديني لما يُعرف بحركة الإصلاح. وكان هذا هو الحافز الحاسم بمعنى أن الحرف الطائفية والتجارة بالوكالة قد بلغتا مستوى متقدما نسبيا من التطور، مما رجّح كفة الميزان لصالح ألمانيا على حساب إيطاليا أو فرنسا أو إنجلترا».

شكّلت العائلات التجارية الألمانية مثل آل فوجر وآل فيلسر بين الأكثر نفوذًا في العالم آنذاك. فقد جمعت ثروات هائلة، أَقْرَضَتْها للكنيسة والإمبراطور والأمراء. غير أن تلك العلاقات التجارية ذاتَها أوثَقَت ارتباطَهم بالحكام الإقطاعيين ومَنَحَتْهُمْ امتيازات مُعَيّنة. وقد أدّى هذا التفضيل لبعض البورجوازيين إلى أنقسام في صفوف البرجوازية.

كما ركزت البرجوازية الكبرى، أو ما يُسمى الباتريكيين (Patricians)، السلطة في أيديها من خلال احتكارها لمجالس المدن. أما البرجوازية الصغيرة والمتوسطة فقد طالبت بنصيب في هذه السلطة السياسية. في حين أن عمال المدن والفقراء لم يكن لديهم أي حقوق مدنية، وبالتالي كانوا مستبعدين من أي شكل من أشكال التمثيل. وهكذا واجه الباتريكيون معارضة برجوازية من جهة، ومعارضة ثورية من البروليتاريا المبكرة وعموم المستغَلّين من جهة أخرى.

قيود التقدم

شكل المجتمع في الإمبراطورية الرومانية المقدسة خلال القرن السادس عشر «كتلة بالغة التعقيد، تتشابك فيها الحاجات الأكثر تنوعًا وتتقاطع في اتجاهات شتى» . بيد أن طبقات عديدة دخلت في صدام مع النظام القديم، وإن تباينت أسبابُ ذلك. ولم يُجسِّد أيُّ شيء هذه الحالة أكثر من الكنيسة الكاثوليكية، التي وصفها إنجلز بأنها "المركز العالمي الأعظم للإقطاعية":

«لقد أحاطت [الكنيسة] المؤسسات الإقطاعية بهالة من التقديس الإلهي. ونظمت هيكلها الهرمي وفق النموذج الإقطاعي، وأخيراً، كانت هي نفسها أكبر مالك أراضٍ إقطاعي على الإطلاق، إذ كانت تملك ثلث أراضيِّ العالم الكاثوليكي. وقبل امكانية خوض معركة ضد الإقطاع الدنيوي بنجاح في كل بلد على حدة، من الضروريّ أولاً تحطيم هذه المنظمة المركزية المقدّسة.»

أثار تباهي الأساقفة ورؤساء الأديرة وحاشيتهم من الرهبان حفيظة النبلاء والبرجوازيين والمستغَلين – في المدن والأرياف على حَدٍّ سواء – ضد رجال الدين. فالمناصب الكنسية المربحة كان يمنحها البابا، لا النبلاء الألمان. وغالبا ما كانت تعهد إلى أجانب. وكان رجال الدين يستنزفون أموال الناس من خلال الضرائب الكنسية، وما يعرف بـ "بيع صكوك الغفران" (أي إعفاء المذنب من عقاب الخطيئة مقابل المال)، أو بيع صور ورُفَات قديسين مزورة. كما أن كبار رجال الدين كانوا ملاك أراض بدورهم. وبهذه الطرق، كان جزء كبير من الثروة يتجه إلى روما أو أعوانها.

لقد أعاقت الكنيسة الكاثوليكية تطور القوى المنتجة في الإمبراطورية. وفي الوقت نفسه، أخذت تفقد شيئا فشيئا الوظائف الاجتماعية التي أدتها في الماضي. فظهور البيروقراطية الأميرية، وازدهار التجارة، واختراع الطباعة قوّض احتكارها ليس فقط للقراءة والكتابة، بل أيضا للتعليم والإدارة.

ومع ذلك، ظل الدين هو الركيزة الأيديولوجية للمجتمع. وقد أوضح إنجلز:

«لقد كانت عقائد الكنيسة في الوقت ذاته مسلّمات سياسية، وكانت اقتباسات الكتاب المقدس تُعتمد كقانون في كل محكمة».

فالحكام استخدموا الدين لتبرير سلطتهم. على سبيل المثال، كان البابا هو من يتوّج الإمبراطور. كما أن اللاهوت كان يُتخذ أساسا لدراسة الفلسفة والسياسة والقانون وتفسيرها.

مارتن لوثر

في تلك الظروف التاريخية، كان من الحتمي أن تأخذ كل حركة اجتماعية وسياسية ضد الإقطاع طابعا لاهوتيا أولا. وكما كتب إنجلز:

«من القرن الثالث عشر إلى القرن السابع عشر، كانت جميع الإصلاحات والصراعات التي اندلعت باسم الدين، نظريا، ليست سوى محاولات متكررة من البرجوازية والبروليتاريا المدينية والفلاحين الذين ثاروا معهم، لتكييف النظرة الدينية القديمة مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومكانة الطبقة الجديدة».

إن المحتوى الطبقي للإصلاح الديني كان يكمن في الصراع حول تفسير الدين المسيحي بما يخدم البرجوازية الصاعدة. غير أن رد الفعل العنيف من البابا والإمبراطور على انتقاد لوثر لصكوك الغفران جعله شخصية رمزية ضد النظام القديم، ومركز جذب ليس للبرجوازية وحدها، بل لكل القوى المعارضة. ففي يناير 1521، طُرد لوثر من الكنيسة الكاثوليكية بمرسوم بابوي بالحرمان الكنسي، وفي أبريل من نفس السنة استدعاه الإمبراطور شارل الخامس إلى مجلس فُورْمْس ليُحاكم بتهمة الهرطقة.

لم يطالب لوثر في "أطروحاته الخمس والتسعين" في 31 أكتوبر 1517 سوى بإصلاح نظام بيع صكوك الغفران، وليس إلغائه كليا. غير أنه أصبح أكثر تجذرا نتيجة صراعه مع روما والتعاطف الشعبي معه. فابتداء من عام 1520، شرع يدعو إلى تمرد مسلح ضد الكنيسة الكاثوليكية قائلا

منشور «المواد الاثنتا عشرة» لعام 1525

في الصفحة السابقة: لوثر يدق أطروحاته الخمس والتسعين على الباب (1872)، Ferdinand Pauwels

«يبدو لي أنه إذا بلغ الرومانيون هذا القدر من الجنون، فإن العلاج الوحيد الباقي هو أن يتقلد الإمبراطور والملوك والأمراء السلاح ليهاجموا هؤلاء الآفات التي تهدد العالم كله، وأن يقاتلوهم لا بالكلمات، بل بالحديد».

لم يكتف لوثر بمهاجمة رجال الدين، بل وجّه سهامه لاحقا ضدَ الإمبراطور والأمراء الذين لم ينضموا إليه. وقد التحق جزء من النبلاء بصفه، طمعا في الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة والتحرر من نفوذ كل من البابا والإمبراطور. ونتيجة لذلك، تحولت إلى البروتستانتية ليس فقط مدن عديدة بل إمارات بأكملها.

صدر حكم الحظْر الإمبراطوري على لوثر خلال مجلس فُورْمْس، ما يعني أن قراءة أو توزيع كتاباته أصبحا ممنوعين، وأنه أصبح خارجا عن القانون. غير أن الناخب فريدريك الساكسوني آواه في قلعة فارتبورغ، حيث انكب على ترجمة الكتاب المقدس إلى الألمانية، إلى جانب أعمال أخرى. وهذا الارتباط الوثيق ببعض النبلاء هو ما يفسر سبب عدم ترجمة لوثر كلامه المتجذر إلى أفعال ثورية.

الجماهير

مع حركة الإصلاح الديني، انقسم المجتمع إلى ثلاثة معسكرات كبرى، وصفها إنجلز بأنها: «المعسكر الرجعي أو الكاثوليكي، والمعسكر الإصلاحي البرجوازي–الوسيط أو اللوثري، والمعسكر الثوري» . غير أنّ هذا الانقسام داخل المعارضة ضد الكاثوليكية لم يظهر بوضوح إلا خلال مجرى حرب الفلاحين.

فالعناصر الثورية، في البداية، قد تجمعت حول لوثر. وقد لاحظ إنجلز أنّه من خلال ترجمته للإنجيل، «وقف في مواجهة المجتمع الإقطاعي الآخذ في الانحطاط، مقدِّما صورة مجتمع آخر لا يعرف شيئًا عن الهرمية الإقطاعية المتشعبة والمصطنعة»

ومع أن لوثر كان منشغلاً حصراً بحرية الدين، فإن الجماهير المستغَلة فسّرت كتاباته ـ مثل مؤلّفه في حرية المسيحي (On the Freedom of a Christian) ـ تفسيرا دنيويا. فالمصلح لم يهاجم الإكليروس وحسب، بل هاجم أيضا النبلاء. لذلك تبنّى المقهورون قضية الحرية من الاستبداد الإقطاعي، واستندوا في ذلك إلى لوثر والإنجيل.

حتى قبل اندلاع حرب الفلاحين، كانت انتفاضات الفلاحين مثل حركة "حذاء الرباط" (Bundschuh) أو "كونراد الفقير" (Poor Conrad) قد أصبحت أكثر تواترا، لكنها ظلت محصورة في نطاق محلي. وقد تباينت الظروف تباينًا كبيرا بين منطقة وأخرى، مما حال دون انصهارها في انتفاضة عامة. وغالبا ما كانت تفشى مؤامراتهم المنعزلة للسلطات، التي كانت تلحق أبشع ألوان التعذيب بمن يقع في أسرها.

لكن بفضل أفكار لوثر وترجمته للإنجيل، توفّر للمضطهَدين منطلق إطار أيديولوجي موحَّد لمطالبهم وأهدافهم المتنوعة. وعلى هذا الأساس، تمكنت الانتفاضة من الانتشار عام 1525.

بدأت حرب الفلاحين كحدث محلي. ففي صيف 1524، انتفض الفلاحون في شتولنغن بمنطقة الغابة السوداء. ووفقاً للأسطورة، أمر اللاندغريف سيغيسموند الثاني رعاياه بجمع أصداف القواقع من الغابة كي تستخدمها زوجته في غزل الخيوط. وكان ذلك القشة ـ أو الصدفة ـ التي قصمت ظهر البعير. سار الفلاحون مسلحين، إلى قلعة سيدهم للاحتجاج ضد هذا العمل القسري الاعتباطي والضرائب المفرطة.

وبحلول أبريل 1525، كان التمرد قد انتشر. ففي جنوب ألمانيا وتورينغن، وكذلك في أجزاء من ساكسونيا والألزاس وسويسرا والنمسا، رفع الفلاحون السلاح ورفضوا العمل أو دفع الضرائب. وفي أماكن عديدة، انضم إليهم عمال المدن والفقراء. وفي بعض المناطق، قدمت البرجوازية وصغار النبلاء أيضاً الدعم لمطالب الفلاحين ـ أحياناً بدافع الإكراه أو حسابات القوة، وأحياناً بدافع التعاطف الصادق.

استند المتمردون إلى أعلى "قانون إلهي في الإنجيل"، والذي عارضوا به التجاوزات الاعتباطية لسلطاتهم الزمنية والكنسية. وأفكار حركة الإصلاح الديني كانت بمثابة الرابط داخل الحركة. ومن أجل السيطرة على تفسير الكتاب المقدس، شاع مطلب انتخاب القساوسة من طرف الجماعة. وكان كثيرا ما يُطلب من علماء البروتستانت مثل لوثر وأتباعه الفصل في شرعية هذه القضايا.

رغم راديكاليته السابقة، بدأ لوثر يلعب دور الوسيط بمجرد أن اندلعت حرب الفلاحين. كتب إنجلز:

«لقد هاجم الحكومات بعزم. وقال إن القمع الذي تمارسه هو السبب في اندلاع الثورات، وإن الله ضدها أيضا وليس الفلاحين فقط. ومن ناحية أخرى، قال أيضاً إن التمرد غير إلهي وضد الإنجيل. ونصح كلا الطرفين أن يتنازلا ويتوصلا إلى تفاهم سلمي».

لكن لوثر ازداد انزياحا نحو الرجعية عندما امتد التمرد إلى مناطق بروتستانتية وأخذ يتجذر باضطراد. وكانت "مذبحة فاينسبرغ" (Weinsberg Massacre) نقطة تحول حاسمة. ففي أحد عيد الفصح، 17 أبريل 1525، اقتحم الفلاحون قلعة الكونت لودفيغ فون هيلفنشتاين وانتقموا لعقود من القمع والاستغلال والاذلال. فأعدِم الكونت ورفاقه.

وأمام الطاقة الثورية للمقهورين، والتي وجهت أيضا ضد رعاته، نسي لوثر كل عداواته السابقة. فدعا الآن

السلطات –سواء كاثوليكية أو بروتستانتية. إلى عدم إظهار أي رحمة تجاه المتمردين. ففي كراسه الشهير التحريضي ضد جحافل الفلاحين القتلة اللصوص، كتب:

«ينبغي تحطيمهم إربا، وخنقهم وطعنهم، سرا وعلانية، على يد كل من يستطيع فعل ذلك، تماما كما يجب قتل الكلب المسعور [...] لذلك، أيها السادة الكِرام، اضربوا هنا، أنقذوا هناك، اطعنوا، اختنقوا، حطِّموا كما تشاؤون، وإن متُّم فأنتم مباركون، إذ لا موت أفضل يمكن أن تنالوه.»

كان قد دعا اليه سابقاً. بل ذهب المصلح الى حد توظيف الانجيل ضد الحركة. وقد فسر انجلز ذلك بان لوثر استخدم الانجيل لتبرير «حكم الامراء بموجب نعمة الله، والمقاومة السلبية، بل وحتى نظام القنانة» . ووصف إنجلز ذلك بأنه نشيد مديح «للسلطات المؤيدة من الله — في خطوة بالكاد تفوَّق عليها اي خادم من خدم الملكية المطلقة» . إن المعسكر البرجوازي المحيط بلوثر عارض الانتفاضة علناً وبصورة قاطعة.

الهوفن The Haufen

استحضرت حركة الإصلاح الديني قوى أربعت الطبقات المالكة — الكاثوليكية والبروتستانتية على حد سواء. ففي حرب الفلاحين، بدأ المقهورون بتنظيم صفوفهم، مستهدفين في البداية أسيادهم الإقطاعيين المحليين. وكانت الوحدات العسكرية للمتمردين، التي كانت تُسمّى الهوفن (بمعنى جماعات أو فرق)، وهي منظمات ديمقراطية على المستوى المحلي أو الإقليمي. إذ كانوا ينتخبون قادة برتبة قباطنة يكونون مسؤولين أمام القوات.

أتاح هذا النوع من الرقابة الديمقراطية الاستفادة من الخبرة العسكرية للنبلاء الذين انضموا للانتفاضة لصالح الحركة. على سبيل المثال، قاد غوتز فون برليخنغن "ذو اليد الحديدية" –الفارس الإمبراطوري الذي خلّده غوته في مسرحيته– هوفن نيكرتال–أودنفالد. بينما قاد فلوريان غاير الهوفن السوداء (Schwarzer Haufen).

وعموماً، نظّمت الهوفن نفسها أيضا على المستوى الوطني، كما حدث في شوابيا العليا حيث شكّلوا "الرابطة المسيحية". وعند تأسيسها في ميمنغن، بداية مارس 1525، تم التنصيص في "اللائحة الفيدرالية" على التنظيم الديمقراطي للمقاومة عبر قيادة منتخبة:

«ولهذا، يُعيّن من كل تجمع من هذه الرابطة قائد وأربعة مستشارين ويُرسلون. وتكون لهم السلطة في التصرف بالاتفاق مع قادة ومستشارين آخرين كما يليق، كي لا يضطر جميع أعضاء التجمع إلى الاجتماع دائما».

وفي أبريل 1525، اعتَمد نحو ألف ممثل عن هوفن فرانكونيا "قوانين الحرب" في أوكسنفورت، والتي نصت على:

«يُنتخَب القائد الأعلى للميدان من طرف الهوفن الموحدة المشرقة (Common Bright Haufen) ليكون له السلطة على جميع الأفراد، ويجب على الجميع الخضوع له وطاعته، بشرط ألا يقرر القائد الأعلى منفردا أي شيء، ولا أن يتصرف دون علم وإرادة القادة والمستشارين المفوَّضين الذين عيَّنتهم أو ستعيّنهم الهوفن بأكملها».

كانت هذه التحالفات الديمقراطية بمثابة ثورة في حد ذاتها. فقد كان المتمردون، في مناطق بأكملها، يملكون مصيرهم بأيديهم مؤقتاً. وأصبح بوسع الفلاحين والعمال والفقراء أنفسهم مناقشة خطواتهم التالية. وحيثما هزمت القوى الإقطاعية، حل هذا التنظيم الذاتي للجماهير محل جهاز الإدارة القديم.

إصلاح أم ثورة؟

وكما حدث كثيرًا في التاريخ، برز السؤال الحاسم: إصلاح أم ثورة؟ وقد اعتمدت رابطة ميمنغن المسيحية وثيقة "البنود الاثني عشر" في مارس 1525. والتي كانت المنشور الأوسع انتشارًا خلال حرب الفلاحين.

من صفحة العنوان لكتيّب مجهول المؤلف من مايو/أيار 1515 — الفلاحون على اليسار، والنبلاء ورجال الدين على اليمين، وفي الوسط «عجلة الحظ» التي ارتبطت بها البابوية

في الصفحة التالية: Georg Truchsess von Waldburg، قائد في جيش الرابطة الشوابية، لعب دورًا رئيسيًا في سحق الفلاحين

استنادًا إلى تفسير الجماهير المقهورة للكتاب المقدس، هاجمت "البنود الاثنا عشر" أسس النظام الإقطاعي. وكانت المطالب تشمل إلغاء العشور، وتقليل أعمال السخرة التي كان الأقنان مجبرين على أدائها في ضياع الإقطاعيين، واستعادة الحقوق العرفية القديمة مثل حق الصيد واستخدام الأراضي والغابات المشتركة. كما تضمنت مطلب انتخاب القساوسة من قبل الرعية.

يمكن رصد الإشارة إلى حركة الإصلاح الديني ووظيفتها كعنصر موحد بشكل واضح في هذا النص الأكثر شيوعا خلال حرب الفلاحين. فقد جرى تبرير المطالب استنادا إلى "القانون الإلهي"، مما منح هذه البنود صفة الشمولية.

ومع ذلك، في البند الثالث، الموجه ضد العبودية كأشد أشكال الاستغلال الإقطاعي، يتضح الطابع التوافقي للبرنامج. على الرغم من أن الكتاب المقدس ينص على أن يسوع فدى جميع الناس على قدم المساواة بموته على الصليب، وبالتالي "نحن أحرار وراغبون"، ينص البند على

«لسنا راغبين في أن نكون أحرارًا بشكل مطلق والتحرر من كل سلطة. فالله لا يعلمنا أن نعيش حياةً منفلتة تسودها شهوات الجسد، بل أن نحب ربنا إلهنا وقريبنا. [...] فهو لم يأمرنا بعدم طاعة السلطات، بل أن نكون متواضعين، ليس تجاه أصحاب السلطة فحسب، بل تجاه الجميع».

عبرت "البنود الاثني عشر" عن أمل الجماهير في الحصول على صوت من خلال التوصل إلى حل وسط مع السلطات، على الرغم من أن مطالبهم كانت موجهة ضد أسس حكمها. لم يكن الفلاحون كتلة موحدة؛ بعضهم ما زال لديه ما يخسره. علاوة على ذلك، كانت البرجوازية المالكة للأراضي أيضًا مشاركة في صياغة المطالب، لأن مدينة ميمنغن قد انضمت إلى الرابطة المسيحية.

على الرغم من أن "البنود الاثني عشر" كانت نقطة الانطلاق البرنامجية للعديد من وحدات الهوفن، إلا أن الانتفاضة تجاوزتها غالبًا على أرض الواقع. وليست مذبحة فاينسبيرغ سوى مثال واحد على كيفية تحول حرب الفلاحين إلى حرب استئصال ثورية ضد السلطات، فقد أُحرقت القلاع والقصور والأديرة بمنشآتها في أماكن عديدة.

كان هناك بالفعل فصائل متجذرة بين المتمردين منذ بداية الانتفاضة. فقد دعت "رسالة البنود"، التي كتبت قبل "البنود الاثني عشر"، إلى القضاء على الحكام إذا رفضوا الانضمام. وخلص آخرون إلى استنتاجات ثورية من خلال التجربة العملية مع عناد الاسياد وخداعهم.

بشكل عام، كان الوضع ديناميكيًا: فقد تأرجح المعتدلون والراديكاليون بين المعسكرات، بينما كانت التحالفات بين الكتل تتشكل ثم تنهار مجددًا. كما جعل الخصوصية المحلية وقلة الخبرة السياسية من الصعب توحيد الحركة على المدى الطويل.

غالبًا ما كانت آفاق المتمردين تنتهي بقراهم أو مدنهم الريفية فقط. وكان السفر خطيرا ويكلف مالا ووقتا، ولم يكن مسموحا حتى للخدم. ولم تكن الجماهير عادة تمتلك إمكانية الوصول إلى التعليم أو الأخبار. بالإضافة إلى ذلك، كان السيد المحلي هو المسؤول الأساسي عن جعل الحياة جحيمًا. وإذا قدم تنازلات، غالبًا ما يخفض المستغَلون أسلحتهم ويعودوا إلى منازلهم — ليذبحوا بعد ذلك.

بدل إدراك أنه مسألة حياة أو موت، كان المتمردون غالبًا ما يرفضون مساعدة من كان ينبغي أن يكونوا رفاقهم في السلاح في القرى والمدن المجاورة. وفي مقابل وعود بامتيازات مزعومة، شاركوا أحياناً في قمع الانتفاضة ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، أدى تقسيم المجتمع إلى طبقات وشرائح متعددة، التي تتباين مصالحها وكثيرا ما تتعارض، إلى إعاقة التحالفات الدائمة حتى بين المضطهَدين أنفسهم.

برنامج هايلبرون

غير أنه في مايو 1525، بذلت محاولة لتوحيد الانتفاضة في حركة شاملة ذات برنامج مشترك. فقد تشكل مجلس فلاحي في مدينة هايلبرون، حيث أُرسل ممثلون عن مختلف التجمعات لمناقشة مطالبهم المشتركة.

مثلت نتيجة هذه المفاوضات، ما عرف باسم "برنامج هايلبرون"، منعطفاً جذرياً شاملاً للمجتمع الإقطاعي في أعقاب حركة الإصلاح الديني. لكنها تميزت أيضا بالاعتراف بأن أيا من الطبقات الاجتماعية لم تكن ناضجة بما يكفي لتنفيذ هذه الثورة بمفردها. لذلك كان هدف هذا البرنامج كسب النبلاء والبرجوازية إلى صف الحركة من خلال تقديم تنازلات.

وفي هذا الاتجاه، طالب البرنامج بتجاوز التجزئة الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية المقدسة عن طريق توحيد العملات والأوزان والمقاييس، وإلغاء الرسوم الجمركية. وكان ذلك يعني إنشاء سوق وطنية، والتي كانت ستعود بالنفع أساسًا على البرجوازية.

كما قُدمت تنازلات للنبلاء؛ فلم يكن من المفترض تحرير الفلاحين والأجراء ببساطة، بل كان عليهم دفع مبالغ استرداد لأصحاب الأراضي كتعويض. وأشار إنجلز إلى أن هذا «كان يهدف في النهاية إلى تحويل الملكية الأرضية الإقطاعية إلى ملكية برجوازية».

رسم توضيحي لـ Thomas Müntzer بريشة Romeyn de Hooghe، عام 1701

في الصفحة التالية: إحراق زعيم الفلاحين Jäcklein Rohrbach حيًّا في نيكارغاراتاخ، حوالي 1525 – نسخة من عمل Peter Harrer

وبذلك، كان برنامج هايلبرون يسبق تحرير الفلاحين في فرنسا في تسعينيات القرن الثامن عشر، والذي تحقق لاحقًا بشكل مماثل في بقية القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر. وكان هذا سيشكل الحل الأمثل لتطوير الرأسمالية، إذ أن معظم الفلاحين، غير القادرين على دفع مبالغ "الاسترداد"، كان سيتعين عليهم إما رهن أراضيهم بأسعار فائدة باهظة، أو فقدانها تمامًا، مما يخلق طبقة أكبر من العمال "الأحرار" عديمي الملكية، صالحة للاستغلال الرأسمالي.

مع ذلك، لم يُنفذ برنامج هايلبرون. فقد تحركت المعارضة البرجوازية والأرستقراطية الحضرية، المهددة بتحالف الفلاحين مع الفصائل الثورية–الشعبوية، إلى التضامن مجددًا. ومعظم المدن التي انضمت إلى الانتفاضة أو ظلت محايدة أصبحت الآن معارضة لها.

وفي الوقت نفسه، بدأت الثورة المضادة الإقطاعية تكتسب اليد العليا تدريجيًا. فقد أدرك الأمراء البروتستانت والكاثوليك مصلحتهم الطبقية المشتركة واتخذوا إجراءات موحدة ضد الانتفاضة.

في جنوب ألمانيا، تكبد المتمردون هزائم حاسمة. واضطر مندوبو هايلبرون إلى الفرار لتجنب الانتقام. وفي الوقت نفسه، جمعت رابطة شوابيا (تحالف عسكري للسلطات الجنوبية الألمانية) جيشا مرتزقًا قويًا لقمع الانتفاضة. وقدمت عائلتا فوجر وفيلزر التمويل اللازم، وكانتا تقفان بثبات إلى جانب النبلاء.

تحت قيادة غيورغ تروخسيس فون فالدبورغ، شقت الثورة المضادة طريقًا من الدمار عبر المنطقة. ففي 4 أبريل 1525، قُتل آلاف المتمردين في معركة ليبهايم. وبموجب معاهدة فاينغارتن في 17 أبريل 1525، أنهت غالبية تجمعات الهوفن شوابيا العليا القتال مقابل وعد بأن يسمح لهم منذ ذلك الحين بعقد محكمة تحكيم في نزاعاتها مع الحكام، ولم يحصلوا على أي تنازلات بخصوص الضرائب وأعمال السخرة.

وفي معركة بوبلينجن في 12 مايو 1525، هزمت رابطة شوابيا اتحادًا يضم 12 ألف من الهوفن. وفي الوقت نفسه، فشلت محاولات اقتحام قلعة مارينبيرغ في فيرتسبورغ. ومع الهزيمة في كونيغشوفن في 2 يونيو 1525، انتهت حرب الفلاحين في جنوب ألمانيا.

توماس مونتسر

هُزم المتمردون أيضاً فيما يُعرف اليوم بولاية تورينغن. فقد تمكن تحالف بين اللاندغريف البروتستانتي فيليب من هيسن، والدوق الكاثوليكي جورج من ساكسونيا، من القضاء عليهم في معركة فرانكنهاوزن يوم 15 مايو 1525. هناك تواجه المرتزقة والفرسان مع فلاحين تسلحوا في غالبيتهم بأدوات عملهم. ورغم ذلك، لجأت الثورة المضادة إلى الخداع: إذ وافقت على هدنة سرعان ما نقضتها. وكانت النتيجة ما لا يقل عن ستة آلاف ضحية من المتمردين بين قتيل وجريح، بينما لم يُقتل سوى ستة مرتزقة من جيش الأمراء.

كانت تورينغن معقلاً للراديكاليين. ففي مدينة مولهاوزن، أطاحت المعارضة الشعبية (plebeian opposition) بالمجلس البلدي الأرستقراطي القديم في مارس 1525، ونقلت السلطة إلى "المجلس الأبدي" (Eternal Council) المنتخب حديثاً، والذي لعب فيه الواعظ الشيوعي توماس مونتسر دوراً مهماً.

بصفته قسّا مصلحا، كان مونتسر في البداية مؤيدًا للوثر. بل إن لوثر عينه أول واعظ بروتستانتي في تسفيكاو عام 1520. كما يوضح إنجلز:

«ومع ذلك، لم يكن يعظ بالحوار الهادئ والتقدم السلمي كما بدأ لوثر يفعل آنذاك، بل واصل الوعظ العنيف المبكر للوثر، داعيًا أمراء ساكسونيا والشعب إلى انتفاضات مسلحة»

وكان خطابه في قلعة ألشتت خيرَ مثال على ذلك، حيث وجَّه "الموعظة الثورية للأمَراء" إلى يوهان الساكسوني وابنه يوهان فريدريش في 13 يوليو 1524. وهناك انطلق مونتسر يهدر غاضبا:

«يجب علينا أن ندمر بلا رحمة كل من يقف في طريق وحي الله، وعلينا أن نفعل ذلك بلا رحمة، كما دمر حزقيا وكورش ويوشيا ودانيال وإيليا حين دمّروا كهنة بعل، وإلا فلن تعود الكنيسة المسيحية إلى أصولها أبداً. يجب أن نقتلع الأعشاب الضارة من كرم الرب في وقت نضوج المحصول. قال الله في سفر التثنية الإصحاح السابع: لا تُشفق على عَبَدة الأوثان، بل اهدم مذابحهم، وحطّم تماثيلهم المنحوتة، وأحرقها بالنار لكيلا اغضب عليكم.»

في المقابل، وجّه لوثر علناً سهام نقده إلى تلميذه السابق في رسالة بعنوان "إلى أمراء ساكسونيا بخصوص الروح المتمردة"، داعياً السلطات إلى التحرك ضده. وهنا وقع الانفصال النهائي بين الرجلين.

ردّ مونتسر في ديسمبر 1524 بكتاب "خطاب الحماية العظيم"، فشتم لوثر ونعته بأنه "جسد مترف من فيتنبرغ" ، واتهمه بالنفاق لأنه يتستر بالإنجيل لحماية مصالح الأمراء المستغلين.

لقد أراد مونتسر استئصال جذور الاستغلال والاضطهاد من خلال رؤيته للإصلاح، وهي رؤية قادته إلى استنتاجات شيوعية. وقد لخص إنجلز هذه الفكرة قائلا:

«لم يكن مونتسر يفهم "ملكوت السماوات" سوى مجتمع بلا فوارق طبقية، وبلا ملكية خاصة، وبلا سلطة دولة مفروضة فوق أعضاء المجتمع. فقد علّم أنه يجب الإطاحة بكل السلطات القائمة ما لم تخضع وتلتحق بالثورة، وأن يتم تشريك كل عمل وملكية، وأن يطبق مبدأ المساواة الكاملة. وفي تصوره، كان ينبغي تنظيم اتحاد شعبي لتحقيق هذا البرنامج، ليس في ألمانيا وحدها، بل في عموم العالم المسيحي. ويُدعى الأمراء والنبلاء للانضمام، فإن رفضوا وجب على الاتحاد أن يطيح بهم أو يقتلهم بالسلاح».

مع اندلاع حرب الفلاحين في جنوب ألمانيا، شعر مونتسر أن ساعة الثورة قد دقّت. فتنقّل في المنطقة ناشراً أفكاره بين العناصر الراديكالية. وكتب إنجلز عن دوره:

«لا شك أن رحلة مونتسر الدعائية هذه أسهمت كثيرا في تنظيم حزب الشعب (قوى الجماهير المضطهدة)، وفي صياغة مطالبه بوضوح، وفي الانفجار العام النهائي للانتفاضة في أبريل 1525».

عاد مونتسر إلى تورينغن أثناء الصراع على السلطة في مجلس مدينة مولهاوزن. وقد أُطيح بالباتريسيين فعلاً، لكن تطبيق برنامج شيوعي لم يكن وارداً. فإجراءات "المجلس الأبدي" لم تتجاوز إطار جمهورية ديمقراطية برجوازية. وهنا يعلّق إنجلز:

«إن أسوأ ما قد يواجه زعيم حزب متجذر هو أن يُجبر على تولي الحكم في فترة لم تنضج فيها الحركة بعد لسيطرة الطبقة التي يمثلها ولتحقيق الإجراءات التي تقتضيها تلك السيطرة. فإمكاناته لا تحددها إرادته، بل حدة الصراع بين الطبقات، وعلى مستوى تطور الوسائل المادية للمعيشة وعلاقات الإنتاج ووسائل الاتصال التي يُستند إليها في كل مرّة في هذا الصراع [...] وهكذا يجد نفسه بالضرورة في مأزق. فما يستطيع فعله يناقض مبادئه وممارساته السابقة ومصالح حزبه المباشرة. أما ما ينبغي له فعله لا يمكن إنجازه. بكلمة واحدة: هو مجبر أن يمثل لا حزبه ولا طبقته، بل الطبقة التي نضجت الظروف لِهيمنتها».

لم يكن من قبيل الصدفة أن يحظى مونتسر بنفوذ أكبر في تورينغن. فقد كان قطاع التعدين وصناعة النسيج في مولهاوزن يزخران بالعمال المأجورين الذين لا يملكون سوى قابليتهم للعمل. غير أن غالبية المعارضة كانت لا تزال تتألف من الحرفيين المستقلين والفلاحين. وبحسب إنجلز، كان برنامج مونتسر الشيوعي كان «أقرب إلى استباق عبقري لظروف تحرير العنصر البروليتاري الذي بدأ للتو بالتشكل بين الطبقات الشعبية، منه إلى تجميع مباشر للمطالب الموجودة آنذاك لهذه الطبقات». مما جَعَل قاعدته الاجتماعية ضيّقة فقط.

ومع ذلك، شرع مونتسر في تحويل مولهاوزن إلى مركز الانتفاضة على مستوى الإمبراطورية كلها. وكان على اتصال نشط مع المتمردين في جنوب ألمانيا. وحين اقتربت الثورة المضادة من تورينغن، حاول تعبئة سكان مولهاوزن ومدن أخرى لخوض المعركة إلى جانب الفلاحين قرب فرانكنهاوزن، لكن لم يتبعه سوى 300 رجل من مولهاوزن.

بعد الهزيمة الكارثية، أُسر مونتسر في 27 مايو 1525 وتعرّض لتعذيب شديد، ثم أُعدم بقطع الرأس خارج أسوار مولهاوزن. جرى تعليق جسده على الخازوق ووُضع رأسه على رمح. أما المدينة نفسها فقد سقطت بيد قوات الأمراء، ففقدت امتيازاتها السابقة واضطرت لدفع غرامات باهظة. كما أُعدم أنصار آخرون لـ"المجلس الأبدي" على يد الثورة المضادة.

اقتحام السماء

في ربيع عام 1526 سقطت آخر معاقل حرب الفلاحين في سالزبورغ (النمسا). وكما فعلت كل الطبقات السائدة عبر التاريخ، أطلق الأمراء موجة وحشية من الانتقام ضد رعاياهم المهزومين. ففي المجمل، ارتكبت الثورة المضادة الإقطاعية مذابح ذهب ضحيتها ما بين 75.000 و100.000 متمرّد.

موسى يكسر ألواح الشريعة (1866)، Gustave Doré

المبادئ الأخلاقية وصراع الطبقات

على مرّ التاريخ، وضعت المجتمعات البشرية قواعد أخلاقية للاهتداء بها في العيش، وقد شكّلت هذه القواعد أيضا قوة أيديولوجية فعّالة للحفاظ على النظام القائم. واليوم، تتكشف نفاقات النظام الأخلاقي الرأسمالي وتتعرض لتحدٍّ متزايد من قبل الجماهير. في هذا المقال، تشرح **هيلين بيسونيت** كيف تتطوّر الأخلاق، وطابعها المنافق في ظلّ المجتمع الطبقي، وأزمة الأخلاق البرجوازية في الوقت الحاضر.

«بصراحة، هؤلاء الطفيليون ببساطة استحقوا ما حدث لهم»

كتب هذه الكلمات، لويجي مانجيوني، المُتَّهَم بقتل الرئيس التنفيذي لشركة يونايتد هيلث كير [الشركة المتحدة للرعاية الصحية]. ورداً على ذلك، أطلقت الأحزاب السياسية الرسمية في الولايات المتحدة أفضلِ نكتة خلال عام 2024: «لا يجب استخدام العنف أبداً لمعالجة الخلافات السياسية».

باللغة المنافقة ذات الطابع الأورويلي (Orwellian) التي يستخدمها أولئك ذوو القوة العظمى، علينا أن نفهم أن الحروب التي تشنها الإمبريالية الأمريكية في كل ركن من أركان الكوكب ليست ممارسةً للعنف السياسي. وكذلك الحال بالنسبة للإبادة الجماعية في غزة، التي تحظى بدعم كامل من الحكومة الأمريكية.

لسوء حظ قادتنا الواعظين أخلاقيًا، فإن الطبقة العاملة ليست بالسذاجة التي يتصورونها.

في سياق وقت آخر، كان من الممكن أن يثير اغتيال رئيس تنفيذي تعاطفا شعبيا مع الضحية، أما اليوم، فقد ظهر مستوى لافت من التعاطف مع القاتل المزعوم. ففي استطلاع للرأي أجري في ديسمبر 2024، بين أن 41% من الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً يعتبرون هذا القتل "مقبولا".

وعوضا عن التساؤل عن أخلاقية قتل شخص بدم بارد، كان السؤال الحقيقي الذي طرحه العديد من العمال هو: هل من المقبول أخلاقيا أن يجني شخص ملايين

لكن مستوى معيشة الجماهير لم ينخفض بعد الهزيمة، لا بسبب رحمة السادة، بل لأنهم كانوا أصلاً يعيشون عند مستوى الكفاف حتى قبل اندلاع الانتفاضة؛ فلم يكن هناك مجال للهبوط أكثر.

غير أن عواقب الهزيمة تجاوزت حصيلة الدم وحدها. فبحسب إنجلز:

> «منذ تلك اللحظة انحطّ الصراع إلى مجرد نزاع بين الأمراء المحليين والسلطة المركزية، وانتهى بأن محا ألمانيا، لمدة مئتي عام، من قائمة الأمم النشطة سياسيًا في أوروبا»

لقد حرّكت حركة الإصلاح الديني كل القوى التي عارضت النظام الإقطاعي. وكانت المهمة الموضوعية تتمثل في تحطيم القيود التي كبحت صعود الرأسمالية. وكان تدمير الكنيسة الكاثوليكية خطوة جوهرية في هذا الاتجاه. غير أن البرجوازية لم تكن قوية بما يكفي لفرض برنامجها على الحركة. وأمام الحماس الثوري للجماهير المستغَلة، اصطفّ معسكر المعارضة البرجوازية بقيادة لوثر إلى جانب الأمراء الذين سحقوا الانتفاضات بلا رحمة.

غير أن ذلك كرّس تجزئة الإمبراطورية. وتحوّلت حركة الإصلاح الديني إلى صراع بين الأمراء البروتستانت من جهة، والإمبراطور والأمراء الكاثوليك من جهة أخرى. وقد أوقعت الحروب الدينية اللاحقة — التي بلغت ذروتها في حرب الثلاثين عامًا — دمارًا هائلاً وغرقت الإمبراطورية في مزيد من التخلّف.

لهذا السبب اعتبر إنجلز حرب الفلاحين نقطة تحوّل في تاريخ ألمانيا: فمن أمة كانت الأكثر تقدّمًا في أوروبا، انحدرت إلى الصفوف الدنيا. وحتى في عام 1848، بقيت البرجوازية الألمانية عاجزة عن فرض نفسها على الأمراء دون أن ترتعد خوفًا من البروليتاريا الفتية. وفي النهاية، كانت الطبقة العاملة هي التي أزالت بقايا الإقطاع في ألمانيا عبر ثورة 1918–1919.

ومع ذلك، فقد منح إصلاح لوثر دفعة هامة لنضال البرجوازية الصاعدة على المستوى الأممي. ففي سويسرا وهولندا وإنجلترا، نجح البروتستانت في الإطاحة بالإقطاع. لقد عبّأوا الجماهير باسم "مملكة الله"، لكنهم أسّسوا في الواقع مملكة البرجوازية.

اليوم، ينكر كثير من المؤرخين أن حركة الإصلاح الديني وحرب الفلاحين كانا ثورة حقيقية. فهم يقولون إن الفلاحين انشغلوا بمطالب محلية لا بتغيير النظام، وأنهم أرادوا فقط استعادة حقوقهم القديمة التي كان الحكام يسلبونها منهم. غير أن هؤلاء "السادة الأفاضل" يتجاهلون حقيقة أن فقدان تلك الحقوق، ومعاناة الفلاحين المحلية، كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأزمة النظام الإقطاعي نفسه.

لقد أراد مونتسر ورفاقه ثورة ضد هذا النظام الميت، بل دعوا إلى إلغاء المجتمع الطبقي. لكن ذلك كان مستحيلاً في ظروف القرن السادس عشر. أما اليوم فقد أوجدت الرأسمالية الشروط المادية للشيوعية. فالغالبية الساحقة من البشر هم عمّال مأجورون لا يملكون ما يخسرونه سوى قيودهم.

ومثلما كان الإقطاع في زمن حرب الفلاحين عائقا أمام التقدم، فإن النظام الرأسمالي اليوم يقف بدوره في مأزق تاريخي. ومرة أخرى تلقى أعباء الأزمة على كاهل المستغَلّين. لكن الطبقة العاملة بصفتها الخالقة لكل ثروة المجتمع، تمتلك القوة لإنهاء ما بدأه مونتسر ورفاقه وإقامة "الجنة" على الأرض أخيرا.

المراجع متاحة على الإنترنت عبر:
marxist.com/idom-50-references

أو يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة (QR code).

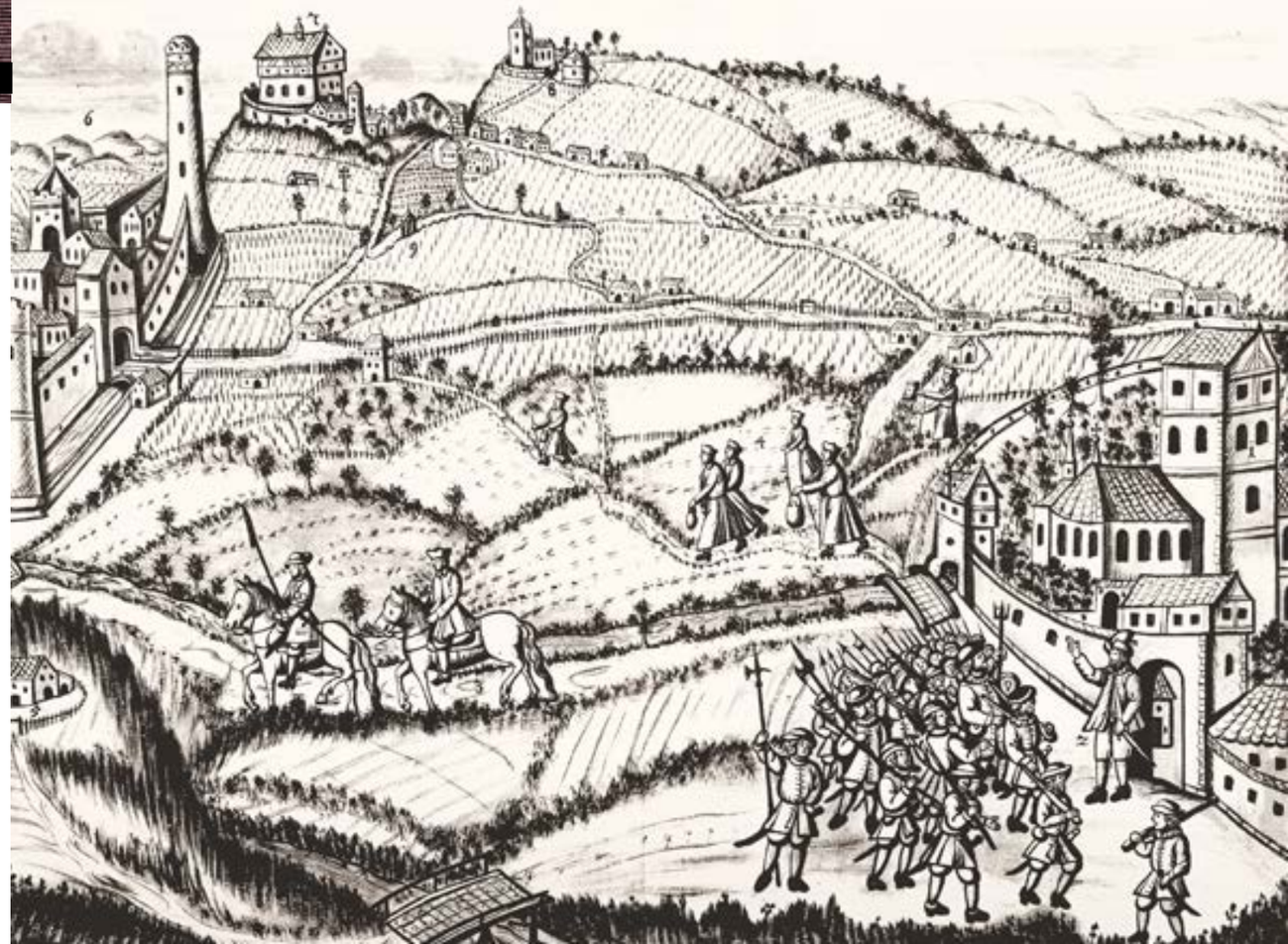
نسخة من «وقائع حرب الفلاحين» (1525) لـ Jacob Murer، تُصوّر هروب رئيس الدير والرهبان من دير فايسناو.

الدولارات من وراء موت آلاف الأشخاص الذين رُفِضت مطالباتهم التأمينية؟ وكان الجواب مدويا: "كلا!"

الأمور تتغير. واقع الحياة تحت ظل الرأسمالية يتغير. الوعي يتغير. وبهذا فإن الأخلاق أيضاً تتغير.

ما هي الأخلاق؟

تُعرَّف الأخلاق بوصفها مجموعة القواعد والتعاليم الموجهة للفعل البشري والحياة الاجتماعية. ففي المدرسة والكنيسة و[المسجد]، يُعلّموننا أن الأخلاق ثابتة ومطلقة، أي أنها نفسها لكل فرد، في كل مكان، وفي كل زمان.

غير أن الفهم الماركسي للأخلاق يرفض هذه المقاربة المجردة. بل يراها بوصفها شيئًا ملموسًا، فهي في جذورها مسألة مادية، تحددها مسيرة تطور المجتمعات البشرية عبر التاريخ.

أفكارنا عن العالم ليست ثابتة، بل تخضع لسيرورة تطور مستمرة. والأخلاق بالمثل تتغير وتتطور، مع تغير ظروفنا وعلاقاتنا الاجتماعية.

في جميع أنحاء العالم اليوم، يعتبر قتل الرضع جريمة مروعة ومقززة أخلاقيا. ولكن هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن وأد الأطفال كانت ممارسة مقبولة في العديد من مجتمعات الصيد وجمع الثمار حول العالم. وبالمثل، كان امتلاك العبيد يُعتبر في الماضي مقبولا أخلاقيا بل وحتى جدير بالاحترام؛ أما اليوم فهو محظور في معظم البلدان، على الرغم من أنه لا يزال موجودا بأشكال مختلفة.

هذه الاختلافات ليست مجرد اختلافات في الرأي بين ثقافات مختلفة، قررت بمحض الصدفة أن تعيش حياةً بطريقة معينة. إن هذه الرؤى الأخلاقية المختلفة جذريًا تعكس تحولات في تطور المجتمع، وقبل كل شيء، في تطور قوى الإنتاج البشرية.

فمن المعروف أن وجود عدد كبير من الأطفال المعالين كان يقلل من إنتاجية مجتمعات الصيد وجمع الثمار المتنقلة، بينما يزيد من عدد الأفواه التي يجب إطعامها. في ظروف معينة، كان هذا يشكل خطرا وجوديا على المجتمع ككل. وبالتالي، عكست ممارسة وأد الأطفال قسوة الحياة في فترة كان فيها مستوى تطور قوى الإنتاج منخفضا للغاية.

صعود وسقوط العبودية يعكسان أيضا تغيرات في الأساس الاقتصادي للمجتمع. كان معظم العبيد إما أسرى حرب أو أفراد معدمين لم يعودوا قادرين على إعالة أنفسهم. بينما كان الوقوع في العبودية يُعتبر مصيبة خطيرة، إلا أنه كان في معظم الحالات خيارا أفضل من البديل الوحيد الآخر، وهو الموت. في الوقت نفسه، لعبت العبودية دورا أساسيا في إنتاج فائض كبير، اعتمدت عليه إنجازات عدد من الحضارات القديمة.

لذلك، في نظر العبرانيين أو الإغريق القدماء، لم يكن امتلاك المرء للعديد من العبيد جريمة أو حتى استغلالا. بل كان يُنظر إلى مالك العبيد كعضو بارز في المجتمع، فقد حظي بأسرة كبيرة بفضل شجاعته، وفطنته، أو محبة الآلهة.

لم تبدأ الجماهير العريضة في الاعتراض على العبودية ككل، إلا بعد أن أصبحت الأخيرة مجرد حالة غير ضرورية، بل وعقبة في طريق مزيد من التطور الاقتصادي. وليس من قبيل الصدفة أن تتحول حركة إلغاء العبودية إلى حركة جماهيرية في ذات الفترة التي كانت الطبقة العاملة – أي عمال الأجر الأحرار – تنمو فيها بشكل متسارع بفعل الثورة الصناعية. وهذا يجسد ما شرحه تروتسكي: «الأخلاق هي نتاج التطور الاجتماعي».

الأفكار السائدة

إحدى القواعد الأخلاقية الأكثر شيوعاً، والتي تبدو لكثيرين خالدة وصحيحة بطبيعتها، هي رفض السرقة. ففي الكتاب المقدس، يُصوَّر هذا الأمر على أنه قد نزل حرفياً من السماء، من سلطة أبدية فوق المجتمع، ضمن الوصايا العشر.

ولكن هذه القاعدة هي أيضاً نتاج للتطور الاجتماعي. فطوال معظم فترات الوجود البشري، لم يكن هناك ملكية خاصة ولا تفاوت، وبدونهما يصبح مفهوم "السرقة" نفسه بلا معنى.

لقد كان تطور الزراعة، الذي يعود إلى حوالي 12.000 عام، والقدرة المتزايدة على إنتاج فائض، هما الأساس المادي لنشوء التفاوت والملكية الخاصة، وفي النهاية، انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة.

العلاقات الاجتماعية الجديدة القائمة على استغلال الأكثرية، وَجدت انعكاسها الطبيعي في أخلاقيات جديدة للطبقة ذات الامتيازات، التي احتكرت أيضاً المؤسسات الأيديولوجية في ذلك الوقت، مثل الكتابة وتنظيم الدين، وغير ذلك. وعندما نشأت الأجهزة المسلحة للدولة، أصبحت حاميةً لممتلكات الأغنياء وحارسةً للنظام العام والأخلاق في آن معاً. وهو الأمر الذي مازال مستمر حتى يومنا هذا.

إن المجتمع الطبقي بذاته يخلق باستمرار سلوكيات "غير أخلاقية"، مثل السرقة، وفي نفس الوقت يخلق الحاجة إلى حظرها بشكل علني.

إلّا أنّ هذا المنع لا يستطيع، في واقع الأمر، القضاء على السلوك غير الأخلاقي؛ لأنه نتاج تناقضات موضوعية، مثل انعدام المساواة. فآلاف السنين من تلقين هذه الوصية لم تمنع وقوع عدد لا يُحصى من أفعال السرقة.

في كتاب "الأيديولوجية الألمانية"، أوضح ماركس وإنجلز:

«أفكار الطبقة السائدة هي في كل عصر، الأفكار السائدة».

إعدام في ساحة الثورة (حوالي 1793)، Pierre-Antoine Demachy

في الصفحة السابقة: البابا السيموني (حوالي 1827)، William Blake، يُصوّر البابا نيقولا الثالث في الجحيم من الأنشودة التاسعة عشرة من Divine Comedy لـ Dante Alighieri

أكانت الطبقة السائدة لتُحافظ على هيمنتها على الأغلبية الساحقة لو اكتفت بالاعتماد على القوة المجردة. فهي بحاجة إلى وسائل أخرى، تكون في جوهرها أيديولوجية، وتشكل الأخلاق عنصرًا جوهريًا فيها. وعليه، تعمل الأخلاق بوصفها أداة في يد الطبقة السائدة.

الانحدار الأخلاقي

منذ أن انقسم المجتمع إلى طبقات مستغلة ومستغَلّة، أصبحت الأخلاق تتماشى مع النفاق. فالأخلاق الرسمية تزعم دائمًا أنها تضع معايير سلوك للمجتمع بأكمله، نيابة عن الجميع. غير أنها، في الواقع، تُضفي الشرعية على العلاقات الاجتماعية القائمة وتُحافظ عليها، بل وتُحرّم أي سلوك من شأنه تقويضها.

جوهريا، تلعب أخلاقيات الطبقة السائدة دورا بارزا في النظام الاجتماعي، من خلال محاولة توحيد الطبقات المتناحرة. فهي تروّج لوهم إمكانية تحقيق الانسجام المجتمعي عبر مبادئ حياتية مجردة وشاملة. لكن هذا الادعاء زائف بالكامل. وبالتالي، تخدم أخلاقيات المستغلين طمس الصراع الطبقي وإخفاءه، لصالح الطبقة السائدة.

وهكذا، عندما كانت الأرستقراطية الإقطاعية هي الطبقة السائدة في المجتمع، كانت قيمتا الشرف والولاء تُعدان قيمتين "عالميتين" مُهمَّتين، جرى الترويج لهما للحفاظ على نظام إقطاعي هرمي ومستقر. فبدلا من مبدأ "أن جميع الناس يولدون متساوين"، أصر الحكّام على أن يعرف كل فرد مكانته في التسلسل الهرمي الاجتماعي الصارم، والذي كان يُزعم أن الله نفسه هو من شرَّعه.

علاوة على ذلك، فإن الطبقة السائدة لا تحترم تشريعاتها الأخلاقية حقًا، بل ستتخلى عنها دون أدنى تردد إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية للتهديد. فنفس الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تبشر الأغلبية بالخنوع والوداعة، ما كانت لتبالي في إصدار أوامر بإبادة مدن بأكملها إذا ما انحرفت نحو "الهرطقة".

ولكن إذا كانت أخلاقيات الطبقة السائدة دائما ما تكون منافقة، فإن هذا يثير التساؤل: لماذا تقبلها الجماهير من الأساس؟ لو كانت مجرد مسألة دعاية أو قوة، لما استطاع نظام أخلاقي أن يترسخ في قلوب وعقول المظلومين لقرون. مرة أخرى، هذه المسألة ترتبط بالتطور الاجتماعي وبالصراع الطبقي.

فعندما تدفع الطبقة السائدة المجتمع إلى الأمام، وعندما يكون نظامها الاجتماعي مستقرا ويطور قوى الإنتاج، فإن حكمها "يبدو منطقيا" لجميع الطبقات، حتى بالنسبة للمضطهَدين. وبالمثل، فإن نظامها الأخلاقي يبدو منطقيا، ويُنظر إليه على أنه حارس ضروري ضد انهيار الأخلاق بكاملها والانحدار نحو الشهوات الحيوانية.

وبالتالي، فقد قُبلت الأخلاقيات الإقطاعية للكنيسة الكاثوليكية باعتبارها صحيحة من قبل الجميع، وإن كان بطرق متباينة من قبل مختلف الطبقات. وعندما اكتشفت الطبقة السائدة وجود انتهاكات لتلك الأخلاق، قامت بقمعها باعتبارها جرائم فردية. جحيم دانتي مليء بالملوك والباباوات الذين انتهكوا الأخلاق المسيحية في العصور الوسطى؛ بينما جنته مليئة بأفراد، من النبلاء والعامة على حد سواء، الذين اعتُقد أنهم جسّدوا هذه الأخلاق. باختصار، كان يُنظر إلى النفاق على أنه خطأ يجب تطهيره من النظام الأخلاقي، وليس سمة متأصلة في ذلك النظام.

إلا أنه عندما يتجاوز نمط الإنتاج في قاعدة المجتمع فترة فائدته، ويبدأ النظام الاجتماعي القائم على هذا النمط في الدخول في أزمة تاريخية، تصبح الطبقة السائدة عاجزة عن الحفاظ على هيمنتها بالطريقة ذاتها. فلم يعد نظامها الاجتماعي يبدو منطقيًا كما كان من قبل، وكذلك نظامها الأخلاقي. وكذلك الحال مع نظامها الأخلاقي. وهكذا يشرح تيد غرانت:

«انحلال الأخلاق ليس شيئاً جديداً على التاريخ. فهو عادةً ما يتشكّل في فترة انهيار النظام الاجتماعي القديم، والانتقال إلى نظام اجتماعي جديد. ومع فقدان الطبقة السائدة القديمة لوظيفتها، تتداعى أيضاً المدونات الأخلاقية المرتبطة بسيطرتها. وبالمثل، خلال فترة الانتقال، تحتاج الأخلاق الجديدة القائمة على علاقات إنتاج جديدة إلى وقتٍ لتتبلور».

تُعد فترة انحدار وانهيار نظام العبودية الرومانية حافلة بأمثلة عن التفكك الأخلاقي، خاصة بين صفوف الطبقة السائدة. إذ في ظل حكم أباطرة مثل كومودوس وكاراكلا، أصبحت الاغتيالات والقتل الجماعي وشتى أنواع الانحلال الأخلاقي جزءاً مألوفاً من الحياة العامة. في هذا السياق، لجأ الملايين في الإمبراطورية الرومانية، بحثاً عن مجموعة جديدة من القيم، إلى اعتناق المسيحية مع نهاية القرن الثالث.

وبالرغم من نشأتها كفرقة يهودية غامضة في زاوية نائية من الإمبراطورية، انتشرت المسيحية بسرعة بين الوثنيين الرومان (غير اليهود). وساهم في ذلك جزئياً، الخطاب الناري الوارد في الأناجيل ضد رياء وفساد النخب، كما في النص التالي:

«ويل لكم أيها الكتبة والفريسيون المراؤون! فأنتم كالقبور المبيَّضة تظهر من الخارج جميلة، ولكن من الداخل مملوءة بعظام الأموات وكل نجاسة». (متى 23: 27)

وبالمثل، شكّلت فترة عصر النهضة في أوروبا، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مرحلة انكسر فيها النظام الإقطاعي القديم بشكل لا رجعة فيه، فلم ينتج حكم الأرستقراطية سوى الأزمات، وأصبحت جميع مؤسساتها الأخلاقية موضع انتقاد عام للفساد. وقد تجلت حدة الصراع بين الطبقات، وبين المتنافسين على السلطة من برجوازية العصر الجديد، حول المنظومة الأخلاقية (أو انعدام الأخلاق) في ذلك الوقت. وقد ألقى تروتسكي الضوء على هذه الحالة بقوله:

«لقد كان الفساد السمة الغالبة في السياسة الإيطالية. كانت فنون الحكم تُمارس داخل العُصَب وتتكون من الفنون الرقيقة للكذب والخيانة والجريمة».

يشير تروتسكي إلى أن مكيافيلي، الذي عاش خلال تلك الفترة الانتقالية، رأى في الصراع على السلطة السياسية على أنه "مسلمة شطرنجية"، لا وجود فيها لمسألة الأخلاق. وغالباً ما يُصوَّر مكيافيلي نفسه باعتباره داهية لا أخلاقي. بيد أنه في الواقع، كان يستند في نظريته إلى ممارسات الطبقة السائدة في عصره، بما في ذلك البابوية. نتيجة لكشفه أساليبهم بهذا القدر من الوضوح للعامة، فليس من المستغرب أن يُحظَر عمله الأشهر، "الأمير"، من قبل الفاتيكان.

وفي ذات الفترة التي كتب فيها مكيافيلي "الأمير"، علّق مارتن لوثر "أطروحاته الخمس والتسعين" على باب كنيسة جميع القديسين في فيتنبرغ. واتهم لوثر البابا والكنيسة بالفساد والنفاق فيما يخص بيع "صكوك الغفران" (التي

تمنح مغفرة الخطايا وتُيسِّر للمشتري دخول الجنة)، واكتناز ثروات فاحشة، جُمِعت باستنزاف الجماهير.

ما قدمه لوثر لم يكن إحياء النظام القروسطي القديم، الذي كان مستحيلا آنذاك، بل كان في جوهره شكلا جديدا للمسيحية: البروتستانتية. وأفرز ذلك رؤية أخلاقية مغايرة للرؤية التي يتبناها رجال الدين الأعلى مرتبة، تقوم على علاقة أكثر فردانية ومباشرة مع الله دون الحاجة إلى وساطات لا داعي لها. وقد عكست هذه الرؤية بشكل أوثق نظرة الطبقة الصاعدة: البرجوازية.

لقد كان البرجوازيون على وعي تام بأنهم يتصرفون لمصلحتهم الاقتصادية عندما حاربوا الكنيسة، وكذلك الحال بالنسبة للفلاحين عندما حاربوا لتحرير أنفسهم من القمع. لكن الجماهير كانت مدفوعة أيضا باشمئزاز أخلاقي من النظام الفاسد بأكمله، وهو اشمئزاز سيلعب دورا هاما في سلسلة من الثورات الدرامية، مثل حرب الفلاحين الألمان (1524–1526)، والثورة الهولندية (1568–1648)، والحرب الأهلية الإنجليزية (1642–1651).

إن هذا الاشمئزاز الأخلاقي هو في ذاته عَرَضٌ من أعراض التخمر الثوري في المجتمع، ويرافقه حزمٌ أخلاقي صحي. وقد تجلى ذلك بوضوح خاص عندما أطلقت الثورة الفرنسية (1793–1789) عهد إرهابها الثوري ضد الملكية والكنيسة، ما دفع روبسبير إلى أن يعلن:

« ليس الإرهاب سوى عدالةٌ عاجلة، صارمةٌ لا تلين؛ وهو تجلٍّ للفضيلة.»

الأخلاق البورجوازية

عندما حلت البرجوازية محل الأرستقراطية وأضحت الطبقة السائدة، أزيحت القيم الإقطاعية القديمة التي فقدت هيبتها ومكانتها، وحل محلها حكمُ الحرية والمساواة أمام القانون الذي قيل عنه إنه عالمي.

لكن "الحرية" المجردة والعالمية أخفت المصالح الملموسة للبرجوازية، التي تحتاج إلى حرية التجارة، والأسواق الحرة، والعمال الأحرار تماماً في بيع قوة عملهم لمن هو مستعد للدفع. هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة وجدت انعكاساتها حتما في أخلاق جديدة، وهي أخلاق البرجوازية.

في هذا السياق، حاول مفكرون برجوازيون مختلفون تأطير الأخلاق عقلانيا، بتجريدها من طابعها الديني. من بين هؤلاء المفكرين، يُعد إيمانويل كانط (1724–1804) وجيريمي بنثام (1748–1832) الأكثر شهرة وانتشارا في المراجع اليوم.

وفقا "للأمر المطلق" لكانط، حتى يكون الفعل أخلاقيا، يجب أن «تتصرف فقط وفقا لتلك القاعدة التي يجب أن تكون قابلة لأن تصبح قانونا عاما ينطبق على الجميع» . وبعبارة أخرى، قبل القيام بأي شيء، يجب على المرء أن يسأل نفسه: ماذا سيحدث إذا فعل الجميع الشيء نفسه؟ هل سيكون ذلك جيدا أم سيئا؟

على سبيل المثال، يخبرنا كانط أن عالما يكذب فيه الجميع سيكون عالما سيئا، لذلك لا ينبغي لأي فرد أن يكذب تحت أي ظرف من الظروف: الغايات لا تبرر الوسائل أبدا إذا كانت الوسائل غير أخلاقية في حد ذاتها.

من ناحية أخرى، ارتبطت النظرية "النفعية" للأخلاق عند بنثام بعواقب الفعل: أي الغاية تبرر الوسيلة. وبهذه الطريقة، فهي أكثر مرونة من الأمر المطلق لكانط.

وفقا لبنثام، تقوم الأخلاق النفعية على مبدأ السعي لتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.

خذ على سبيل المثال معضلة العربة الشهيرة. تخيل أنك تقود عربة ترام تسير باتجاه مسار قد رُبط عليه خمسة أشخاص، وهي على وشك أن تقتلهم حتمًا. بإمكانك أن تتدخل بفعّالية وأن تحوّل العربة إلى مسار آخر لم يُربَّط عليه سوى شخص واحد.

ومن هنا ينبثق السؤال التالي: هل يتوجب عليك ألا تتخذ أي إجراء، بحجة أنك لست المسؤول عن وفاة الخمسة أشخاص طالما أنك لم تربطهم إلى السكة؟ أم ينبغي لك أن تتدخل بقوة لإنقاذهم، لكنك خلال هذه العملية تصبح مسؤولا مباشرة عن قتل شخص كان من الممكن أن يظل على قيد الحياة؟

حسب المذهب النفعي، فإن الإجابة بسيطة. أنت تنقذ الأشخاص الخمسة، لأن ذلك يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.

ولكن مع ذلك، كلا من النفعية والأمر المطلق لكانط قد عانا من النهج المجرد ذاته في معالجة المسألة الأخلاقية. فقد قام كلاهما بعقلنة الأخلاق البرجوازية الناشئة وتحويلها إلى مدونة قواعد، قابلة للتطبيق عالميا على جميع البشر. وبالتالي، فإن كلاهما يولد النفاق ذاته الذي تصاحبه جميع الأخلاقيات البرجوازية.

وكما تبين لاحقا، فإن المبادئ الأخلاقية الإيجابية التي افترض كانط استنباطها من أمره المطلق لم تختلف جوهريا عن الأخلاق البرجوازية الليبرالية التي كانت تتشكل في أوروبا خلال عصره: احترام الحرية الفردية، والمساواة أمام القانون، والتطور العقلاني والأخلاقي للجميع من خلال التعليم.

قد لا يتردد اسم كانط كثيراً في الأخبار، لكن هذا المنطق بعينه هو ما يعتمد عليه السياسيون عندما يطلقون تصريحات من قبيل "لا يجوز أبدا استخدام العنف لتسوية الخلافات السياسية". وحقيقةُ أن مبادئهم "المطلقة" تُنتهك باستمرار في كل بلد – وأهمُّ من ينتهكها: الدولة ذاتها – تبقى من الأمور التي لا تلقي لها الطبقة السائدة وأعوانها المأجورين في الجامعات بالًا. فالأهم بالنسبة لها هو قدرتها على التلويح بهذه المبادئ المزعومة كلما أرادت إثبات التفوق الأخلاقي لهيمنتها.

المنطق النفعي القائل بأن إجراءً أو سياسة ما تتخذ "للمنفعة العامة" هو شائعٌ بنفس القدر – إن لم يكن أكثر – في السياسة المعاصرة. بيد أن مشكلة هذا المنطق هي أنه يخلو من أي مضمون، وبالكاد يُعد نظريةً من الأساس. فهي تنتهي تماماً عند النقطة التي ينبغي أن تبدأ منها: ما هي حقاً أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس؟ وكيف نحقق ذلك فعلياً؟

وكما يجادل تروتسكي:
«لا تُبرر الوسيلة إلا بغايتها. لكن الغاية، بدورها، تحتاج إلى تبرير».

يستطيع شخص ما تبرير العنف الثوري في حرب أهلية بحجة أنه يُحقِّق انتصار الثورة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سعادة أكبر. فيما يستطيع آخر تبرير عنف الثورة المضادة بحجة أن حماية الملكية الخاصة تؤدي في المحصلة إلى سعادة أكبر.

كلا الحجتين نفعيتان بشكل متساو، وفي كلا الحالتين، فإنَ "النظرية" النفعية لا تفعل شيئا لتحديد أي الموقفين هو الصائب.

بل في الواقع، تتيح النفعية للمرء أن يبرر أي شيء تقريبا. فما تزال هذه الأخلاق منفصلة انفصالا تاما عن الواقع المادي والصراع الطبقي. ومثلما هو الحال مع الأمر المطلق لكانط، فإنها تفشل في تفسير الأشكال المتنوعة والمتناقضة للأخلاق التي نشأت واندثرت مع أنماط الإنتاج المختلفة عبر التاريخ. بل وكما لاحظ ماركس حول بنثام:

«فإنه يسعى بأقصى درجات السذاجة إلى اعتبار صاحب المتجر الحديث – ولاسيما التاجر الإنجليزي – إنسانا عاديا ومعيارا عالميا لجميع البشر. فكل

شارع الصفطاوي، شمال غزة، يناير/كانون الثاني 2025 (Imago / Alamy)

الشرطة في إيطاليا تتعرض للرشق بالطلاء الأحمر من قبل متظاهرين يحتجون ضد الإبادة في فلسطين، وإعادة التسلح، وحلف الناتو، مايو/أيار 2025 (Photo Agency Srl / Alamy)

في الصفحة التالية: ملصق دعائي بولندي مناهض للبلاشفة، أُنتج عام 1920

ما هو مفيد لهذا الإنسان العادي الغريب وعالمه، يُعتبر نافعا بشكل مطلق. ثم يطبّق معياره هذا على الماضي والحاضر والمستقبل».

هذه "النظرية" مُفيدة جدا للطبقة السائدة، لما توفره من مرونة هائلة تستغل لتبرير الحروب الإمبريالية أو إجراءات التقشف الصارمة: نعم، سيكون ثمة معاناة، ونعم، ستنتهك القواعد الأخلاقية، لكن ذلك كله – في نهاية المطاف – من أجل المنفعة العامة. يُخبروننا أن الديمقراطية والازدهار سيعمّان ما أن يسمح لهذه الحرب أو لبرنامج التقشف هذا أن يمضي قُدمًا حتى ينتهي.

عمليا، تَستخدم الطبقة السائدة بانتظام حججا من كلتا النظريتين المتباينتين ظاهريا في آنٍ واحد. فعلى سبيل المثال، تكرس الإمبريالية الأمريكية "الحق المطلق" في منع التعذيب ضمن القوانين، بينما تحتفظ في الوقت ذاته بمعسكرات التعذيب مثل الذي في خليج غوانتانامو، مدعية أن ذلك "يساعد في مكافحة الإرهاب"، وبالتالي ينقذ الأرواح.

النفاق

لطالما احتوت الأخلاق البرجوازية على النفاق في صميمها. غير أن هناك فترات – حين يتعاظم عمق الأزمة وتشتد وتيرة الصراع الطبقي – تضطر فيها الطبقة السائدة إلى التخلي علنًا عن جزء كبير من معاييرها الأخلاقية. وقد لاحظ تروتسكي هذا في عام 1940، قائلًا:

«لم تكن أي حقبة من حقب الماضي بقسوة عصرنا، ولا بوحشيته، ولا بسخريته. فسياسيًا، لم تتحسن الأخلاق البتة مقارنة بمعايير عصر النهضة وبعصور أخرى أقدم حتى».

ويُقال الشيء نفسه عن العصر الذي ينفتح أمامنا. فالرأسمالية تغوص في أزمة تاريخية عميقة، عاجزةً عن دفع المجتمع إلى الأمام؛ وقد تَهَدَّم النظام السياسي والدبلوماسي والأخلاقي القديم تهدّمًا شديدًا؛ والصراع الطبقي يبدأ في التصاعد؛ وفي الوقت ذاته، تتجلّى وحشية الطبقة السائدة وسخريتها ونفاقها على مرأى من الجميع. فأزمة النظام الرأسمالي تعبّر عن ذاتها، أيضًا، بوصفها أزمة أخلاقية.

عندما يقول ترامب "أريد غرينلاند"، فإنه يعبّر عن النظرة الحقيقية للإمبريالية الأمريكية، لكن دون استخدام اللغة الدبلوماسية الملتوية. ولكن يجب أن نكون واضحين: فهو ليس أكثر قسوة ولا انتهازية من باقي أفراد الطبقة السائدة اليوم.

فقد ادعت الحكومات الليبرالية في جميع أنحاء العالم أنها المدافع الأكبر عن السلام، بينما تسلح وتدعم النظام الإسرائيلي الذي يرتكب الإبادة الجماعية. وبينما تدين بانتظام قصف روسيا للمدن الأوكرانية، بل وتتهم بوتين بـ"الإبادة الجماعية"، فإنها لا تتغاضى فحسب بل تساعد نتنياهو بكل طاقتها في قصف وتعذيب وتجويع مئات الآلاف من الفلسطينيين.

وكذلك فإن الطبقة السائدة الألمانية تسجن الناشطين لمجرد تنديدهم بما يجري في فلسطين ويطالبون بدعمها، مدعية أن ماضيها النازي يمنحها نوعا من السلطة الأخلاقية في مسألة معاداة السامية. وفي نفس الوقت الذي تتباهى فيه بالإشادة الذاتية بـ"تعلم دروس الماضي"، فإنها تخوض حملة إعادة تسليح محمومة، فارضةً سياسة التقشف على الجماهير من أجل تعزيز هيمنتها الإمبريالية على أوروبا.

وفي محاولة كلبية للتغطية على سياساتهم التقشفية الإجرامية، يدَّعي السياسيون البرجوازيون أنهم يُدافعون عن العمال أصحاب البلد ضد المهاجرين، وعن النساء ضد المتحولين جندريًا، وعن أي طرف آخر يستطيعون اتخاذه كبش فداء.

ولكن اللافت بشكل خاص هو أن النفاق الفاضح للطبقة السائدة صار مُدرَكا على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

وخير دليل على ذلك الهجمات الوحشية التي تشنها المؤسسة الإمبريالية على الحركة المؤيدة لفلسطين. فبالرغم من الاتهامات الصاخبة بما يسمى معاداة السامية والعنف، فإن حركة التضامن مع فلسطين قد نمت بشكل هائل منذ السابع من أكتوبر 2023.

لقد أدرك الملايين من الناس حول العالم الحقيقة الكامنة وراء هذه الحملة التشويهية. بل إن دعم الحكومات لإسرائيل أصبح مصدراً رئيسياً لعدم شعبيتها في الأشهر الأخيرة، خاصة بين صفوف الشباب. فقد تصاعد غضب الكثير من الناس واشمئزازهم من نظام لا تكتفي النخبة الحاكمة فيه ببث العنف والكراهية، بل فوق كل ذلك تُلصق التهم وتدين الأشخاص الذين يعارضونها.

فكما قال أبراهام لينكولن ذات مرة: «يمكنك خداع بعض الناس طوال الوقت، وجميع الناس بعض الوقت. لكنك لا تستطيع خداع جميع الناس طوال الوقت» . ها هي الأخلاق، ذلك السلاح الذي كانت الطبقة السائدة تلوح به، تعود لتصبح تهديدًا لمُلّاكها نفسه.

فقد كشفت قضية لويجي مانجيوني، أن هناك بالفعل رفض، إلى حد ما، للأخلاق الرسمية بين شريحة كبيرة من الجماهير. كانت الحركة العظيمة "حياة السود مهمة" في عام 2020 أيضاً مؤشراً على هذا. وكما كان موقف الملايين من قضية لويجي مانجيوني كاشفا، كان أيضاً موقف 54 بالمئة من الأمريكيين الذين رأوا أن حرق مقر شرطة مينيابوليس كان مبررا بعد جريمة قتل جورج فلويد.

يتنامى شعور واسع النطاق بأن النظام جائر، وأننا تحت حكم نخبة مصلحية ومنافقة. وهذا مؤشر على ازدياد عدم تحمل الجماهير لحكم البرجوازية، باعتبارها طبقة استنفدت وظيفتها التاريخية.

ويمكن رصد ذات النزعة في ظاهرة الترامبية. فطوال سنوات، أدانت وسائل الإعلام "المحترمة" والسياسيون وقادة الأعمال والمشاهير وغيرهم ترامب، ليس لأسباب سياسية فحسب، بل وفي المقدمة، لأسباب أخلاقية. فقد نعتوه بصفات كاذب، وغشاش، ومُولَع بملاذات الجسد، ومُتحَيز ضد المرأة، ومغتصب، ومُتعَصب، وخائن للوطن، وديكتاتور، وفاشي، ولا أقل من ذلك! باختصار: شيطان بقصة شعر فريدة. لقد أحلوا دراسة الظواهر الشيطانية محل التحليل السياسي. حتى أنهم حاولوا إرساله إلى السجن، وارتعبوا من فكرة أن يصبح "مجرم مدان" رئيساً للولايات المتحدة.

ولم تنجح أي من هذه الهجمات الأخلاقية في إلحاق ضرر يُذكر بمستوى الدعم لترامب. بل إن الكثير منها أسدى إليه خدمة فعلية! وسبب ذلا لا يكمن في أن 77,3 مليون أمريكي يدعمون بحماس جميع تصرفات ترامب، وإنما يعود إلى أن ملايين الأشخاص، وشريحة لا يستهان بها من الطبقة العاملة، اتجهت نحو ترامب لاقتناعهم بأن ملاحقيه يتَّسمون بكل ما يتهمونه به، وأنهم يحاولون بكلبية توظيف هذه الهجمات الأخلاقية لحماية نفوذهم وامتيازاتهم. وبالطبع لهم كل الاسباب الوجيهة للاعتقاد بذلك.

الصراع الطبقي

من المهم هنا عدم اعتبار هذه التطورات دليلا على اللامبالاة الأخلاقية أو الانحلال الأخلاقي لدى الطبقة العاملة. بل هي نتاج اشمئزاز أخلاقي عميق موجه ضد النظام القديم. كما شهدنا بالفعل في تاريخ الصراع الطبقي، فإن لهذا تداعيات ثورية.

فكلما اشتدت وتيرة الصراع الطبقي، كلما ازداد تصادم النظرة الأخلاقية للطبقة العاملة مع الأخلاق الرسمية للطبقة السائدة. وهذا يتجلى عندما يُضرب العمال، حيث تُنبذ مبادئ التضامن "الإنساني" المجردة تماماً ويحل محلها التضامن العمالي الملموس والكراهية للرأسماليين. فثمة أخلاق نقابية تتشكل على خط الاعتصام، هي أمضى وأرسخ وقعًا في النفوس من أي أخلاق مجردة، لِما تحمله من مضمون طبقي جلي.

يستند الشيوعيون إلى أسمى وأوضح أشكال الوعي الطبقي البروليتاري. وكما أوضح تروتسكي، فإن الشيوعي يعتبر أن الخير هو فقط ذلك الذي يخدم:

«... توحيد البروليتاريا الثورية، ويملأ قلوبها بعداء لا يلين إزاء الاضطهاد، ويعلمها احتقار الأخلاق الرسمية وصبيانها الديمقراطيين، ويغرس فيها وعيا بمهمتها التاريخية، ويعزز شجاعتها وروح التضحية في النضال».

وهذا ما قاد تروتسكي للقول أن:

«إشكاليات الأخلاق الثورية تندمج مع إشكاليات الاستراتيجية والتكتيكات الثورية. والتجربة الحية للحركة تحت ضوء النظرية، هي التي تقدم الإجابة الصحيحة لهذه الاشكاليات.»

العنف

ثمة سؤالٌ يَردُ غالبا في هذا السياق: هل يدعم الماركسيون العنف؟

عادةً ما يُطرَح سؤال العنف بوصفه مسألة نظرية مجردة. فالسلميون، على سبيل المثال، يُعارضون العنف على إطلاقه، بلا اعتبار للسياق. وهم يعتبرون اللاعنف معيارا أخلاقيا، ملزما لِلجميع وفي كل الأزمنة. كثيرًا ما يُردِّد قادة الطبقة العاملة الإصلاحيون مقولات السلميين، مدَّعين أن الثوريين لا يقلون سوءا عن الطغاة الذين يريدون الإطاحة بهم، إن هم لجأوا إلى العنف لتحقيق أهدافهم.

لكن الماركسيين ينظرون إلى العالم كما هو، وليس كما نود أن يكون. والواقع هو أن العنف والحرب يشكلان جزءا من أسس الرأسمالية.

فالطبقة الرأسمالية تمتلك العديد من الأسلحة تحت تصرفها لمحاربة رأسماليي الأمم المنافسة وعمال جميع الأمم، مثل الدعاية والدبلوماسية والخداع. لكن في النهاية، عندما يصل الصراع بين الأمم والطبقات إلى ذروته، تُحسم القضايا التاريخية الكبرى، في آخر المطاف، بالقوة المجردة السافرة.

ومن هنا تأتي كل الاستثمارات الضخمة في القطاعين الأمني والعسكري. فالدولة تحتكر استخدام العنف لصالح الطبقة السائدة، وهو ما تكرسه أخلاقيا عبر المنظومة الدينية ووسائل الإعلام والنظام التعليمي.

وطالما بقي النظام الرأسمالي، سيظل العنف واقعا مفروضا. لذلك نحن نقاوم هذا العنف المحدد. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه هو أنه لوضع حد للعنف والحرب، يجب علينا الإطاحة بالرأسمالية. وفي هذا النضال الثوري، تتحول مسألة العنف إلى قضية ملموسة.

ففي السودان عام 2019، أطاحت حركة ثورية جسورة واسعة النطاق وقوية بالنظام الاستبدادي لعمر البشير. وما كان للطغمة العسكرية التي تولت الحكم مكانه أن تصمد في السلطة إلّا من خلال ممارسة عنفٍ وحشيّ.

في هذا السياق، كان من الضروري لتحقيق أهداف الثورة تسليح الطبقة العاملة والفقراء كي يتمكنوا من قتال وصد هجمات قوات الدعم السريع المضادة للثورة. من الناحية العملية، كانت المسألة قضية حياة أو موت للثورة.

لكن قادة الثورة من البرجوازيين الصغار، الذين اتخذوا من "اللاعنف" مبدأ أخلاقيا موجها، لم يرغبوا في فعل ذلك. وهذا ترك العمال بلا أيّ حماية، عُرْضةً للضرب والاغتصاب والقتل على يدي النظام. و قدَّم هؤلاء القادة الثورة في النهاية قربانًا على مذبح السلمية. وكانت العواقب في غاية الوحشية والفظاعة.

مازال السودان غارقا في حرب أهلية دموية. هذا هو ما جلبته النزعة السلموية للطبقة العاملة السودانية: لقد أدت إلى عنف أكبر بكثير من "العنف" الذي كان على الجماهير

Luigi Mangione، ديسمبر/كانون الأول 2024 (AP / Alamy)

في الصفحة التالية : الوحش (الرأسمالية) (1907)، Gabriele Galantara

تطبيقه لسحق النظام القديم ونزع سلاح العصابات المضادة للثورة. في الواقع، هناك قانون تاريخي عام يفيد بأن عنف الثورة المضادة، الموجه ضد أغلبية العمال والفلاحين الثوريين، يكون دائما أكثر وحشية وانتشارا من "عنف" الثورة، التي تتمثل مهمتها في نزع سلاح أقلية مستغِلة.

ما يتضح بالنسبة لنا هو أن النزعة السلموية ليست فقط عديمة الجدوى، ولكنها خطيرة للغاية على الحركة الثورية. ولا علاقة للماركسية بها على الإطلاق.

لسنا مع أو ضد العنف بشكل عام. سياستنا مبنية على الوضع الملموس أمامنا. بالنسبة لنا، العنف الذي يستخدمه الظالم لإبقاء عبده في القيود ليس مثل العنف الذي يستخدمه العبد لكسر تلك القيود. عنف الدولة الإسرائيلية ليس كعنف الشعب الفلسطيني.

غير أن المناصرين للسلمية يساوون في النهاية بين عنف المظلوم والظالم. وعندما يُؤخَذ هذا المنطق على محمل الجد، يصبح مصدر ابتهاج بالنسبة للإمبرياليين.

الإرهاب

أإذا لم نكن نعارض العنف من حيث المبدأ، فهل يعني ذلك أننا نؤيد استخدامه على جميع الصُعُد، ما دام موجها بشكل عام للإطاحة بالرأسمالية؟

كلا. إذا كان تحرير البشرية لا يتحقق إلا من خلال ثورة اشتراكية، تستولي فيها الطبقة العاملة على السلطة وتدير المجتمع بنفسها، فإن التكتيكات الفعالة الوحيدة هي تلك التي تساعد في جعل الطبقة العاملة تدرك دورها في تغيير المجتمع.

أثارت قضية لويجي مانجيوني الأخيرة تعاطفا هائلا بين العديد من الشباب الذين يعتبرونه بطلا، مما جعل الغضب الطبقي الهائل الموجود في الولايات المتحدة يطفو على السطح. لقد أثارت سؤالاً مهماً: هل الاغتيالات والأفعال الفردية للإرهاب وسائل فعالة للإطاحة بالنظام؟

بالرغم من الضجة التي أحدثتها عملية الاغتيال، إلا أن الرأسمالية الأمريكية بقيت سليمة بالطبع. حيث يمكن استبدال المدراء التنفيذيين والسياسيين والأفراد. وبمجرد استبدالهم، سيستمر النظام الصحي الإجرامي في الحكم على الآلاف بالإفلاس والموت المبكر.

بطبيعة الحال، لدينا تعاطف كبير مع أولئك الذين يعتبرون لويجي مانجيوني بطلا، ونستنكر نظام "العدالة" المنافق الذي يدافع عن قتل الآلاف من قبل الطبقة السائدة. لكن بينما لا نثير اعتراضات أخلاقية مجردة على الأفعال المنسوبة لمانجيوني وآخرين مثله، فإننا نتساءل عن فعاليتها.

لقد أظهر لنا التاريخ أن الإرهاب الفردي وأساليب حرب العصابات، بمفردها ومنفصلة عن الصراع الطبقي، تميل إلى إحداث تأثير معاكس لما هو مقصود. فهي تستبدل أفعال أقلية، أو حتى مجرد فرد، بالفعل الجماعي للطبقة العاملة. وهذه الأفعال لا تعزز وحدتها أو مستوى تنظيمها، ولا تقوي إيمان العمال بقدرتهم على الإطاحة بالنظام.

هذا النوع من التكتيك يرسل رسالة للعمال مفادها أن عليهم الاعتماد على أفراد مخلصين للقتال نيابة عنهم. بينما يجب نقل الرسالة المعاكسة تماما.

إضافة إلى ذلك، تميل هذه الأساليب إلى تعزيز الجهاز القمعي للدولة، الذي يعتمد أساليب أكثر قسوة للتعامل مع ما يسمى بـ"الإرهابيين". وبالتالي فإن هذه الأساليب تخدم في النهاية تعزيز قوى العنف البرجوازي دون أن تُشِنَّ في الوقت نفسه منظمات قوية للطبقة العاملة لمقاومة هجماتهم.

في ظل ظروف معينة، قد يؤيد الماركسيون عمليات عنف أو تخريب فردية، متصلة بالكفاح الثوري للطبقةِ العاملة. ففي إطار ثورة وحرب أهلية، سيكون تصفية زعيم عصبة فاشية أو قائد جيش رجعي إجراءً عمليًا بامتياز.

غير أن الإقدام على مثل هذا الفعل في خِضَم غياب أي حركة ثورية، قد يُحدِث أثرًا عكسيًا.

لهذا السبب لا يستطيع الماركسيون أن يحددوا مسبقا وبشكل مجرد، ما هي التكتيكات المسموح بها أو غير المسموح بها في أي لحظة معينة. فقط التجربة الحية للحركة العمالية في النضال، بمساعدة النظرية، يمكنها الإجابة على هذا السؤال.

هجمات على "اللاأخلاقية" الماركسية

لطالما تَعَرَّضَت كلُّ حركة ثورية في التاريخ للهجوم وَنُعِتَت بأنها خطرٌ دمويٌّ وغير أخلاقي على المجتمع، سَوَاءٌ أكان المسيحيون الأوائل في الإمبراطورية الرومانية، أم الشارتيون المنتمون للطبقة العاملة، أم الشيوعيون أنفسهم طيلة أكثر من مئة عام.

ما أن انتزعت الجماهير الروسية في عام 1917 السلطة تحت قيادة حزب البلاشفة بزعامة لينين وتروتسكي، حتى جرت شيطنة البلاشفة. فأطلقت الطبقة السائدة حملة من الأكاذيب والافتراءات لإدانتهم أخلاقيا. ولوحق الشيوعيين في جميع أنحاء العالم، وغالبا ما أبيدوا من أجل الحفاظ على "النظام" و"الحضارة" وبالطبع "الأخلاق". وفيما بعد، أتاحت فظائع الستالينية فرصة ذهبية للرأسماليين لمهاجمة صرح الشيوعية بأكمله، ورميه بالمزيد من الاتهامات.

في عام 1938، كتب تروتسكي "أخلاقهم وأخلاقنا" في سياق محاكمات موسكو الأخيرة. كان آلاف البلاشفة القدامى وآخرون موضوع اتهامات كاذبة من قبل النظام الستاليني. حُكم على الكثيرين بالإعدام لأنهم اتهموا بأنهم "تروتسكيون" و"عملاء فاشيون".

ولكن لماذا كتب تروتسكي عن الأخلاق في تلك الفترة؟ لأن المثقفين البرجوازيين الصغار الجبناء، من الإصلاحيين إلى الفوضويين، استدعوا فجأة مبادئ أخلاقية مجردة لإدانة الشيوعية ككل، والتي اكتشفوا أنها أصبحت "غير أخلاقية".

البرجوازية الصغيرة، المحصورة بين الطبقتين الكبيرتين المتعارضتين، ليست قادرة على الاستقلال الأخلاقي والسياسي. لذا فهي غالبا ما تنتهي بأن تكون قناة نقل للأيديولوجيا السائدة لدى الرأسماليين، إلى الحركة العمالية.

يكفينا أن ننظر إلى كم من "اليساريين" البارزين، الذين ارتدَّوا فزعا من إمكانية اتهامهم "بمُعاداة السامية" من قبل النخبة لمعارضتهم إسرائيل، لم يتركوا الشعب الفلسطيني فحسب، بل انضموا إلى ملاحقة الساحرات ضد "معاداة السامية اليسارية" المَختلقة.

في السنوات الأخيرة، استفادت الطبقة السائدة من تبني عقلية النقاء الأخلاقي من قبل جزء كبير من اليسار. كان هناك هوس بصناعة "مساحات آمنة" وفكرة أن أي منظمة يسارية يمكن إثبات وجودِ سلوك غير أخلاقي فيها، تستحق الفصل والتصفية. غالباً ما يقضى وقت أطول في رقابة الأخلاق منه في الكفاح من أجل نظام اجتماعي جديد. على اليسار أن يرفض هذا المأزق الأخلاقي وإلا فعليه أن يواجه الانقراض!

لذلك، من الأهمية القصوى أن يظل الشيوعيون ثابتين في مواجهة أفكار الطبقات المُهيمنة. وكما أشار تروتسكي بحكمة:

«لا يمكن للماركسي الثوري أن يشرع في أداء مهمته التاريخية دون أن يتحرر أخلاقيا من تبعية الرأي العام البرجوازي وأدواته المؤثرة داخل صفوف البروليتاريا.»

في كل مكان حولنا، هناك ضغط مستمر للخضوع للأخلاق السائدة و"الرأي العام". يُقال لنا أنه لا ينبغي أن نكون "متطرفين" إلى هذا الحد؛ وعلينا الامتناع عن استقطاب المناصرين للحزب الثوري؛ وكذلك التوقف عن طلب الدعم المالي للحركة. باختصار، لا ينبغي أن نجرؤ على بناء تنظيم احترافي للإطاحة بالنظام القائم.

ففي النهاية، من المفترض أننا نعيش في مجتمع "متحضر"، تحكمه معايير السلوك الحسن. وقد استسلم الإصلاحيون بالكامل لهذه الأوهام الأخلاقية، حتى أنهم آمنوا بها أكثر من البرجوازيين أنفسهم!

وبفضل انتهازيتهم، فإنهم يحترمون قواعد النظام الرأسمالي ويقبلون ليس فقط بالدولة البرجوازية، بل أيضاً بالأخلاق البرجوازية. ومن خلال ربط حركة العمال بخنوع بهذه المعايير المنافقة، فقد نزعوا سلاحها وقادوها إلى الهزيمة في مناسبات لا تحصى.

من الطبيعي أن يرغب الإصلاحيون في إسكات أي شخص يرفض الخضوع لقواعدهم. وهذا مبدأ ثابت بالنسبة لهم وسيظل الحال هكذا دائما. لكننا نمتلك واجبا للدفاع عن مبادئنا الثورية. وعلينا واجب حماية مصالح الطبقة العاملة، وتجاهل رأي الطبقة السائدة و"اليسار" البرجوازي الصغير بالمطلق.

مقاومة هذه الضغوط فرادى مهمة شبه مستحيلة. فقوتنا تنبع من تنظيمنا، وفي النضال المشترك والخبرات المتراكمة لعشرات الآلاف من الماركسيين عبر العالم. وفي ظل الظروف الراهنة، أصبحت الحاجة إلى مثل هذا التنظيم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وسط كل الفظائع والأكاذيب التي تنتجها الرأسمالية في مرحلة انحدارها، هناك حركة متنامية من أجل مجتمع جديد، يسعى للتحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وعدم المساواة والنفاق الذي يرافقها. وكما قال تروتسكي بكلماته الثاقبة:

« ...إن المشاركة الواعية في هذه الحركة بإرادة ثابتة وعزيمة لا تتزعزع – هي وحدها القادرة على منح الإنسان المفكر أسمى أشكال الإشباع الأخلاقي!»

لهذه الحركة التحررية العظيمة، يكرس الشيوعيون وجودهم ويبذلون أرواحهم.

المراجع متاحة على الإنترنت عبر:
marxist.com/idom-50-references

أو يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة (QR code).

من عرض لأوبرا Le nozze di Figaro في ستوكهولم، 1904

فيغـــــارو والثـــــورة الفرنسية

أثارت أوبرا موزارت «زواج فيجارو» عاصفة عند عرضها الأول عام 1786. في هذا المقال، يشرح **آلان وودز** الطبيعة التمردية للأوبرا، وكيفية إحداثها ثورة في الشكل الفني. والأهم، أنه يُظهر كيف عبرت عن الغليان الاجتماعي المتصاعد، الذي بلغ ذروته بالثورة الفرنسية بعد سنوات قليلة فقط.

يُعتبر فولفغانغ أماديوس موزارت في نظر الكثيرين أعظم موسيقي على مر العصور. لقد كان ثوريًا بأكثر من معنى. ومن بين أبرز إنجازاته ما قدمه في مجال الأوبرا.

فقد كانت الأوبرا قبل موزارت تُعتبر شكلاً فنياً حكراً على الطبقات العليا. وهذا ينطبق ليس فقط على مَشاهديها، بل أيضاً على شخصياتها الدرامية — أي الشخصيات التي تُعرَض على المَسْرَح، وخصوصاً أبطالها. ولكن مع "زواج فيجارو" (والتي تحمل عنوانها الإيطالي الأصلي Le Nozze di Figaro) في عام 1786، تغير كل ذلك. فهذه حكاية خادم يَتَحَدّى سيدَه ويتفوق عليه بِذَكائِه.

كانت نقطة الانطلاق هذه الأوبرا ذاتها عملاً تخريبيًا. فمسرحية بومارشيه، التي استلهم منها موزارت أوبراه، صورت الطبقة الأرستقراطية باعتبارها طبقة منحلة وفاسدة وشهواني. كان ذلك يعتبر ثوريًا وخطيرًا في ذلك الوقت. ففي أحد خطاباته، تجرأ بطل المسرحية، الخادم فيجارو، على القول بأنه لا يُقَلُّ مَكانةً عن سيده. وكان هذا الكلام، في السَّنوات التي سَبَقَت الثورة الفرنسية، مزلزلاً! لدرجة أن لويس السادس عشر اعتبر المسرحية خطيرة للغاية وحاول في البداية حظرها.

وفي النهاية، عُرِضَت المسرحية، وكان العرض الأول لها في باريس مكتظًا بالجمهور لدرجة أن ثلاثة أشخاص لقوا حتفهم دهسًا بين الحشود. وهذه الحادثة البسيطة تُعَدُّ مؤشرًا واضحًا على الغليان الذي كان يتراكم في المجتمع الفرنسي في تلك الفترة.

بعد خمس سنوات فقط، اقتُحم الباستيل. وكثير من رعاة الفنون الأثرياء الذين حضروا العرض الأول لمسرحية بومارشيه عام 1784، والذين ضحكوا أو استهجنوا حسب توجهاتهم الفنية أو السياسية، انتهى بهم المطاف إلى مُقصلة الجيلوتين. هكذا كان المصير التاريخي لمسرحية وَصفهاَ نابليون لاحقًا بـ "الثورة مجسدة على المسرح".

ابنٌ لعصره

من المؤكد أن هناك دائمًا خطر المبالغة في تحميل الأعمال الفنية المكتوبة قبيل الثورة الفرنسية، أو أي حدث مماثل، أكثر مما تتحمل. لكن الدلالات هنا واضحة جدًا بحيث لا يُمكن اعتبارها وليدة الصدفة. فالفنان العظيم، حتى عندما يكون فهمه للسياسة ضئيلا، قادر أحيانًا على استشعار مزاج عام معين يتشكل في المجتمع، فيمنحه أصدق وأعمق تعبير، حتى قبل أن يعيه الفاعلون المباشرون في العملية التاريخية.

لم يكن موزارت ثوريًا بالمعنى السياسي. لكنه كان ابنٌ لعصره، ونتاج عصر التنوير، الذي استطاع أن يعكس ببراعة المناخ العام للعصر الذي عاش فيه. لقد أسرته روح التمرد التي كانت ملائمة تمامًا لطباعه. وهذا بدوره لم يكن محض صدفة، بل نتيجة لتجاربه الحياتية التي أورثته كراهية عميقة للظلم وتعاطفًا مع المستضعفين الذين يناضلون من أجل حقوقهم وحريتهم وكرامتهم الإنسانية.

كان موزارت، الذي عاش في فيينا أواخر القرن الثامن عشر، مدركًا تمامًا لطبيعة الإقطاع والطبقة الأرستقراطية السائدة. ولم يكن غافلاً عن الرسالة الثورية في مسرحية بومارشيه، التي حظرها جوزيف الثاني شقيق ماري أنطوانيت.

كان جوزيف يعتبر ملكًا تقدميًا نسبيًا في تلك الفترة (على غرار فريدريك الأكبر ملك بروسيا وكاترين العظمى ملكة روسيا). فقد ألغى القنانة في أراضيه، وأذن بحرية التعبير (نسبيًا)، وحتى حاول إلغاء امتيازات النبلاء. بل كان من المعتاد أن يُجبر الأرستقراطيون على كنس شوارع فيينا كعقوبة على مخالفة بسيطة. كما تدخل حتى في أبسط تفاصيل الحياة، كما حدث عندما أصدر قانونًا يمنع النساء من ارتداء مشدّات الخصر (corsets) في المناسبات العامة.

كان موزارت قد حاول دمقرطة الأوبرا بكتابتها باللغة الألمانية بدلا من الإيطالية، كما في أوبراه "الاختطاف من السراي" (Die Entführung aus dem Serail). لكن تأثير اللغة الإيطالية كان هائلاً (وكانت الأوبرا الكوميدية الإيطالية رائجة آنذاك)، فقرر أن يكتب أوبراه الجديدة بالإيطالية (كانت لغة العمل الأصلي، بالطبع، الفرنسية). وقد سبق وأن حولت تحفة بومارشيه الأخرى، "حلاق إشبيلية"، بالفعل إلى أوبرا إيطالية، وحظيت بإقبال كبير. فقرر موزارت أن يحذو حذوه، بمسرحية كان من الممكن تسميتها "عودة فيجارو".

اختار موزارت كاتب النص الأوبرالي غير المألوف: لورينزو دا بونتي، الذي كان من أصل يهودي، ومفكرا حرا، ومستهتر، وصديق لكازانوفا. على الرغم من أنه لم يكن كاتب نصوص أوبرا متمرسًا، إلا انه أنجز نصًا استثنائيًا في ستة أسابيع فقط. ولم ينجح دا بونتي فقط في الحفاظ على القوة السياسية الكاملة للعمل الأصلي، بل أثري الشخصيات وأضاف لها عمقًا دراميًا.

فأنا من يعزف اللحن،

هلم إلى مدرستي،

أعلمك كيف تنط بأمري!»

الآريا تبدو وكأنها رقصة مينويت بلاطية من القرن الثامن عشر. لكن جوهر الموسيقى يختلف تمامًا عن رقة المينويت التقليدية. إنها عبارة عن بيان عدواني مفعم بالتهديد والتحدي. إنها إعلان حرب من الخادم على سيده.

في هذا الصراع، لا شك في انتماءات موزارت. كان مجتمعًا إقطاعيًا تهيمن عليه شرائح تلو شرائح من النبلاء، بدءً من كبار أسياد الأرض وصولاً إلى صغار ملاك الأراضي المحليين. وقد مارس جميعهم طغيانهم على عامة الشعب، وليس فقط على الفلاحين الذين يزرعون أراضيهم. لقد تصرف هؤلاء النبلاء باعتبارهم عرق مختلف.

كان موزارت نفسه من الطبقة المتوسطة المحترمة. ومع ذلك، كان مجرد خادم آخر لأسياده الأرستقراطيين: خادم من نوع رفيع، ولكنه خادم في نهاية المطاف. وعندما كان في خدمة رئيس أساقفة سالزبورغ، كان يفرض عليه تناول الطعام في الطابق السفلي مع الخدم. كان مكانه محددًا بوضوح – فوق الطهاة ولكن تحت خدام رئيس الأساقفة.

وحين قرر موزارت الانتقال إلى فيينا وترك خدمة رئيس الأساقفة، أقدم الكونت أركو، أحد حاشية رئيس الأساقفة وكان من المفترض أنه صديق موزارت، على ركله في مؤخرته لإظهار ولائه لسيده. كان ذلك المشهد تجسيدًا حيًا للعلاقة بين الفنان والطبقة الثرية التي تشتري خدماته كما تشتري كلبًا ثمينًا للصيد. فحتى الكلب باهظ الثمن يجب أن يُركل إذا لم يمتثل لرغبات صاحبه. ومن هنا، كان من الطبيعي أن يُفتن موزارت بفكرة أن خادمًا مثل فيجارو يعلو على سيده.

التحدي

تتجلى روح العمل من المقاطع الأولى الافتتاحية – عمل مفعم بالحياة والطاقة. تنقل الموسيقى بدقة فائقة التغيرات المتقلبة في أفكار ومشاعر الشخصيات.

وبأسلوب درامي جديد، يلقي بنا مباشرة في قلب الأحداث منذ المشهد الافتتاحي. ها هنا، ولأول مرة، لا يتراءى لنا آلهة أو إلَهات، ولا أبطال كلاسيكيون، أو حوريات أو رعاة، بل رجال ونساء عاديون: خدم المنازل. ندخل مساكنهم ونرى كيف يعيشون، ويفكرون، ويشعرون. كانت هذه أول مرة تعرض فيها مثل هذه الأمور على المسرح.

في هذا المشهد الافتتاحي، يقيس فيجارو سرير. وهذا يدخلنا مباشرة في الموضوع الرئيسي، فالسرير المقصود هو سرير زواج فيجارو. والموضوع هو الجنس. فالسيد الكونت المحلي ينوي ممارسة الحق الإقطاعي المسمى "حق الليلة الأولى" أي حق السيد في ممارسة الجنس مع امرأة تحت سلطته في ليلة زفافها. لكن فيجارو عازم على منعه.

هنا يصطدم حق السيد مباشرة مع حق الخادم. إنه صراع إرادات ينتصر فيه الخادم في النهاية. والمستهدف بالتحدي هنا هو السلطة التعسفية للأرستقراطية الإقطاعية. يتحدى فيجارو الكونت في الآريا الشهيرة "Se vuol ballare, signor contino" في الفصل الأول، والتي يمكن ترجمتها تقريبًا إلى:

«أيها الكونت! إن أردت رقصا،

عمل تقويضي

في فيينا، نال موزارت شهرة وشعبية واسعة. وبلغ في ذروة مسيرته الفنية درجة معينة من الرفاهية والهيبة. لكن شبح الفقر والدَّيْن لم يفارقه أبدًا.

احتاج موزارت إلى نجاح "فيجارو"، وكان محظوظًا بموافقة جوزيف الثاني على عرضها. كان موزارت ودا بونتي دخيلان على زمرة الأوبرا الرسمية في البلاط، تلك التي صورها ببراعة بيتر شافر في مسرحيته "أماديوس" عام 1979. لقد بذل البيروقراطيون الصغار وموظفو البلاط العاديون قصارى جهدهم لعرقلة الأوبرا، لكنها وصلت في النهاية إلى المسرح في مايو 1786.

ربما كان لقرار جوزيف بالسماح بعرض أوبرا موزارت بُعد سياسي أيضًا. فقد كان في صراع مع النبلاء حول الضرائب وأمور أخرى، وكان من مصلحته إظهار الطبقة الأرستقراطية في صورة سيئة. في النهاية، لاقت الأوبرا استحساناً كبيرًا من الجمهور الفيينى إلى حد أن الإمبراطور اضطر، بحلول العرض الثالث، إلى وضع حد لعدد مرات إعادة العرض. ومع ذلك، لم تُعرض سوى تسع عروض. من الواضح أن السلطات أدركت المعنى التقويضي الكامن في العمل.

"فيجارو" مسرحية كوميدية، لكن برسالة جدية. فيها كوميديا رفيعة فيه وفَصل هزلي (Farce) ساخر، وأيضًا لحظات من الجمال والعطف، كما في آريا الكونتيسة في مطلع الفصل الثاني، "Porgi amor..." حيث ترثي ضياع حب زوجها. أما الكونت نفسه، فيصور على أنه طاغية، وإن كان في هذه المناسبة عاجزا عن ممارسة طغيانه. إذ يكون هذا الطغيان اجتماعيا وشخصيا في آنٍ واحد، يتجلى في استبداد الكونت بالنساء.

إن السبب الذي يجعل طغيان الكونت يخذله، كما يلمح العمل بذلك، هو أنه تعسفي إلى حد كبير: فهو لا يستند على المنطق او العقل، وبالتالي لا حق له في الوجود، كما كان هيغل ليقول. ولكن هذه الحجة ذاتها يمكن توجيهها ضد النظام القديم بأكمله. فالنظام الاجتماعي الذي تجاوز صلاحيته، وصار في صراع مع ذاته، لا مبرر لوجوده ويجب إسقاطه. تلك كانت حجة فلاسفة مثل هيغل، وكانت أيضا المنطق الكامن وراء الثورة الفرنسية ومبررها. وهي أيضًا حاضرة دائمًا في صفحات "زواج فيجارو".

ومثلما نعرف، توجد عدة طرق لمحاربة الطغاة. إحداها – كما حدث في فترة 1789–1793 – كانت قطع رؤوسهم. لكن، حيثما لا تتوفر مثل هذه الحلول الجذرية، يمكن استخدام سلاح السخرية، وهو ما فعله بومارشيه وموزارت ببراعة كبيرة.

في النهاية، سُمح للخدم بدخول قاعة الاستقبال والرقص في حفل زفاف فيجارو. هنا، تتغير الأجواء. تظهر الجماهير أبطالاً منتصرين – ليسوا مجرد ظلال باهتة في الخلفية، بل أفراد حقيقيون أحياء لهم عقولهم وشخصياتهم ومشاعرهم وتطلعاتهم الخاصة. إن مشهد هؤلاء الرجال والنساء يرقصون منتصرين في قاعة استقبال الأرستقراطي يحمل في طياته دلالة تاريخية. إنه رمز واستباق موسيقي لأحداث أصبحت واقعًا بعد ثلاث سنوات فقط.

لقد حققت أوبرا "زواج فيجارو"، بألحانها الجذابة وروحها المرحة وموضوعها المثير للجدل، نجاحًا باهرًا. واليوم، حيث ينظر إلى الأوبرا على أنها فن للنخبة، يصعب إدراك مدى شعبيتها آنذاك. كانت بمثابة موسيقى البوب في زمنها. ومن لم يكن بمقدوره حضور العروض كان يحصل عليها في نسخ مكيّفة للفرق الموسيقية.

وبعد ستة أشهر من عرضها الأول في فيينا، في ديسمبر 1786، عُرضت في براغ، حيث لاقت نجاحًا أكبر. دُعي موزارت ليرى بنفسه كيف أصبحت هذه الموسيقى رائجة – ليس فقط في دار الأوبرا، بل موسيقى في قاعات الرقص. وقد كتب مبتهجًا إلى صديقه: «هنا لا يتحدثون إلا عن "فيجارو". لا شيء يُعزف أو يُغنى أو يُصفر إلا "فيجارو". لا أوبرا تضاهي "فيجارو". لا شيء، لا شيء سوى "فيجارو".»

دون جيوفاني

أما تحفة موزارت الأوبرالية الأخرى "دون جيوفاني"، التي كتبها دا بونتي أيضًا، فتستند إلى موضوع دون خوان الإسباني، الذي ظهر بأشكال متعددة في الأدب منذ ظهوره الأول في مسرحية "مخادع إشبيلية" (El Burlador de Sevilla) لتيرسو دي مولينا، في عام 1630. هنا يعالج الموضوع نفسه الذي وجدناه في "فيجارو" بألوان أكثر قتامة، وبعمق وتعقيد أكبر.

تتجلى الألوان القاتمة لهذا العمل بوضوح منذ المقدمة الولى ذات النغمات الثقيلة والمهددة. فدون جيوفاني، مثل الكونت، مستهتر، لكنه أكثر من ذلك: إنه أيضًا متمرد يرفض كل الأعراف الاجتماعية والأخلاقية. وثمة عنصر فوضوي ينساب عبر هذه الأوبرا، وهو شعور بانهيار النظام الاجتماعي والأخلاقي القائم.

من الجدير بالذكر أن الآرْيَا الأولى من الفصل الأول غناها ليبوريللو، خادم دون جيوفاني، الذي يلعن حظه بينما ينتظر في البرد، بينما يطارد سيده امرأة في الداخل. إن

مشهد رقص داخل قصر (حوالي 1735)، Johann Georg Platzer

في الصفحة التالية: اقتحام سجن الباستيل (1789)، Jean-Pierre Houël

رسالة آريا ليبوريللو هي عمل تقويضيّ سياسي – أي دعوة لقلب النظام الاجتماعي:

«(Notte e giorno faticar,
Per chi nulla sa gradir,
Piove e vento sopportar,
Mangiar male e mai dormir,
Voglio far il gentiluomo
E non voglio più servir.
Oh che caro galantuomo!
Voi star dentro colla bella,
Ed io far la sentinella!)»

«ليلًا نهارًا أُسخَّرُ
لمن لا يقدّرُ.
أحتملُ الريحَ والمطرَ،
آكل رديئًا، ولا أنام أبدا،
أريد أن أكون سيّد نفسي
لا خادمًا بعد اليوم.
آه، ما أكرم هذا "النبيل"!
أنتَ بالداخل مع الحسناء،
وأنا واقف.. حارس عند الباب!»

وهكذا، أُعطي ليبوريللو، الخادم الكوميدي النمطي، موضوعًا جادًا. فنقده لأسلوب حياة سيده الفاسد (وبالتالي الأرستقراطية عمومًا) يستمرفي الآريا الشهيرة المسماة "أَريا الفهرس"، حيث يُعدد بسخرية فتوحات دون جيوفاني الغرامية.

وقد شُبِّه دور ليبوريللو، صوت عامة الناس، بالمزيج الشكسبيري بين كوميديا الطبقة الدنيا والدراما الأرستقراطية، كما في مسرحية "هنري الرابع، الجزء الأول" على سبيل المثال. فهذا الدور ليس ثانويًا على الإطلاق، بل محوري في الأوبرا. وفي النهاية، يعيش ليبوريللو أكثر من سيده، الذي يُنقل أخيرًا إلى نيران الجحيم بمساعدة ضيف حجري غامض.

فبعد أن قدم موزارت ودا بونتي دون جيوفاني للعدالة المطلقة وحكما عليه بالهلاك الأبدي، أزالا أبخرة الكبريت بسداسية نابضة بالحياة. هنا، يُشير الناجون إلى العبرة ويتأملون في مستقبلهم، حين يختتم ليبوريللو الذي لا يُقهر: "سأذهب إلى الحانة لأجد سيدًا أفضل".

في القرن التاسع عشر، بما اتسم به من تحفظ فيكتوري منافق، اعتُبر التفاؤل البهيج في هذه السداسية الأخيرة ذوقًا سيئًا، وكثيرًا ما أهمل. لكن روحًا من البهجة لا تُقهر تميز دائمًا نظرة الجماهير، حتى في أشد الصراعات جدية، وقد أظهر موزارت إحساسًا لا يخطئ بالطبيعة البشرية عندما أنهى بهذه النغمة.

شخصية معقدة

يبدأ الفصل الأول بمشهد الخادم ليبوريللو وهو يقترح، في الواقع، قلب العالم رأسًا على عقب. وفي نهاية الفصل نفسه، يقدم دون جيوفاني نفسه نخبًا محكمًا للحرية، حيث يُجسد بدقة روح العصر.

شخصية دون جيوفاني ذاتها معقدة ومتناقضة. إنه شخصية أكثر إثارة للاهتمام من الكونت في "فيجارو". مغامر ومنحل منغمس في الملذات وأرستقراطي معتاد على التلاعب بالناس وفقًا لأهوائه، وفي الوقت نفسه يتمتع بشجاعة شخصية. في نهاية الفصل الأول، عندما ثار العالم أجمع ضده، أجاب بتحد:

«(E' un orribile tempesta
Minacciando, o Dio, mi va.
Ma non manca in me coraggio,
Non mi perdo o mi confondo.
Se cadesse ancora il mondo,
Nulla mai temer mi fa.)»

«عاصفة هوجاء، يا رب، تهددني
لكن الشجاعة فيّ لا تنف
لا أضيع، لا أرتبك أبدا.
ولو انهدم العالم بأسره،
فلا شيء يريعني.»

في النهاية، يكون مستعدًا لمقاومة قدره وضد الموت نفسه. كان هناك عدد كبير من أفراد هذه الطبقة الأرستقراطية من نفس نوعيته. بعضهم – مغامرون رجعيون – قاتلوا في صف النظام القديم، وساروا بفرح إلى المقصلة. أما آخرون، أقل عددًا وأكثر تفكيرًا، فانفصلوا عن طبقتهم وانضموا إلى الثورة، حيث قاتلوا وماتوا بشجاعة مماثلة. لو عاش دون جيوفاني ليشهد الثورة الفرنسية، لكان قد انتهى به المطاف كأحد هذين النوعين.

الطريق إلى الثورة

في جانب ما، يغادر "زواج فيجارو" التاريخ والحياة الواقعية، ولكن بشكل نسبي. ففي خاتمة الفصل الرابع، يتصالح الكونت والكونتيسة، حيث يتوب الكونت عن خطاياه. ثم يتصالح الجميع ويغنون بانسجام، وهكذا ينتهي العمل بنهاية سعيدة. لكن جوهر الكوميديا أن تنتهي بنهاية سعيدة، وإلا لما كانت كوميديا. والجميع يعلم أن مثل هذه النهايات لا تمت بصلة للحياة الواقعية. فالمصالحة المؤقتة بين الطبقات المتناحرة لا تدوم، تمامًا كما نعلم أن الكونت سيواصل مطاردة الخادمات في أقرب فرصة.

لكل صراع لحظات هدوء مؤقتة، كما أن كل حرب تعرف وقفًا مؤقتًا لإطلاق نار. وفي بدايات الثورة الفرنسية – مثل كل ثورة – ساد شعور عام بالنشوة، وتآخ بين جميع الطبقات، حيث ارتدى الملك والملكة شعار الثورة ثلاثي الألوان. سيطر وهم الأخوة الشاملة، الذي يتجاوز جميع الفوارق الطبقية للحظة وجيزة، على عقول المجتمع بأسره.

لكن كما كل الأحلام، سرعان ما تبدد هذا الحلم تحت قسوة الواقع. فقد بدأت الثورة الفرنسية من حيث انتهى "فيجارو"، لكنها لم تتوقف هناك. ومع اتساع أحداث الدرامية خلال سنوات 1789–1793، تراجعت كل الأوهام إلى الخلف، حيث انهار العالم القديم، ودُفنت نفايات القرون المتراكمة في مزبلة التاريخ.

فقد مهدت محاولات الإصلاح الطريق إلى الثورة. تتكرر هذه الظاهرة كثيرًا في تاريخ الثورات، وقد وثقها ألكسيس دي توكفيل جيدًا في كتابه الشهير "النظام القديم والثورة الفرنسية". حيث حاول جوزيف الثاني، راعي موزارت، إجراء إصلاح كهذا من الأعلى لمنع الثورة من الأسفل. ومثل كل هذه المحاولات، حكم عليها بالفشل.

على قبر جوزيف، نقش مؤسف كتبه بنفسه: «هنا يرقد الأمير صاحب النوايا الطيبة، الذي لم يحالفه الحظ فرأى كل خططه تنهار». توفي موزارت عام 1791، على الأرجح نتيجة وباء، ودفن، وفقًا لأحد قرارات جوزيف الكثيرة التافهة، خارج أسوار المدينة في قبر بلا علامة، لم يتمكن أحدٍ من تحديد هويته. لكن اسم موزارت ظل خالدًا ومبجلاً من ملايين الناس، بينما طوى النسيان أسماء أسياده الأرستقراطيين منذ زمن طويل.

مصادر ومراجع:

1. : Quoted in E Las Cases, Memoirs of the Life, Exile, and Conversations of the Emperor Napoleon, Vol. 3, Redfield, 1855, pg 55

2. : E Anderson (ed.), 'Mozart to Baron Gottfried von Jacquin, Vienna', The Letters of Mozart and his Family, W W Norton, 1989, pg 544

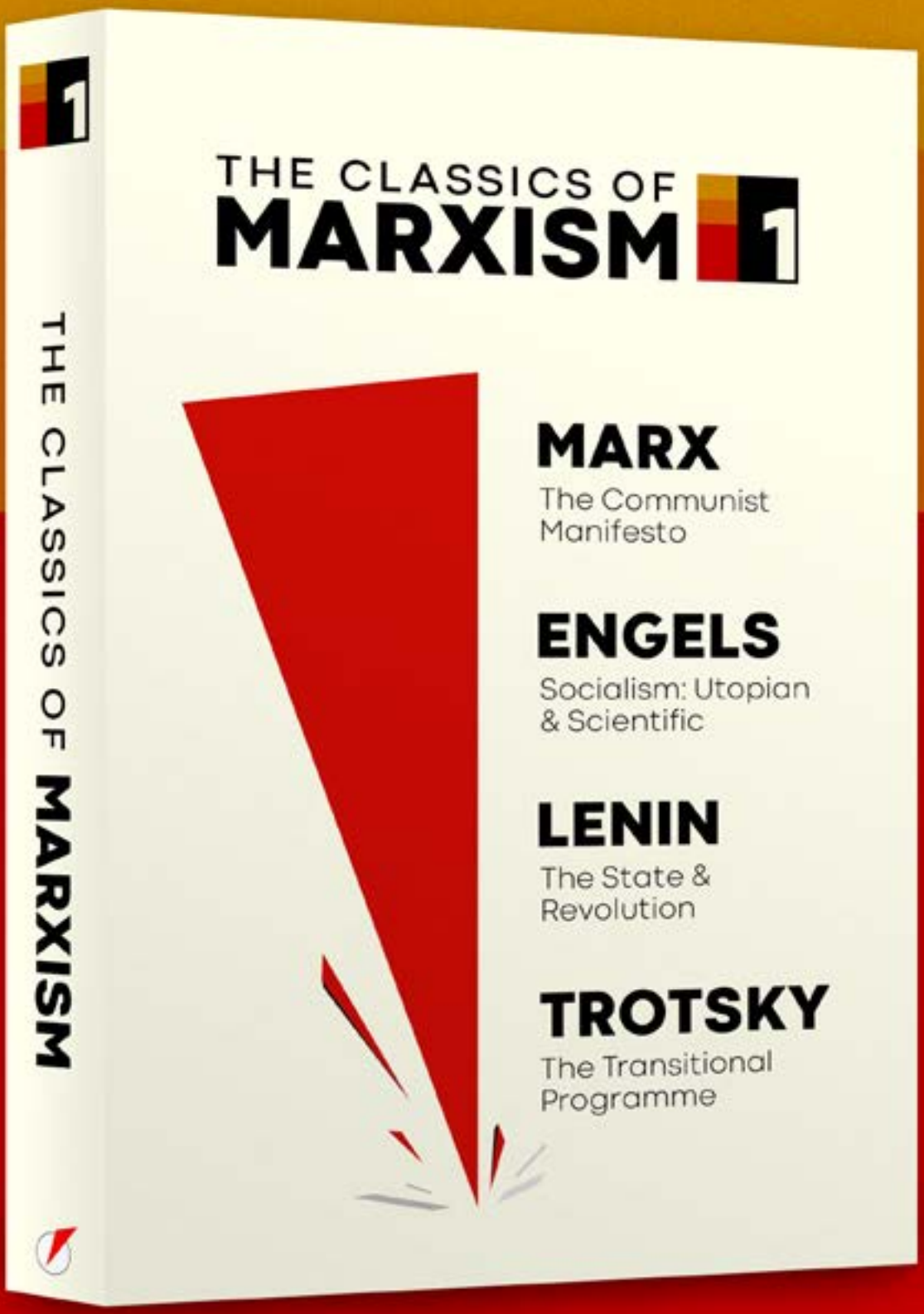

New from Wellred Books!

wellred-books.com